

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الاستثنائية التاسعة والعشرون

الجلسة ١

الاثنين، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الساعة ١٣/٠٠

نيويورك

الرئيس المؤقت: السيد كوتيسا (أوغندا)

التزم أعضاء الجمعية العامة الصمت دقيقة للصلاة أو التأمل.

افتتحت الجلسة الساعة ١٣/٠٥

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/S-29/2)

افتتاح رئيس وفد أوغندا للدورة

الرئيس المؤقت (تكلم بالإنكليزية): أود، وفقا للممارسة المتبعة، أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/S-29/2، فيما يتعلق بالمادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس المؤقت (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة قد أحيطت علما على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة. تقرر ذلك.

كما يعلم الممثلون، تعقد هذه الدورة الاستثنائية عملا بالقرار ٢٣٤/٦٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، والقرار ٢٥٠/٦٧، المؤرخ ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٣، وتعمل لتقييم حالة تنفيذ برنامج العمل وتحديد الدعم السياسي للإجراءات المطلوب اتخاذها لتحقيق غاياته وأهدافه كاملة.

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض

الرئيس المؤقت (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمقرر ٥٠٥/٦٩؛ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، تم تعيين لجنة وثائق التفويض للدورة الاستثنائية التاسعة والعشرين وهي

دقيقة صمت للصلاة أو التأمل

الرئيس المؤقت (تكلم بالإنكليزية): أدعو الممثلين الآن إلى الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org/>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1454455 (A)



بيان السيد سام كوتيسا، رئيس الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة والعشرين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وهو المؤتمر التاريخي الذي انعقد في القاهرة قبل عشرين عاما، أكدت حكوماتنا أن السكان ليسوا مسألة أعداد. إنهم بشر. وقد توصلوا إلى توافق في الآراء على برنامج العمل، الذي دعا إلى تحويل نوعية الحياة للجميع، وتوسيع نطاق الخيارات البشرية، وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

واليوم، نحن نذكر بالأهداف والمرامي التاريخية لمؤتمر القاهرة لعام ١٩٩٤ ونؤكد عليها من جديد، بغية التحضير بشكل أفضل للمستقبل الذي نريده - المستقبل الذي يمكن فيه للناس أن يحققوا تطلعاتهم، وأن تحترم حقوق الإنسان الخاصة بهم، وأن تحظى رفاهيتهم وكرامتهم بالدعم، وأن تتوفر الحماية لبيئة هذا الجيل والأجيال المقبلة.

إن هذه الدورة الاستثنائية تأتي تنويجا لاستعراض تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على مدى ٢٠ عاما، وهي مناسبة للنظر في متابعته إلى ما بعد عام ٢٠١٤.

وتظهر نتائج استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤ أن بلداننا قد أحرزت تقدما كبيرا في تنفيذ برنامج عمل القاهرة خلال العقدين الماضيين. ومن المستحيل الكلام عن هذا التقدم دون التنويه بالقيادة التي أظهرتها الحكومات، والمساهمات التي قدمها المجتمع المدني، بما في ذلك الطوائف الدينية، ومجموعات الشباب، والمنظمات النسائية، والعديد من الجهات الأخرى. ولا بد من التنويه أيضا بقرارات الآباء والأمهات التي تقضي بتعليم أبنائهم، لا سيما الفتيات، وتمتعهم الكامل والفعال بجميع حقوق الإنسان الخاصة بهم، وهيئة بيئة تساوي بين أبنائهم وبناتهم حتى يتمكنوا من تحقيق أقصى إمكاناتهم والعيش في كرامة، من دون عنف وتمييز.

تتألف من نفس أعضاء الدورة العادية التاسعة والستين للجمعية العامة، وتحديدا: الاتحاد الروسي، والبرازيل، وبنغلاديش، وجامايكا، والداغمر، والسنغال، والصين، وناميبيا، والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذا السياق، أود أن استرعي انتباه أعضاء الجمعية إلى مذكرة شفوية من الأمين العام بتاريخ ١١ تموز/يوليه ٢٠١٤، تنص على وجوب إصدار وثائق تفويض لجميع الممثلين في الدورة الاستثنائية وفقا للمادة ٢٧ من النظام الداخلي للجمعية العامة. وأحث جميع الأعضاء على تقديم وثائق تفويض ممثلها إلى الأمين العام في أقرب وقت ممكن.

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

انتخاب الرئيس

الرئيس المؤقت (تكلم بالإنكليزية): أدعو الجمعية الآن إلى الشروع في انتخاب رئيس الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة والعشرين.

وفي هذا الصدد، تم التقدم باقتراح مفاده أن يُنتخب رئيس الدورة العادية التاسعة والستين، معالي السيد سام كوتيسا، ممثل جمهورية أوغندا، رئيسا للدورة الاستثنائية التاسعة والعشرين بالتزكية.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في انتخاب السيد سام كوتيسا رئيسا للجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة والعشرين بالتزكية؟

تقرر ذلك.

الرئيس المؤقت (تكلم بالإنكليزية): أتقدم بخالص التهنة إلى معالي السيد سام كوتيسا، وأدعوه إلى تولي الرئاسة.

أطلب إلى رئيس المراسم أن يصطحب الرئيس إلى المنصة.

شغل السيد كوتيسا مقعد الرئاسة.

الاستعراض تؤثر تأثيرا كبيرا على سياسة التنمية. ويتعين علينا الإسراع في معالجة تزايد أوجه التفاوت في الثروة والدخل، وعدم تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والعنف والتمييز القائمين على نوع الجنس، والحاجة إلى التعلم مدى الحياة والاستثمار في بناء قدرات الشباب، وعدم الحصول على خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية بالتساوي، وتعزيز النظم الصحية. وبالمثل، إن الهياكل الأسرية والترتيبات المعيشية التي تزداد تنوعا تستدعي أن نقوم بتخطيط المدن المستدامة وبنائها، وتعزيز الروابط الحضرية الريفية. ومن المهم جدا التأثير الناجم عن ديناميات السكان بحيث نحتاج إلى تحسين إدماجه في التخطيط الإنمائي على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وتتطلب التحديات الإنمائية الماثلة أمامنا مواجهة منسقة ومنظمة عن طريق المزيد من التعاون والشراكة والقيادة العالمية، وهو ما أعترزم زيادة تعزيره بصفتي رئيسا للجمعية العامة. ولا بد لنا من البناء على الدروس المستفادة والحفاظ على الزخم القائم. ومع الأهداف الإنمائية للألفية، يساعد جدول أعمال المؤتمر على تمهيد الطريق أمام خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتحقيق التنمية المستدامة.

إن هذه الدورة الاستثنائية توفر للمجتمع الدولي فرصة هامة وحسنة التوقيت لتبادل الأفكار، وتعزيز التزامه بتحسين حياة الناس، وتوطيد المساواة والكرامة، وكفالة النمو الاقتصادي المستدام والشامل، وتحقيق التنمية المستدامة. فلنلزم أنفسنا باتخاذ إجراءات أقوى تسترشد باستعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤، وبالتنفيذ الكامل لجدول أعمال القاهرة المعني بالسكان والتنمية. وأتطلع إلى بيانات المشاركين الذين يتشاطرون رؤى حكوماتهم إزاء تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤. أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام بان كي - مون.

لذلك، واعترافا بالتقدم المحرز - تحويل نمط الحياة والحفاظ عليها - يمكننا أن نحتفل بجهودنا الجماعية. واسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان على الدعم الهام الذي قدمه للجهود الوطنية، وعلى تنفيذ برنامج عمل القاهرة.

ولكن الخطة التي بدأت بإجراء دراسات استقصائية وطنية، وشملت عقد مؤتمرات إقليمية ووزارية، وعقد الاجتماع المشترك بين الحكومات على الصعيد العالمي في نيسان/أبريل من هذا العام، لا تنتهي اليوم. فالتقدم الملحوظ الذي شهدته العالم منذ انعقاد المؤتمر التاريخي، ومؤتمرات القمة في التسعينات، ومؤتمر قمة الألفية لعام ٢٠٠٠، ما زال أقل من طموحاتنا واحتياجاتنا. ويجب أن نعمل أكثر بكثير بغية تحسين نوعية الحياة لجميع شعوبنا. لذلك، من الضروري أن نعالج على وجه الاستعجال نتائج استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤، التي تُبين أنه على الرغم من إحراز مكاسب كبيرة في القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، هناك العديد من السكان الذين تُركوا وراءنا - بحيث لم يُعمل على تلبية احتياجاتهم الأساسية، وإعمال حقوق الإنسان الخاصة بهم، وتحقيق ما لديهم من إمكانيات.

إن الفقر والتمييز وعدم المساواة في الدخل والثروة أمور تهدد النمو الاقتصادي ورفاه الأفراد، والمجتمعات، وكوكبنا. وهذه التحديات المشتركة ذات صلة بالمناقشات التي ستجري غدا في مؤتمر قمة المناخ لعام ٢٠١٤، وفي المناقشة العامة التي تليه، وينبغي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تتصدى لها. ويخلص تقرير استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ إلى أن الاستثمار في حقوق الإنسان الفردية وقدراته وكرامته، عبر جميع القطاعات وطوال فترة حياته، يشكل أساس التنمية المستدامة. والنتائج التي توصل إليها

(تكلم بالإنكليزية)

إن برنامج عمل القاهرة أحدث فرقا مجديا في حياة الناس - مثل زيناو من النيجر، ذات الخمس عشرة سنة من العمر، التي كانت متزوجة من رجل عنيف أكبر سنا. وبمساعدة من الأمم المتحدة، باتت تدافع الآن عن إنهاء زواج الأطفال؛ ومثل الأم فجره من تونس التي اضطرت إلى ترك المدرسة عندما كان عمرها مجرد ثماني سنوات، لكن بمساعدة من الأمم المتحدة، تخرّجت ابنة فجره من الجامعة؛ ومثل مرسا البالغة من العمر ٢٥ سنة، التي تعين عليها أن تلد في محيم للمشردين في جنوب السودان. فلقد نزلت على نحو خرج عن السيطرة، ولكن ثمة قابلة أنقذت حياتها بعدما كانت قد تعلمت مهارات إنقاذ الأرواح من خلال برنامج يدعمه صندوق الأمم المتحدة للسكان. وهناك أيضا نساء مثل لينا، وهي أم في الفلبين قالت بوضوح شديد ما نعرفه جميعا أنه صحيح: ”ينبغي للمرأة أن يكون لها الحق في اختيار عدد الأطفال الذين تريدهم. إنه حق أساسي للإنسان“.

وأشيد بصندوق الأمم المتحدة للسكان الذي يتصدر الزخم العالمي لترجمة برنامج عمل القاهرة إلى تغيير مفيد للكثيرين من الناس. وأثني على مديره التنفيذي، السيد بابوتوندي أوسوتيمهن، لقيادته النشيطة. وهناك العديدون من الحاضرين هنا قد ساعدوا على دفع عجلة التقدم العالمي، وأنا أحيي اندفاعهم والأنشطة التي يقومون بها. وأطلب إليهم القيام حتى بما هو أكثر من ذلك.

ولا يزال ملايين الناس يعانون من الجوع والفقر، ويموتون لأسباب يمكن الوقاية منها. ليس بإمكانهم تلبية احتياجاتهم الأساسية، أو إيجاد عمل مجد، أو الحصول على الخدمات المتعلقة بالصحة والتعليم. وهناك الملايين من الناس الذين لا يزالون حتى الآن غير قادرين على التمتع بحقوقهم الأساسية. وبينما شهدنا صعود الطبقة المتوسطة على الصعيد العالمي، فقد

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بالجميع في هذه الدورة الاستثنائية الهامة. وأود أن أشكر كل من وفر الدعم لها. وأحيي لجنة السكان والتنمية على ما تمارسه من قيادة.

وأثني على وكيل الأمين العام واو هونغبو، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، خاصة شعبة السكان التابعة لها، على دراساتهم الموثوق بها ذات الشهرة العالمية.

ونحتفل اليوم بمرور ٢٠ عاما على انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بنجاح. وكان المؤتمر نقطة تحوّل على الصعيد العالمي. فقد ارتكز برنامج عمله على المبادئ الأساسية التي تؤكد أن التنمية ينبغي أن تتمحور حول الناس. وشدد على قيمة الاستثمار في النساء والفتيات، وأكد على أهمية الصحة الجنسية والإنجابية وحقوق الإنجاب. وأقرّ العالم في القاهرة بأنه عندما تحصل النساء والفتيات على التعليم الذي يستأهلنه، تصبح المجتمعات أكثر إنتاجية. وعندما تتوفر الحماية لحقوقهن، تصبح المجتمعات أكثر عدلا. وعندما يجري تمكينهن بغية تقرير مستقبلهن بأنفسهن، تصبح المجتمعات أكثر منعة.

(تكلم بالفرنسية)

وبعد عشرين عاما، لا تزال تلك المبادئ الحكيمة توجه أعمالنا. ففي غضون العقدين الماضيين، نجح قرابة بليون إنسان من برائن الفقر. وانخفض معدل وفيات الأمهات النفيسات بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا. ولقد أحرزنا تقدما في تحقيق المساواة بين الجنسين، لا سيما التوصل إلى التكافؤ في التعليم الابتدائي بين البنين والبنات. وهناك عدد أكبر من النساء اللواتي أصبحن قادرات على اختيار عدد أطفالهن، وتحديد تاريخ الإنجاب. وثمة المزيد من القوانين التي تمكن عددا أكبر من الناس من التمتع بممارسة الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للقرار ٦٧/٢٥٠، أعطى الكلمة الآن للسيد بابوتوندي أوسوتيمهن، المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

السيد أوسوتيمهن (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على ملاحظاته الافتتاحية، وعلى إعطائي الفرصة لمخاطبة الجمعية العامة في هذه المناسبة الخاصة. كما أود أن أشكر الأمين العام على دعمه الثابت لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وعلى استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ٢٠١٤، وعلى تقريره عن هذا الاستعراض (A/69/62).

لقد ساعدنا الكثيرون على الوصول إلى هذه اللحظة السعيدة. وأود أن أشكر الحكومات الممثلة هنا على التزامها ودعمها، وعلى التقدم الذي أحرزناه في تحسين حياة الناس في تلك البلدان. وكما الحال في مؤتمر القاهرة، فإن المجتمع المدني كانت له أهمية في نجاح استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأريد أن أعرب عن امتناننا لتفانيه ودعمه.

في عام ١٩٩٢، التفّ العالم حول مفهوم التنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو. وقد تمحور ذلك المفهوم حول المبدأ القائل إن البشر هم في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة. وفي القاهرة، وبعد مجرد عامين، قام برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بتحديد هذا المبدأ تحديدا عمليا، وغيّر نظرنا تجاه السكان والتنمية إلى الأبد. فقد تحوّل من التركيز على أعداد البشر إلى التركيز على أرواح البشر، ورفاه البشر، وحقوق الإنسان.

وكفل مؤتمر القاهرة أن يكون أحد المبادئ الأساسية للتنمية تحقيق كرامة جميع البشر وحقوقهم الإنسانية باعتبارها وسيلة لبلوغ أهدافنا الجماعية.

حصل ذلك وسط عدم المساواة داخل البلدان وفي ما بينها. ومنذ عام ١٩٩٤، لم يتحقق سوى تحسينات محدودة في حياة ما يقدر بليون نسمة يعيشون في أشد البلدان فقرا. ولا تزال أعمارهم المتوقعة منخفضة إلى حد غير مقبول.

وبينما نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لانعقاد مؤتمر القاهرة ونتطلع إلى المستقبل، لا يسعنا أن نتقص من أهمية تحقيق التنمية. لهذا السبب، نحن نواجه ثلاثة تحديات كبرى. أولا، تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد النهائي في عام ٢٠١٥. ثانيا، العمل على تحديد خطة جريئة وطموحة في مجال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بحيث تضع العالم على مسار التنمية الشاملة والمستدامة. ثالثا، العمل لإبرام اتفاق مجد يتعلق بتغير المناخ قبل نهاية العام المقبل. وينبغي لمؤتمر قمة المناخ الذي سيعقد في الغد أن يولد إرادة سياسية قوية، مع صدور بيانات جريئة.

وفيما نحرز تقدما على جميع الجبهات الثلاث، علينا أن نتذكر الرؤية التي خرج بها مؤتمر القاهرة، لا سيما إعطاؤه الأولوية للصحة الإنجابية. ويجب علينا أن نواجه حقيقة أنه لا يزال هناك قرابة ٨٠٠ امرأة يمتن كل يوم من أسباب تتعلق بالحمل أو الولادة. ومن المقدّر بأنه ثمة ٨,٧ مليون امرأة شابة في البلدان النامية يلجأن إلى الإجهاض غير المأمون في كل عام. فهنّ بحاجة إلى حمايتنا على وجه السرعة. ويجب أيضا أن نسترشد بحكمة مؤتمر القاهرة بينما نواجه اتجاهات ديمغرافية رئيسية، بما في ذلك التحضر، والهجرة، وشيخوخة السكان، وأكبر جيل من الشباب في التاريخ.

ويجب علينا أن نحدد تعهدنا بحماية الناس، لا سيما النساء والفتيات، في سعينا للقضاء على الفقر المدقع، وحماية حقوق جميع الناس وكرامتهم، وتأمين مستقبل كوكبنا لأجيال المستقبل. إننا ننظر اليوم باعتزاز إلى السنوات العشرين الماضية، ونتطلع بعزم إلى تحقيق تقدم أكبر بكثير للأجيال المقبلة.

التي كثيرا ما تعرض النساء والفتيات لخطر العنف الجنسي وتقييد وصولهن إلى الأماكن الآمنة والخدمات والدعم. ويمكن أن تصبح النتائج بمثابة حكم بالإعدام: إذ تموت ٨٠٠ امرأة كل يوم من أسباب متصلة بالحمل، والعديد منهن مراهقات غير متزوجات. ومقابل كل وفاة نفاسية، ينتهي الأمر بـ ٢٠ امرأة وفتاة أخرى إلى تعقيدات يمكن منعها، بما في ذلك ناسور الولادة.

وسواء كانت أية امرأة غنية أو فقيرة ينبغي ألا يحدد ما إذا كانت ستعيش أو تموت. ولتحقيق الحصول الشامل على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية ولكفالة الحقوق الإنجابية للجميع، علينا تعزيز النظم الصحية المهشة لكي تتمكن من الوصول إلى النساء والفتيات مع الخدمات والسلع التي يحتاجن إليها في الوقت المناسب وحيث يعشن. وبكل بساطة لا يعقل في الوقت الحالي أن أكثر من ٢٠٠ مليون امرأة يرغبن في خدمات تنظيم الأسرة ولكن لا يمكنهن الحصول عليها.

ومنذ مؤتمر القاهرة أحرزنا تقدما هاما في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. بيد أنه لا يوجد أي جزء في العالم تحققت فيه المساواة الكاملة بين الجنسين، وفي بعض الأماكن يجري التراجع عن المكاسب القائمة. وتلتحق المزيد من النساء بأماكن العمل، ولكن في أغلب الأحيان في العمالة المعرضة للخطر وغير الرسمية. ولا تزال النساء ناقصات التمثيل في مناصب السلطة وصنع القرار. ولا يزال يتعين تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم الثانوي والعالي. وستعاني امرأة واحدة من كل ثلاث نساء في العالم، وفي جميع البلدان ومن جميع الخلفيات، من أعمال العنف البدني أو العنف الجنسي في فترة حياتها. والكثير منهن غير آمنات في المدرسة، وغير آمنات وهن يجلبن المياه، وغير آمنات وهن في حرم الجامعة، بل وغير آمنات على درج قاعة محكمة أو في منازلهن بالذات.

ويستمر التمييز والممارسات التقليدية الضارة مثل زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث ويعمل الجناة بإفلات

وخلال الأعوام الـ ٢٠ الماضية، شهدنا انتشار مئات الملايين من براثن الفقر، والمساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي، وخفض عدد النساء اللاتي يموتن وهن يهين الحياة، والمزيد من النساء في قوة العمل. وتلك الأوجه للتقدم تبين مدى القوة التي يمكن أن يحظى بها تحقيق التنمية القائمة على أساس الكرامة وحقوق الإنسان. ولكن لا يزال يتعين علينا أن نقطع شوطا طويلا.

إن علمنا آخذ في النمو المتفاوت بشكل متزايد، وفي أغلب الأحيان تحصل النساء والفتيات على النصيب الأقل من الحقوق. ويبين تسارع خطى تغير المناخ وتدهور البيئة أنه لا يمكننا أن نحافظ على نظام لا يزال من هم في قمته يستهلكون المزيد من مواردنا المحدودة. وما لم نستطع الإنجاز من أجل جميع البشر بصورة منصفة وتمكين جميع البشر من تحقيق إمكاناتهم، لن تتمكن من تحقيق التنمية المستدامة.

ولا يمكن الجدل في الحق في الصحة. فالجمعية العامة اتخذت قرارات عديدة بشأن أهمية ضمان أعلى معايير الصحة المستدامة للجميع. وتشكل الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية حقوق إنسان عالمية. كما أنها ذات أهمية محورية للاستدامة والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء.

ولكن للكثيرين، لا يزال الحق في الصحة الجنسية والإنجابية ليس واقعا - ليس للطفلة في سن ١٠ أعوام التي تزوج قسرا من رجل عمره ٦٢ عاما وتنجب له أطفالا قبل أن تستعد عقلا وجسما. وليس للمراهقة غير المتزوجة التي، لعدم توافر المعلومات والخدمات لمنع حمل غير مرغوب فيه، تلجأ إلى إجهاض غير مأمون. وليس للمرأة الريفية الفقيرة التي تواجه ولادة عسيرة بدون قابلة ماهرة وبعيدا عن أقرب مرفق صحي. وليس لعشرات آلاف الشباب الذين يفتقرون إلى الوسائل والمعرفة لحماية أنفسهم من فيروس نقص المناعة البشرية أو غيره من الإصابات المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي. وليس للمتأثرين بالأزمات والتزاعات،

والبيانات القليلة المتوفرة لدينا عن حالة الصحة الجنسية والإنتاجية للشباب وحصولهم على الخدمات والمعلومات تظهر دواعي قلق رئيسية. فقد وقعت أكثر من ٧, ٨ مليون حالة إجهاض غير مأمونة فيما بين الشباب في سن ١٥ إلى ٢٤ عاما في البلدان النامية - وذلك في عام ٢٠٠٨ وحده - ووقعت نسبة ٤١ في المائة من جميع حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في تلك الفئة العمرية نفسها في عام ٢٠٠٩. وفعلا، تقع جميع الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية التي نشهدها فيما بين غير المتزوجين أكثر من وقوعها فيما بين أي فئة أخرى.

ومن هم هنا في الجمعية يحملون مستقبل شباب العالم في أيديهم. فاستثمروا فيهم، لأن مستقبل العالم في أيديهم.

ونحن بحاجة أيضا إلى أن يحصل الكبار على نظام الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية وفرص التعليم مدى الحياة. وإذ تشيخ مجتمعاتها، يمكننا أن نجني عائدا ديمغرافيا ثانيا بإيجاد الفرص للكبار ليعيشوا حياتهم على أكمل وجه. ونقول الآن إن "سن السبعين هي سن الـ ٤٠ الجديدة"، ولذلك يلزم أن نخرط معهم وأن نستفيد منهم بصورة فعالة.

وفي صباح هذا اليوم افتتح المؤتمر العالمي للشعوب الأصلية في هذه القاعة. وسيواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان العمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء بغية مساعدتها على الوفاء بالالتزامات التي قطعتها لسكانها الأصليين خلال المؤتمرات الاستعراضية الإقليمية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لكي يتمتع هؤلاء السكان، على غرار غيرهم، بحقوقهم الإنسانية الكاملة.

وتتعلق الاستدامة بتلبية احتياجات وتطلعات السكان في الوقت الحالي مع التخطيط ووضع السياسات للسكان في المستقبل. ولا يتضح ذلك في أي مجال بصورة أكثر جلاء من وضوحه في مجال السكان والتنمية.

من العقاب، حتى في وجه قوانين مكافحة تلك الممارسات. وتنقل إلينا كل يوم أنباء ذلك الواقع بتفاصيل حية - حالة اغتصاب جماعي وحشية أخرى، وتعرض امرأة أخرى للضرب، وموت فتاة أخرى من عملية قتل لا علاقة لها البتة بصون الشرف، وخسارة روح شابة أخرى بسبب إجهاض غير مأمون أو متلازمة فقدان المناعة المكتسب (الإيدز)، أو مدرسة أخرى خالية. وتقع أعمال العنف الجنسي على نطاق مذهل وتستخدم في بعض الأحيان سلاحا للحرب، وأسلوبا للحرب.

هل هناك نقطة حاسمة، عندها نقول أخيرا "كفى" لأعمال العنف والتمييز ضد النساء والفتيات؟ ومتى نعيد أخيرا فتياتنا - جميع فتياتنا ونساءنا - إلى المدارس وقوة العمل، وإلى مكافئ المناسب إلى جانب الرجال والصبيان على الطاولة التي تتخذ حولها القرارات؟ ومتى سنبعدهم عن زواج الأطفال وعن الحمل المبكر وعن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وعن أعمال العنف والممارسات الضارة التي تسلبهم كرامتهم وفي أسوأ الحالات تحرمهم من حياتهم؟

ففي ذلك الوقت وحده سنتمكن من بناء المستقبل الذي نريده جميعا. ولا يمكننا المضي قدما بترك نصف السكان - نساءنا وفتياتنا - متخلفين.

ولدينا في الوقت الحالي أكبر جيل للشباب عرفه العالم أو شهده في أي وقت مضى. ولا يمكن الكلام عن التنمية المستدامة بدون الاستثمار الكافي في صحته وتعليمه وبدون تمكينه وتجهيزه بالمهارات والقدرة على العمل والقدرة على الصمود.

ويتيح انخفاض معدلات الخصوبة للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل فرصة سانحة لتحقيق عائد ديمغرافي، بيد أن العديد من البشر مستبعدون من جهود التنمية. وفي الوقت الحالي يشكل الشباب نسبة ٤٠ في المائة من العاطلين عن العمل في العالم، ويظل ٦٠ في المائة من جميع الشباب في المناطق النامية بدون عمل، أو لا يدرسون أو منخرطين في عمالة غير منتظمة.

وخلال الأعوام الـ ٢٠ الماضية، شهدنا قوة الإنسان مرة بعد أخرى - قوة النساء القادرات على تحديد اختيار، وليس مصادفة، ما إذا كن سينجن أطفالاً ومتي، وكم عددهم؛ قوة الشباب، المجهزين بالتعليم والمهارات والفرص، للإسهام في التنمية وحي الفوائد منها؛ قوة الفتيات المراهقات لتحدي الوضع الراهن رغم كل الصعاب ولمقاومة الزواج المبكر، والأمومة المبكرة وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث وبدلاً من ذلك التمسك بالتعليم والفرص التي يمكن أن يوجدها؛ وقوة الرجال - الأزواج والآباء - للدفع نحو تعليم فتياتهم؛ وقوة الكبار في المجتمعات التي تحترم إسهاماتهم وتقديرها.

ولا يمكن أن نتكلم عن التنمية المستدامة بدون ضمان تلبية احتياجات الشباب، والتعبير عن تطلعاتهم وإدماجهم في صنع القرار. ولا يمكن أن نتكلم عن التنمية المستدامة بدون معالجة تمكين النساء والمساواة بين الجنسين والتميز والعنف. ولا يمكن أن نتكلم عن التنمية المستدامة بدون كفالة الصحة الجنسية والإنجابية واستيفاء الحقوق للجميع. ويجب أن تكمن تلك المسائل في صميم خطة ما بعد عام ٢٠١٥ لضمان أن تشكل الأجيال الحالية والمقبلة من أشخاص لديهم القدرة على الصمود والتكيف والابتكار والإبداع وقادرين على بناء مجتمعات قادرة على الصمود. فإذا استطعنا القيام بذلك، فإننا سنكون قادرين على التصدي لأي تحد يواجهه عالمنا اليوم وغدا.

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

تنظيم الدورة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بغية التعجيل بأعمال الدورة الاستثنائية الثامنة والعشرين، ووفقاً للممارسات المتبعة، أقترح أن يكون نواب رئيس الدورة الاستثنائية التاسعة والعشرين هم نفس نواب رئيس الدورة العادية التاسعة والستين للجمعية. هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على ذلك الاقتراح؟

ويجب أن نحول الاتجاهات السكانية إلى فرص - من تضخم أعداد الشباب إلى المنحة المتمثلة في الشباب، ومن تحميل المناطق الحضرية فوق طاقتها إلى إنشاء المراكز الحضرية الحيوية والكفوة، ومن أزمت التشريد الداخلي واللجوء إلى تسخير العمالة المهاجرة من أجل التنمية. وبإمكاننا أن نستفيد استفادة كاملة من تلك الفرص بدعم حقوق الأفراد وتمكينهم، وبفهم ديناميات السكان وهي تتبدى للعيان وبالحكم بصورة فعالة وشاملة.

وربما لا نواجه تحدياً في المدى البعيد أكبر من تحدي تغير المناخ. وغداً، سيستضيف الأمين العام مؤتمر قمة المناخ بغية بناء الزخم نحو التوصل إلى اتفاق عالمي والإقناع باتخاذ إجراء على أرض الواقع. وسيبين لنا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ أننا بحاجة إلى تغيير أساسي لأنماط استهلاكنا، وإلى إبطاء الهدر المحموم للموارد الطبيعية وإلى إثراء آفاق الكرامة والمساواة للأجيال الحالية والمقبلة. ويشكل الإستثمار في الخدمات العامة الشاملة أحد أكثر الإجراءات الفعالة والعادلة التي يمكن أن تتخذها الحكومات لإرساء أساس للمساواة وكفاءة استخدام الموارد.

وكما أظهرت المناقشات والسياسات المعنية بالسكان قبل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام ١٩٩٤، فإن المخاوف العالمية الواسعة النطاق طغت في أغلب الأحيان على حقوق الإنسان والحريات للأفراد والمجتمعات، وفي أسوأ الحالات بررت فرض قيود على حقوق الإنسان. وبين لنا استعراض تنفيذ جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد انقضاء ٢٠ عاماً أن علينا تمكين الأشخاص ليحددوا مسار حياتهم، وليوجدوا الابتكارات للتصدي لتغير المناخ والتحديات الأخرى وليضعوا السياسات التي تمضي بنا بشكل جماعي إلى تحقيق الاستدامة. وأدرك أسلافنا ذلك في مؤتمر القاهرة حينما أقرروا بأن البشر يكمنون في صميم التنمية المستدامة.

أود الآن أن أطلب تعاون المتكلمين في الدورة الاستثنائية

تقرر ذلك.

فيما يتعلق بطول البيانات. ونظرا لقصر مدة الدورة الاستثنائية، ومن أجل ضمان الاستماع إلى جميع المتكلمين المدرجة أسماؤهم في القائمة، سأكون ممتنا لو أبقى الممثلون بياناتهم مختصرة بقدر المستطاع، ويفضل ألا يتجاوز البيان ثلاث دقائق. وأناشد الممثلين بقوة مراعاة هذا القيد الزمني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وبالمثل، أقترح أن يعمل رؤساء اللجان الرئيسية في الدورة العادية التاسعة والستين بنفس صفتهم في الدورة الاستثنائية التاسعة والعشرين.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على ذلك الاقتراح؟

تقرر ذلك.

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

إقرار جدول الأعمال

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): جدول الأعمال المؤقت

للدورة الاستثنائية التاسعة والعشرين لجمعية العامة وارد في الوثيقة A/S-29/1. ومن أجل التعجيل بأعمالها، قد ترغب الجمعية في أن يُنظر في جدول الأعمال المؤقت مباشرة في جلسة عامة بدون إحالته إلى المكتب. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الإجراء؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي إذن أن أعتبر أن

الجمعية العامة ترغب في إقرار جدول الأعمال المؤقت كما هو وارد في الوثيقة A/S-29/1؟

تقرر ذلك.

البند ٧ من جدول الأعمال

متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد

سنة ٢٠١٤

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب

فخامة السيد إيفو موراليس أياما، رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

الرئيس موراليس أيجما (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أدلي

بهذا البيان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك يكون قد اكتمل

تشكيل مكتب الدورة الاستثنائية التاسعة والعشرين للجمعية العامة.

أود أن ألفت انتباه الممثلين إلى مسألة تتعلق بمشاركة الكرسي الرسولي ودولة فلسطين بصفتها دولتين مراقبتين، في أعمال الجمعية العامة. وسيشارك المراقب عن الكرسي الرسولي في أعمال الدورة الاستثنائية التاسعة والعشرين عملا بالقرار ٣١٤/٥٨ المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، دونما حاجة إلى توضيح تمهيدي قبل إدلائه ببيانه. وسيشارك المراقب عن فلسطين في أعمال الدورة الاستثنائية التاسعة والعشرين وفقا للقرار ٣٢٣٧ (د-٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، والقرار ١٧٧/٤٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، والقرار ٢٥٠/٥٢ المؤرخ ٧ تموز/يوليه ١٩٩٨، والقرار ١٩/٦٧ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ بدون أن تكون هناك حاجة إضافية إلى تعليل تمهيدي قبل أن يأخذ الكلمة.

وفقا للقرار ٢٥٠/٦٧، فإن الدول الأعضاء في وكالات

الأمم المتحدة المتخصصة التي ليست أعضاء في الأمم المتحدة مدعوة إلى الاشتراك، بصفة مراقب، في أعمال الدورة الاستثنائية التاسعة والعشرين. وأيضا وفقا للقرار ٢٥٠/٦٧، تخصص الجلسات العامة للاستماع إلى بيانات يدلي بها خمسة ممثلين مختارين من منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، يختارها رئيس الجمعية العامة.

وأولوياتها. كما ينبغي أن تستند إلى مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، على أن يكون التعاون بين الشمال والجنوب هو العنصر الأساسي، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي عناصر تكميلية مفيدة.

وقبل أيام قليلة، اتخذت الجمعية العامة القرار ٦٨/٣٠٤، الذي يستهدف إرساء إطار قانوني متعدد الأطراف للعمليات الرامية إلى إعادة هيكلة الديون السيادية. وهذا الإنجاز التاريخي يجلب الأمل للبلدان النامية التي ترغب في إعادة هيكلة ديونها على أساس قدرتها الفعلية على السداد. والهدف من ذلك تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، إلى جانب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

واستشرافاً للمستقبل، تلتزم مجموعة الـ ٧٧ والصين بالقيام بدور ريادي في تشكيل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتؤكد أن القضاء على الفقر يجب أن يظل الهدف المركزي الأسمى. ويجب أن نكون قادرين على اجتثاث الفقر بحلول عام ٢٠٣٠.

وإذ نفكر ملياً في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، تؤكد مجموعة الـ ٧٧ والصين على ضرورة الاستمرار في معالجة المسائل المتعلقة بالسكان بطريقة شاملة، كما أنها يجب أن تكون في صميم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي الاعتراف الكامل بأوجه الترابط بين السكان والموارد والبيئة والتنمية وأن تدار بشكل صحيح، كما ينبغي تحقيق توازن متناغم وديناميكي فيما بينها.

وينبغي أن يوجه المنظور الجنساني قراراتنا وأعمالنا. وقد انخفض معدل وفيات الأمهات إلى حد كبير في بعض المناطق التي تضم بلدانا نامية. ومع ذلك، تواجه النساء في مناطق أخرى مماثلة معدلات أعلى لخطر الوفاة نتيجة الحمل والولادة. وتشمل وفيات الأمهات عدداً متزايداً من الفتيات والأمهات في سن المراهقة. وقد انخفض عدد الإصابات الجديدة بفيروس

أولاً، نود أن نهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة والعشرين. قبل عشرين عاماً، اجتمع العالم في القاهرة حيث اتفق بالإجماع على برنامج عمل يغطي طائفة كاملة من القضايا الاجتماعية والمسائل المتعلقة بالسكان والتنمية وحقوق الإنسان الضرورية لكفالة أن يعيش كل شخص حياة صحية وكريمة.

إن الفقر إهانة للكرامة الإنسانية، والقضاء عليه هو التحدي الأكبر الذي يواجهه عالمنا اليوم. ومجموعة الـ ٧٧ والصين تقر بأن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية دفع المجتمع الدولي إلى معالجة الفقر من خلال تدابير محددة. وبالرغم من التقدم المحرز، تواجه مكافحة الفقر الآن قيوداً حمة بسبب الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، واستمرار انعدام الأمن الغذائي، وتقلب تدفقات رأس المال، وشدة التقلبات في أسعار السلع الأساسية ومحدودية فرص الحصول على الطاقة والمشكلات التي يطرحها تغير المناخ. وفي هذه الظروف، من الأهمية بمكان دعم البلدان النامية في جهودها الرامية للقضاء على الفقر وعدم المساواة.

لقد هيأ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية السبيل لإطلاق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالرغم من التقدم الكبير الذي تحقق، فإن المجموعة يقلقها عدم المساواة والتفاوت في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتحديات الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية الهائلة التي تواجه البلدان النامية. لذلك، فإننا ندعو الدول المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزاماتها الرسمية بتقديم المساعدة الإنمائية والتزامات التعاون الدولي الأخرى، مع مراعاة أن البلدان النامية سوف تحتاج إلى موارد مالية جديدة وإضافية ومستدامة لتنفيذ مجموعة واسعة من الأنشطة الإنمائية.

وينبغي إتاحة المساعدة المالية بدون شروط، دائماً، لأن قيادة الاستراتيجيات الإنمائية ينبغي أن تكون للبلد المعني وألا تأخذ في الاعتبار سوى ظروف البلدان النامية واحتياجاتها

والاجتماعية والبيئية في الاعتبار. وينبغي أن تشمل أيضا منظورا ثقافيا وإنسانيا، مع الإقرار بدور بلدان المنشأ والعبور والمقصد ومسؤولياتها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين وأسرهم، لا سيما النساء والأطفال، بشكل فعال، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين. ونحن نستكشف إمكانية وضع اتفاقية ملزمة قانونا بشأن الهجرة والتنمية من أجل تحسين إدارة الهجرة الدولية وحماية وتعزيز حقوق الإنسان للمهاجرين ومساهماتهم في التنمية، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين.

وفي الختام، يجب على المجتمع الدولي والدول الأعضاء والمراقبين في الأمم المتحدة تجديد التزامهم بمبادئ ومقاصد برنامج العمل وتقييم أدائهم حتى الآن وتكثيف الجهود. والجهات المانحة وهيئات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية مدعوة إلى تعزيز دعمها المالي والتقني للبلدان النامية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد يويري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا.

الرئيس موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على ما أولته من ثقة ودعم لأوغندا بانتخاب وزير خارجية أوغندا السابق، صاحب المقام سام كوتيسا، رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. وأهنئ الرئيس كوتيسا على توليه رئاسة الجمعية العامة في وقت يركز فيه العالم على خطة التنمية التحويلية لما بعد عام ٢٠١٥.

في أوغندا، نعتبر هذا الاجتماع فرصة كبرى لعرض الإنجازات التي حققتها أوغندا والتحديات التي تواجهها بخصوص برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، فضلا عن خطة

نقص المناعة البشرية على مستوى العالم. وللأسف، فإن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية يكاد يكون قد تضاعف في بعض أقل البلدان نمواً منذ عام ٢٠٠١، وتشكل النساء في بعض المناطق ثلثي المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

ويُذكر الفريق بالوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (القرار ٦٦/٢٨٨)، الذي أكد من جديد على الدور الحيوي للمرأة وضرورة ضمان الفرص الكاملة لمشاركتها وقيادتها على قدم المساواة في جميع جوانب التنمية المستدامة. وقد قرر المجتمع الدولي تسريع تنفيذ تعهداته في هذا الصدد. ووردت تلك الفكرة الرئيسية في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وجدول أعمال المرأة للقرن ٢١، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (القرار ٥٥/٢). وفي هذا السياق، نذكر أيضاً بهدفنا بشأن القضاء على جميع الممارسات الضارة ضد النساء والفتيات، مثل زواج الأطفال القسري المبكر وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

وتسلم المجموعة بأنه ينبغي أن يتسنى لكل شخص الوصول، دون تمييز، إلى مجموعة من الخدمات الطبية الأساسية، بما في ذلك الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل، بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية والأدوية الأساسية والمأمونة بأسعار معقولة، وأن تكون فعالة وعالية الجودة. ولا بد من وجود نظام صحي يعمل بكامل طاقته وعلى درجة عالية من الجودة والفعالية وأن تكون التغطية شاملة. شو

وندعو البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية ذات الصلة إلى أن توفر للبلدان النامية الموارد المالية الكافية والتكنولوجيا التي ينبغي أن تكمل الجهود التي تبذلها تلك البلدان لتوفير التغطية الصحية الشاملة والخدمات الصحية الأساسية للجميع. وترى المجموعة أنه يجب معالجة العلاقة بين الهجرة والتنمية معالجة شاملة، على أن تؤخذ الأبعاد الاقتصادية

للفقراء، شهدت أوغندا زيادة مستمرة ومطرودة في متوسط العمر المتوقع من ٤٢ سنة في عام ١٩٩٠ إلى ٥٥ سنة حالياً. وشأن العديد من البلدان النامية، يشكل الشباب في أوغندا نسبة ٧٨ في المائة من مجموع السكان. وتدرّك حكومتنا أن الشباب يمكن، إذا كانوا أصحاء وجرى تعليمهم المهارات المطلوبة لشغل الوظائف المتاحة، أن يكونوا قاطرة فعالة للغاية للنمو الاقتصادي. وفي هذا الصدد، أطلقنا في ٢٨ حزيران/يونيه خطة متعددة القطاعات في أوغندا ليتسنى لنا الاستفادة من العائد الديمغرافي الناتج عن الزيادة الكبيرة في عدد الشباب في أوغندا. وستواصل حكومتنا العمل بلا كلل من أجل زيادة الثروة والحد من التفاوت في الدخل وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. والحكومة تدرك تمام الإدراك ضرورة ضمان حماية البيئة، فضلاً عن التعامل مع تغير المناخ.

وتؤكد أوغندا من جديد دعمها للتنفيذ الكامل لبرنامج العمل التاريخي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ونلاحظ التوصيات المفيدة الواردة في تقرير الأمين العام (انظر A/69/62، المرفق)، والتي سندرسها في سياق قوانيننا وسياساتنا الوطنية.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالعمل الهام الذي يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بهدف تحسين نوعية الحياة لشعوب العالم بقيادة صديقنا، السيد باباتوندي أوسوتيمييهين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيدة ميشيل باشلي خيرياً، رئيسة جمهورية شيلي.

الرئيسة باشلي خيرياً (تكلمت بالإسبانية): أود الإعراب عن امتناني لهذه الدعوة والتنويه، على وجه الخصوص، بعمل وقيادة السيد باباتوندي أوسوتيمييهين الذي حاز تقديراً عالمياً في سياق مناقشة السكان والتنمية.

التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فمنذ أوائل التسعينات من القرن الماضي، حققت أوغندا عدداً من الإنجازات في جهودنا الرامية إلى تحسين الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لشعبنا. وسمحوا لي أن أقدم بضعة أمثلة.

لقد خفضنا نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من ٥٦ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ١٩,٥ في المائة في عام ٢٠١٣. وأدى ذلك إلى تحسينات كبيرة في الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لشعبنا. وأسفرت الحملة ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عن انخفاض ملحوظ في معدلات الإصابة بالفيروس/الإيدز وانتقاله من نسبة مرتفعة بلغت ١٨ في المائة في التسعينيات من القرن الماضي إلى المستوى الحالي وهو ٧,٣ في المائة. ويسعدني أن أشير إلى أننا نكفل حالياً حصول جميع الأشخاص المصابين بالفيروس حديثاً والمستحقين للعلاج على الأدوية المضادة للفيروسات العكوسة.

ولدينا عمل إيجابي لصالح المرأة في صلب دستورنا الذي ينص على ضرورة تخصيص ٣٠ في المائة من جميع المناصب التي تُشغل بالانتخاب للنساء. واستثمرنا أيضاً بشكل كبير في تعميم التعليم الابتدائي. وقد مكنتنا ذلك من زيادة عدد المقيدون في المدارس من ٢,٤ مليون طفل في عام ١٩٩٦ إلى ٨,٢ مليون طفل حتى الآن، حيث تتساوى نسبة البنات والبنين في المدارس. وقد شرعنا الآن في تعميم التعليم الثانوي. كما حسنا نوعية التعليم.

كما أدخلت تحسينات على جمع واستخدام البيانات السكانية. وقد فرغت حكومتي لتوها من التعداد الوطني للسكان لعام ٢٠١٤، والذي يوفر أحدث البيانات من أجل التخطيط. وحكومتنا تعطي الأولوية لصحة المرأة والطفل. وفي هذا الصدد، زادت حكومتنا استثماراتها في مجال تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية. ونتيجة لذلك، شهدنا استخدام عدد متزايد من النساء لتنظيم الأسرة الطوعي. ونتيجة للسياسات المناصرة

وتحت إشراف هيئات دولية مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية. تلك مكاسب هامة، لكن النزاعات المسلحة، والإرهاب، والأنظمة المستبدة، وانتهاكات حقوق النساء، وأخيراً، التمييز والظلم، تشكل تهديدات مستمرة تتطلب منا أن نعزز جهودنا في مجالات المنع والتوعية والمراقبة.

وفيما يتعلق بالمسائل الجديدة في مجال الصحة، فإن نظامي الصحة والحماية الاجتماعية يجب أن يكونا معادلين للتغيرات العميقة التي يواجهها الناس في جميع أنحاء العالم. وقد قدرت منظمة الصحة العالمية أن عدد السكان الذين تتجاوز أعمارهم ٦٠ سنة سيتضاعف في عام ٢٠٥٠ مقارنة بما كان عليه في عام ٢٠٠٠، مما سيشكل لنا تحديات شاملة دون شك.

وأما فيما يتعلق بالاستدامة، فإن النشاط الاقتصادي يجب أن ينطوي على سلوك مسؤول إزاء تداعياته على تغير المناخ. ويجب وضع أشكال جديدة للتدبير والإدارة لمواردنا المائية والبحرية وفي مجال الطاقة، وبممكن للعلوم أن تضطلع بدور هام إن وسّعنا نطاق تعاوننا وشجعنا الشراكات لتعزيز الابتكار. لكن من الأهمية بمكان أن يتعهد كل طرف فاعل دولي بالتزامات محددة وقابلة للقياس بكفالة المساءلة أيضاً.

ويحيلنا ذلك إلى الركن الرابع لخطتنا لما بعد عام ٢٠٠٤ - الحوكمة والمساءلة، اللتين يطالب بهما جميع المواطنين في أرجاء العالم كافة على نحو أكثر إلحاحاً. ولا بد من تعزيز قدرة المواطنين على مساءلة حكوماتهم إن كنا نريد الاستجابة لمطالب شعوبنا ومواطنينا بصورة حسنة التوقيت على نحو أكبر.

وتنقل السكان، وهو الركن الأخير، مثال واضح آخر لضرورة التنسيق فيما بين الدول. وتشهد شيلي اليوم واقعا جديدا لازدياد الهجرة. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الهجرة الدولية عامل إيجابي في تنمية البلدان، سواء من الناحية

إن الدافع لاجتماعنا اليوم هو الحاجة إلى استعراض الأهداف التي حُددت في القاهرة في عام ١٩٩٤، وذلك بغية وضع مبادئ توجيهية متنسقة بالنظر إلى التحديات الدولية الجديدة، وضمان تحقيق تنمية منصفة وتوفير الفرص لشعوبنا. ونحن نعلم أن هناك عددا كبيرا من المسائل المتعلقة. ولا يمكننا أن ننسى أن ١,٢ بليون شخص ما زالوا يعيشون في فقر مدقع اليوم، فيما يعاني ٨٤٢ مليون شخص من سوء التغذية ويعاني ٩٩ مليون طفل دون سن الخامسة من نقص التغذية ونقص الوزن بالنسبة لأعمارهم.

إن من المستحيل تحقيق التنمية لشعوب العالم إذا كان ٢,٥ بليون نسمة - أي أكثر من ثلث سكان العالم - يفتقرون إلى مرافق صحية مناسبة فيما يضطر ٧٤٨ مليون شخص لا استخدام مصادر مائية لم تُعالج على النحو الملائم.

والدرس الذي استفدناه من تنفيذ برنامج العمل منذ عام ١٩٩٤ هو أن الحكومات لا يمكن أن تنفذ أهدافها بصورة إنتقائية أو قطاعية. ومن واجبنا أن نضطلع بمواجهة ذلك التحدي وأن نضع خطة جديدة يمكن تنفيذها بصورة متكاملة وشاملة تماشى مع واقع كل بلد على حدة. وفي ذلك الصدد، ترحب شيلي ترحيباً حاراً بصدر تقرير الأمين العام عن أطر أعمال متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤ (A/69/62). وسنقوم بكفالة التركيز السياسي على الأركان المواضيعية الخمسة للسكان والتنمية - الكرامة وحقوق الإنسان، الصحة، الاستدامة، الحوكمة والمساءلة، والمكان والتنقل.

ونؤيد المبدأ المتمثل في وجوب أن يعيش كل فرد في بيئة اجتماعية توفر الراحة البدنية والنفسية، وتضمن فيها الدولة الحقوق. وينبغي أن تُتاح للجميع فرصة استخدام قدراتهم بالمشاركة في المجتمع بدون خوف أو تمييز.

وفيما يتعلق بالركن الأول - الكرامة وحقوق الإنسان - فقد تحقق بناء ثقافة دولية لاحترام حقوق الإنسان بدعم

أمور، إلى توطيد الديمقراطية، وتخفيض معدل الفقر بنسبة ٨,٣ في المائة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١١، وتنفيذ خطة لحماية البيئة، واعتماد وتنفيذ مختلف الاستراتيجيات المعنية بالأطفال والمراهقين. ونقوم بتعزيز المبادرات القانونية والسياسية والاستراتيجية الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وننفذ عددا من التدابير في مجالات الصحة الإنجابية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومكافحة العنف ضد النساء، ونعزز تعليم الأطفال، لا سيما الفتيات، على المستويين النوعي والكمي.

وكما هو واضح، فإننا عملنا على جعل بيئتنا القانونية أكثر مواءمة لحقوق الإنسان على جميع مستويات المجتمع في دولتنا. وأحرزنا تقدما كبيرا في تمكين الشباب من الحصول على التعليم والخدمات الصحية وفي مجالي حماية الفتيات وتمكين المرأة. وبفضل قانوننا لعام ٢٠٠٢ الذي يعزز صحة الأم، فإن فرص حصول النساء والأزواج على خدمات الصحة الإنجابية والجنسية لم تعد مقيدة بأي شكل من الأشكال. وقامت حكومة تشاد على نحو منتظم بزيادة ميزانية هذين القطاعين الاجتماعيين، التعليم والصحة. وتبلغ الأموال المخصصة لهذين المجالين في عام ٢٠١٤ ١٣ في المائة من ميزانية الدولة، وننوي زيادة ذلك إلى ١٥ في المائة في عام ٢٠١٥.

وكما قلت، ينبغي أن ننوه ونشيد بما حققه بلدي حتى الآن، لكننا للأسف لم نحقق سوى جزء مما كنا نصبو إليه في عام ١٩٩٤. فمعدل وفيات الأمهات ما زالت تمثل مأساة لا تطاق في العديد من المجتمعات المحلية، وما برحت نساؤنا وفتياتنا يفقدن في أحيان كثيرة أطفالهن رضائن أثناء الولادة. كما أن شبابنا غير محمي تماما من أضرار الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي أو فيروس نقص المناعة البشرية.

لم نحقق بعد هدف العمالة الكاملة. ولا تزال فتيات كثيرات هدفا للعنف غير المقبول في قرانا ومدننا.

الاقتصادية أو عن طريق الحوار فيما بين الثقافات والشعوب. واستنادا إلى الحالة في بلدنا وفي أمريكا الجنوبية قاطبة، فإننا نقتراح أن يتم التصدي للتحديات بصورة شاملة وأن يُعتبرَ جميع المهاجرين أشخاصا خاضعين للقانون. ونود أن ندعو إلى إبرام اتفاقية دولية بشأن الهجرة تضع الحد الأدنى من المعايير لتنقل الأفراد وتعزز إسهامهم في التنمية. وكما أشار الأمين العام إلى ذلك، ينبغي ألا ننسى أن التنمية هي توسيع نطاق الفرص المتاحة للأشخاص وحررياتهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب يليقه فخامة السيد إدريس ديبي إتنو، رئيس جمهورية تشاد.

الرئيس ديبي إتنو (تكلم بالفرنسية): بادىء ذي بدء، أود أن أهنيء وأشكر أخي رئيس الجمعية العامة المنتخب مؤخرا، على توجيهه لأعمالنا.

يتشرف بلدي، تشاد، بدعوته إلى هذه الدورة الاستثنائية، التي تتوج عملية مثيرة استغرقت عدة أشهر على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والقارية. وأود أن أعرب عن امتنان بلدي لصندوق الأمم المتحدة للسكان على ما قدمه من دعم خلال مختلف العمليات لتقييم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في تشاد.

قبل ٢٠ عاما، تعهدنا بالالتزام الرسمي بأن نعمل على كفالة حصول سكاننا على جميع خدمات الصحة الإنجابية، وحماية حقوق الإنسان الأساسية للأشخاص، والتخفيف من شدة الفقر، وضمان المساواة بين الجنسين، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض الأخرى المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، وحماية البيئة. ونحن الآن بصدد تقييم أعمالنا.

وعلى غرار معظم البلدان التي وقعت على توافق آراء القاهرة التاريخي، أحرزت تشاد تقدما كبيرا في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ويمكن أن نشير، من جملة

ويسرنا أن أسهمنا في الدراسة الاستقصائية العالمية بشأن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤، ونلاحظ أننا حققنا تقدماً ملحوظاً في تنفيذ برنامج العمل.

غير أننا ندرك التحديات التي لا تزال قائمة من أجل تحسين نوعية حياة جميع أبناء شعوبنا، وكفالة المساواة والإنصاف وحماية البيئة للأجيال المقبلة. ولذلك، فإننا نتشاطر الصفة الملحة لنتائج الاستعراض، التي توضح أنه على الرغم من تحقيق مكاسب كبيرة في الحد من الفقر والنمو الاقتصادي منذ انعقاد المؤتمر، فإن العديد من البلدان والأشخاص تخلفوا عن الركب. يفتقر العديد من الناس إلى الاحتياجات الأساسية، فهم بدون عمل مجد أو لا يحصلون على الحماية الاجتماعية أو الخدمات العامة في مجالي الصحة أو التعليم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من الأشخاص ما زالوا يواجهون حواجز كبيرة أمام تمتعهم بحقوق الإنسان الأساسية. هذه المسائل، واستنتاج أن الحالة الراهنة من التفاوت في الدخل والثروة غير مستدامة وتهدد النمو الاقتصادي في المستقبل وتماسك المجتمعات وأمنها وقدرة الناس على التكيف والابتكار استجابة للظروف البيئية المتغيرة، كلها ذات صلة بالمناقشات التي ستدور أثناء قمة المناخ التي ستعقد غداً وفي المناقشة العامة التي تليها.

ونلاحظ أن التقرير يتناول على نحو شامل سبل تعزيز القدرات الفردية والقدرة على التكيف وكفالة التنمية المستدامة للجميع. ويسرنا أن نرى حقوق الإنسان والمساواة يحددان معالم النهج التحليلي في التقرير. ونحن نتفق مع الاستنتاج الذي خلص إليه التقرير المتمثل في أن الاستثمار في حقوق الإنسان للفرد وقدراته وكرامته عبر القطاعات المتعددة التي يغطيها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وطوال حياة الفرد هو في الواقع أساس التنمية المستدامة.

وزيادة أوجه التفاوت في الثروة والدخل وعدم تحقيق المساواة بين الجنسين والحاجة إلى تمكين المرأة والحاجة إلى

إن تلك الملاحظات الصعبة، التي أدلت بها على نحو يتسم بالمسؤولية مختلف الكيانات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في تشاد، دفعتنا إلى تبني الموقف المشترك الذي أعربنا عنه في الإعلان الذي اعتمدهنا في كانون الثاني/يناير الماضي في أعقاب مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي بشأن مستقبل برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد عام ٢٠١٤. وفي ذلك الإعلان، الذي صدر في أديس أبابا، أكدنا مجدداً التزامنا بمواصلة جهودنا على مدى العقود المقبلة لكي نضمن لشعوبنا الكرامة والمساواة وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية، بما في ذلك في مجال الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، من خلال التعاون الدولي والشراكات المعززة.

ويسرنا بشكل خاص أن نلاحظ أن آراءنا وثيقة الصلة وتتماشى تماماً مع استنتاجات الدراسة الاستقصائية العالمية وتوصياتها، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (A/69/62) المعنون "إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤".

لذلك، أود أن أشير إلى أن حكومة تشاد وشعبها ملتزمان تمام الالتزام بالإطار الجديد لعمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤، ويأملان بصدق أن تنعكس أيضاً شواغلها وثيقة الصلة وتدرج في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان دولة السيد كيث ميتشل، رئيس الوزراء ووزير المالية والطاقة ووزير الأمن الوطني والإدارة العامة وإدارة الكوارث والشؤون الداخلية والمعلومات والتنفيذ في غرينادا.

السيد ميتشل (غرينادا) (تكلم بالإنكليزية): أغتنم هذه الفرصة، باسم حكومة وشعب غرينادا، للترحيب بتقرير الأمين العام (A/69/62)، المعنون "إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤"، والتقرير عن الحوار التفاعلي للدورة السابعة والأربعين للجنة السكان والتنمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان دولة السيد ألفونسو براون، رئيس الوزراء والوزير المكلف بشؤون المالية والحوكمة في أنتيغوا وبربودا.

السيد براون (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالإنكليزية): قبل ٢٠ عاماً، في عام ١٩٩٤، حينما عُقد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة، اتفقت الدول الأعضاء على برنامج عمل، قيل إن من شأنه تسريع وتيرة التنمية وتأمين مستقبل أفضل للأجيال القادمة. ولكن، بعد مرور عقدين لم تكن النتائج ناجحة بالقدر المتوقع. وما زال العديد من الدول النامية تعاني من التخلف الإنمائي والفقير.

فقد أدت الأزمة الاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨، التي لم يكن سببها الفقراء ولكن الأغنياء - إلى انهيار النظام الاقتصادي، وعمت آثارها معظم البلدان النامية، وفي مقدمتها منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية. وتمثل أثرها الأكثر تدميراً في إعادة العديد من الدول والشعوب إلى ظروف ما قبل عام ١٩٩٤. والحالة الراهنة للثروة وانعدام المساواة في الدخل بين الدول الغنية والفقيرة، بل وحتى بين الأغنياء والفقراء داخل الدول، يصفها بحق التقرير الصادر في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٤ (A/69/62)، بأنها "لا يمكن تحملها". وقد تخلف عدد كبير جداً من سكان الأرض عن الركب، ولم تؤخذ أعداد كبيرة جداً من الشباب والمسنين في الحسبان. وفي منطقتنا في البحر الكاريبي، ليست المشكلة مشكلة نمو سكاني، لكنها تتمثل في رفض المؤسسات المالية الدولية منحنا التمويل بشروط ميسرة، الذي نحتاجه بصورة عاجلة لتهيئة الظروف التي من شأنها أن تخلق فرص عمل لشعبنا الصغيرة. كما تكمن المشكلة في رفض الإعفاء من الديون، أو على الأقل إعادة جدولة الديون على نحو مُجدد، الأمر الذي من شأنه أن يتيح لنا استعادة ما خسرنه في معركة التنمية.

إن البطالة هي أخطر التحديات العديدة التي تواجهها المجتمعات كافة. وبطالة الشباب من أكثر الأمور التي تبعث

التعلم مدى الحياة وبناء القدرات البشرية، لا سيما في أوساط الشباب، والحاجة إلى معالجة أوجه التفاوت في الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك من خلال تعزيز النظم الصحية في كل من المناطق الريفية والحضرية - لكل هذا آثار كبيرة على السياسات الإنمائية.

ويتطلب منا التنوع المتزايد في هياكل الأسر المعيشية وترتيبات العيش تخطيط وبناء مدن مستدامة وتعزيز الروابط الحضرية الريفية. كما يتطلب أثر الديناميات السكانية على المستويين الجزئي والكلّي إدماج الديناميات السكانية في التنمية والتخطيط على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

ونتفق على أن تحديات التنمية التي نواجهها تتطلب مشاركة منهجية من جانب جميع أصحاب المصلحة في صياغة الاستجابات للتحديات التي ذكرتها في وقت سابق. ويتطلب ذلك إقامة شراكات وقيادة عالمية في جميع نواحي الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، يسر غرينادا أن تؤكد من جديد الدعم الذي أعربنا عنه في سياق الاستعراض الإقليمي لتنفيذ مؤتمر السكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، حيث اشتركنا في اعتماد خطة عمل إقليمية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. لذلك، نلتزم التزاماً تاماً بمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي ينبغي أن يأخذ في الاعتبار نتائج استعراضنا الإقليمي والنتائج والتوصيات الواردة في استعراض مؤتمر السكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤. وعليه، فإننا ندعو إلى إدراج النتائج والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/69/62) ونتائج الاستعراض الإقليمي في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وأخيراً، يشعر بلدي بالفخر لانضمامه إلى المجتمع الدولي في التأكيد من جديد على دعمه لبرنامج العمل التاريخي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فضلاً عن الرؤية التحويلية المقدمة في تقرير الأمين العام.

المطلوب استجابة على الصعيد العالمي. فالناس يموتون والناس حائفون، والناس لديهم أمل ضئيل أو فقدوا الأمل. وإذا انتظر العالم انتشار وباء على الصعيد العالمي قبل أن نعمل جميعاً معاً، سيعيدنا تأثير ذلك إلى فترة أبعد من الفترة التي شهدناها خلال الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨ أو خلال فترات الركود التي سبقتها. لا بد أن تتصدى أسرة الأمم للأمر بالرعاية والرفق اللذين تستطيع الأمم المتحدة تقديمهما.

وتتوق البلدان الصغيرة، مثل بلدي، إلى التغلب على مشكلة البطالة بين شبابنا والوقاية من الأخطار التي تتهدد صحة شعبنا وإلى تهيئة الظروف لتحقيق السعادة البشرية والنهوض العام لشعبنا. ولكننا ولئن كنا نبذل جهوداً كبيرة من أجل تحقيق النجاح، سيحقق النجاح على أفضل نحو إذا بُذل الجهد على الصعيد العالمي. وينبغي أن يكون ذلك السبب في أننا جئنا جميعاً إلى الجمعية العامة اليوم. لأن المطلوب هو جهد عالمي مستدام. وهذا ما يجب أن يعبر عنه أي استعراض لبرنامج العمل. فلا شيء أقل من ذلك يمكن أن يحقق النجاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد وونا لاونغ لوين، وزير الخارجية في جمهورية اتحاد ميانمار.

السيد لوين (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): أوّلاً أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة والعشرين، حول موضوع "متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤". ويودّ وفد بلدي الإشادة بالأمين العام على تقريره الشامل والاستشراقي، بعنوان: "إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤" (A/69/62). كما نشكر الأمانة العامة على تزويدنا بالتقرير المفهرس (A/69/122) بشأن المناقشة التفاعلية في الدورة السابعة والأربعين للجنة السكان والتنمية.

على الرعب. إذ أنها تدمر رأسمالنا البشري، وهو أثمن مواردنا البشرية. وهي تحكّم على الشباب القادرين على الابتكار والإبداع بأن يعيشوا حياة على هامش المجتمع أو حياة الجريمة والعنف. وتعرض الأسرة النواة، أساس جميع الحضارات - لضغط كبير حيث يضطر الأزواج الشباب للخروج من الأسواق العقارية لأنهم لا يستطيعون الحصول على رهون عقارية أو ائتمان، بل ويفقدون الثقة في المستقبل. فهل من المستغرب أن يكون هناك استياء وإحباط لدى الشباب تجاه الحوكمة على الصعيد العالمي؟ وينبغي القول والإشارة، بكل جدية، إلى أنه حينما تحاول الدول الصغيرة مثل بلدي دخول المجالات الإنتاجية، مثل الخدمات المالية، وهو ما يشكل تحدياً لهيمنة بعض البلدان المتقدمة النمو، تكون الاستجابة إرهابنا بالتهديدات والإدراج في القوائم السوداء حتى نستسلم أو نهلك. والضحايا الرئيسيون هم الشباب ذوو المؤهلات العالية الذين أنفقوا ملايين الدولارات على التعليم حتى يتسنى لهم التنافس في عالم تسوده العولة.

ولكن اقتصاداتنا ككل تعاني أيضاً، مما يجعلنا غير قادرين على توفير القدر الكافي من خدمات الرعاية الصحية لمرضانا ومسنينا أو حماية سكاننا من الأمراض غير المعدية. وتنتشر في الوقت الراهن حمى شيكونغونياً عبر منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية بما لها من عواقب وخيمة على اقتصاداتنا. ونعيش الآن في ذعر جراء انتشار فيروس الإيبولا، لأن التكلفة بالنسبة لبلداننا الصغيرة ستتجاوز بكثير نفقات العلاج الطبي الضخمة. وسيكون تأثير ذلك على السياحة، التي تمثل الآن ٦٠ في المائة في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي للعديد من بلداننا، مدمراً. بيد أن المجتمع الدولي لم يستجب للمرض في أجزاء من غرب أفريقيا بالصورة العاجلة الذي يتطلبها هذا الأمر.

ويجب على العالم أن يشعر بالامتنان تجاه الإجراءات المفيدة التي اتخذتها الصين وكوبا والولايات المتحدة، ولكن

أبريل، بهدف تأمين معلومات دقيقة مستكملة وأساسية بشأن سكانها وأسرها المعيشية. وستساعدنا نتائج التعداد على تحسين التخطيط والتنمية ونوعية الحياة. وفي هذا الصدد، يودّ وفد بلدي أن يؤكد امتنانه لصندوق الأمم المتحدة للسكان ولجميع البلدان المانحة على مساعدتها المالية والتقنية في جعل مشروع التعداد السكاني نجاحاً عظيماً.

إنّ النتيجة الأولية للتعداد السكاني والإسكاني تُظهر أنّ عدد سكان ميانمار هو ٥١،٤٢ مليون نسمة. وعدد الإناث بينهم يساوي ٢٦،٥٩ مليوناً، بينما السكان الذكور يقاربون ٢٤،٨٢ مليوناً. وبما أنّ السكان الإناث أكثر، فإنّ برامج تنميتنا الوطنية تركّز بشكل أكبر على أنشطة التنمية الشاملة للمرأة، فضلاً عن الأطفال والشباب. وبالإضافة إلى البيانات السكانية، سجّل التعداد أيضاً بيانات أساسية لمسألة السكان والتنمية، بما يشمل البنية العمرية، الخصوبة، الاعتلال والوفيات، الهجرة وحجم الأسر المعيشية. والتجميع الناجح لهذه البيانات سيُسهم في جهودنا لردم الثغرات المتبقية في مجال السكان والتنمية، وسيجعل ميانمار أقرب إلى تحقيق الأهداف السكانية والإنمائية الوطنية والدولية.

ختاماً، أود أن أعرب عن إعادة تأكيد ميانمار الدعم لحصائل الاستعراض الإقليمي، التي ينبغي مراعاة نتائجها في المزيد من تنفيذ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤، وإدماجها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان يُلقيه دولة السيد إيراكلي غارياشفيلي، رئيس وزراء جورجيا.

السيد غارياشفيلي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): إنّ هذه الجلسة الخاصة تُعقد بينما يواجه عالمنا عدداً من التحديات الحاسمة. فيجب أن نقوّي عزيمتنا وننفذ خطة المؤتمر

إنّ وفد بلدي يعتبر تقرير الأمين العام أساساً جيداً لدراستنا المتأنية. ويسرنا أنّ التقرير يناقش، على نطاق واسعكيفية تعزيز القدرات والمناخ الفردية وضمن التنمية المستدامة. ونشير إلى أنّ النهج التحليلي للتقرير يستند إلى حقوق الإنسان والمساواة. وفي ذلك الصدد، يودّ وفد بلدي أن يشدّد أيضاً على أهمية الحق في التنمية، الرعاية الصحية الكافية والتعليم النوعي للسكان في البلدان النامية. ويتشاطر وفد بلدي الفكرة التي سلّط الضوء عليها في خلاصة التقرير، ومفادها أنّ الاستثمار في الحقوق الفردية وقدرات تعزيز الكرامة عبر القطاعات المتعددة لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وطوال حياة المرء هو أساس التنمية المستدامة.

وإننا نوافق كلياً على أنّ المشاركة المنهجية لجميع أصحاب المصلحة في صياغة الردود، فضلاً عن الشراكات والقيادة العالمية، عبر الأمم المتحدة، تتسم بأهمية بالغة في التصدي لتحديات التنمية. وفي هذا الصدد، يسرّ وفد بلدي أن يؤكد دعمه لخطة العمل الإقليمية للمزيد من تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

إنّ اللجنة الوطنية للسكان والتنمية في ميانمار أيّدت فعلياً على المستوى الوطني استنتاجات التقرير الاستعراضي العالمي بعد عام ٢٠١٤، الصادر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقد قدّر استعراض هذا المؤتمر التقدم الكبير الذي أحرزته ميانمار في بعض المجالات في إطار ولاية المؤتمر. ونحن ندرك أيضاً في الوقت نفسه حاجتنا إلى بذل جهود أكبر لسدّ الثغرات التي تُقيّد تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية. ونعتقد أنّ التعاون والمساعدة المعزّزين من قِبَل شركائنا الدوليين سيساعدنا على تجاوز الانتكاسات.

وإنني أغتنم هذه الفرصة لإبلاغ الجمعية بأنّ ميانمار، للمرة الأولى في أكثر من ٣٠ سنة، أجرت بنجاح تعداداً سكانياً في جميع أنحاء البلد من ٢٩ آذار/مارس إلى ١٠ نيسان/

خلال عدة موجات من التراجع. ولا يزال حقهم في العودة إلى بيوت منشئهم منتَهكاً، لأنهم لم يُمنحوا الظروف لعودة مأمونة وطوعية وكريمة. ويبقى الهدف الرئيسي للحكومة تعزيز الاندماج الاجتماعي الاقتصادي والظروف المعيشية المحسنة للأشخاص المشردين داخلياً، بانتظار أن تصبح عودتهم المأمونة والكريمة ممكنة. ونحن ننفذ خططاً مختلفة لبلوغ هذا الهدف.

وعلى الرغم من إنجازاتنا الهامة، يبقى الكثير مما يجب عمله. ونحن ندرك التحديات التي لا تزال ماثلة أمامنا في جهودنا لتحسين نوعية الحياة لشعبنا كله، وضمان المساواة وحماية البيئة للأجيال المقبلة. لذا، فإننا نتشاطر إلحاح استنتاجات الاستعراض.

يفخر بلدي لانضمامه إلى المجتمع الدولي بتأكيده مجدداً على دعمه لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ويعرب عن استعداده لمواصلة الإسهام في ذلك المسعى.

الرئيس تكلم بالإنكليزية) تستمع الجمعية الآن إلى خطاب صاحب الفخامة، فوري إسوزمنا غناسينغي، رئيس جمهورية توغو.

الرئيس غناسينغي (تكلم بالفرنسية): يرحب بلدي، توغو، بعقد هذه الدورة الاستثنائية المكرسة للمسائل التي أثارها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة عام ١٩٩٤. بعد مرور عشرين عاماً على اعتماد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، اتُخذت عدة مبادرات، وكرس المزيد من الجهود لتحسين حياة شعوبنا. ومع ذلك، لا تزال هناك عدة ثغرات تعيق تنفيذ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

على الرغم من أن بعض البلدان حققت نجاحاً أكبر من غيرها في بعض المجالات، ينبغي لنا جميعاً أن نبذل جهداً إضافياً من أجل تحسين تنفيذ برنامج العمل عن طريق بناء القدرات وزيادة الموارد المخصصة لمجالات التنمية الضرورية.

الدولي للسكان والتنمية، التي تُعتبر حيوية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتحديد خطتنا لما بعد عام ٢٠١٥.

وخلال السنوات الـ ٢٠ الماضية، منذ اعتماد برنامج العمل، أحرز بلدي تقدماً كبيراً في المضي بالخطوة قدماً في عدة مجالات ذات أولوية. وقد كانت خطتنا السكانية حتى الآن ناجحة جداً. فعدد أقل من النساء يتوفين أثناء الولادة، ويجري منع المزيد من حالات الحمل غير المحبذة، وقد اتسعت فرص الشباب. ولكن يبقى الكثير مما يجب عمله.

إنّ بلدي يعمل على مجموعة من البرامج التي تركز على رعاية سكاننا وتحسين رفاههم. وفي السنة الماضية على وجه التحديد، أطلقت حكومتي برنامجها الرئيسي المتعلق بالرعاية الصحية الشاملة، الذي يضمن توفير رزمة أساسية من الخدمات الصحية للمرضى الخارجيين والداخليين وحالات الطوارئ. ولدى جورجيا أيضاً استراتيجية حماية اجتماعية شاملة، تركزها الرئيسي على الحماية من الفقر في سن الشيخوخة، والمساعدة محددة الأهداف للفقراء والضعفاء من الناس. وهناك صندوق تضامني عام/خاص جديد سيحشد موارد خارج الميزانية لدعم الفئات الأكثر ضعفاً.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، صادق برلمان جورجيا على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفيما بعد، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، اعتمدت الحكومة خطة عملنا الجديدة لضمان فرص متكافئة للأشخاص ذوي الإعاقات. وقد اتخذ بلدي عدة خطوات تشريعية وتأسيسية للتصدي لتحديات حقوق الإنسان، بما يشمل اعتماد استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان للأعوام ٢٠١٤-٢٠٢٠، وخطة عمل وطنية لحقوق الإنسان للعامين ٢٠١٤-٢٠١٥، وقانوناً جديداً ضد التمييز.

لكنّ تحدياً كبيراً آخر يبقى في مسألة الأشخاص المشردين داخلياً. فقد سُرد في جورجيا أكثر من ٤٥٠.٠٠٠ شخص

لترشيد استخدام تلك الطاقات، لا سيما من خلال إيجاد حوافز لمباشرة الأعمال الحرة، وبرنامج ضخم في مجال الأعمال التطوعية الوطنية، ودعم الوظائف في مجال العمل اليدوي.

ندرك بأن العديد من التحديات لا تزال قائمة من حيث تحسين صحة الأمهات، والأطفال حديثي الولادة، وزيادة تخفيض معدل وفيات الأطفال. وفي ذلك الصدد، نعتقد أننا لن نستطيع إيجاد الحلول للتحديات إلا من خلال التعاون الدولي. وتضطلع منظماتنا بدور هام في ذلك الصدد. لذلك أرحب ببيان الأمين العام الواضح بشأن تلك المسألة.

سيواصل بلدي، توغو، السعي إلى بناء القدرات، والمرونة الفردية، ويرحب بدعم المجتمع الدولي لتحقيق التنمية المستدامة. ومن هنا نؤيد تأييدا كاملا موقف الاتحاد الأفريقي بشأن مواصلة تنفيذ برنامج العمل لما بعد عام ٢٠١٤. ولذلك أعتقد أن من الضروري التأكد أيضا من أن أهداف التنمية المستدامة التي يجري حاليا وضعها في صيغتها النهائية تتواءم مع التزامات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وفي الختام، أود أن أناشد المجتمع الدولي بأسره العمل بهمة أكبر، وبروح من التضامن والتعاضد المتين من أجل تحقيق نتائج أكبر في هذه المرحلة الجديدة من تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة إيزابيل دي سان مالو دي أبارادو، نائبة الرئيس ووزيرة الخارجية في جمهورية بنما.

السيدة دي سان مالو دي أبارادو (بنما) (تكلمت بالأسبانية): يسرني أن أتكلم في هذا الاجتماع الرفيع المستوى للدورة الاستثنائية المخصصة للسكان والتنمية. تشكر جمهورية بنما الأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان على وجه الخصوص، على عقد هذه الجلسة، مما يمكننا من التأمل وإمعان النظر في التقدم المحرز بشأن الالتزامات التي تم

ونرى أن برنامج عمل القاهرة لا يزال مناسباً، وبالتالي، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل تنفيذه.

لقد عملت توغو بكثافة في معظم المجالات التي يغطيها برنامج العمل مما مكنا من إحراز تقدم كبير في تعزيز رفاه شعبنا. لكن ظهور التحديات الجديدة الناشئة عن العولمة المطلقة العنان، والأزمات المالية، والآثار السلبية لتغير المناخ، والأوبئة الجديدة، والنمو السكاني السريع، كل ذلك يقوض اقتصادنا الهش، ومن ثم يعرقل الجهود الرامية إلى تنفيذ البرنامج.

ومع ذلك، خصصت توغو الوسائل اللازمة لتحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. فقد أنشأنا أطرا مؤسسية وقانونية مواتية للنمو الاقتصادي، والمساواة بين الجنسين، والتمتع بالصحة الجنسية والإنجابية. إن جهود بلدي المبذولة في ذلك الصدد قد أسفرت عن نتائج هامة في الفترة بين ١٩٩٨ و ٢٠١٣، بما في ذلك تقليص معدل وفيات الأمهات بنسبة ١٧ في المائة في ؛ وتقليص معدل وفيات الرضع بما يزيد على ٧٠ في المائة ؛ وتقليص معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى النصف؛ فضلا عن انخفاض طفيف في مؤشر الخصوبة؛ وتحقيق زيادة كبيرة في استخدام وسائل منع الحمل الحديثة؛ وتخفيض كبير في معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية؛ والنتائج المشجعة في القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وحظر العنف القائم على نوع الجنس.

وعلاوة على ذلك، وكما هو الحال في معظم البلدان الأفريقية، يشكل الشباب نسبة عالية من سكان توغو، مما يفرض علينا تحديات ويفتح أمامنا فرصا في آن واحد. فيما يتعلق بالتحديات، تتطلب تلك الفئة من السكان استثمارات ضخمة من أجل تلبية احتياجاتها. وفي الوقت نفسه، تعد حيوية الشباب مدخرا هاما لأي دولة. وفي توغو، لوحظ مفهوم العائد الديمغرافي بشكل سريع، على النحو الذي أكدته استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. لذلك، اتخذنا تدابير

وعيا تاما وأن تولي اهتمامها إلى مسائل من هذا القبيل بهدف إعطاء زخم أكبر وطابع أكثر إلحاحا لإتمام العمل غير المنجز المتعلق بالتنمية وسد الثغرات المتبقية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، والتعليم، والصحة الجنسية والإنجابية، وصحة الأم والطفل. وترى حكومة جمهورية بنما سياساتها السكانية بوصفها عملية شاملة تحكمها المساواة والإنصاف، تشارك فيها الفئات الضعيفة، والنساء، وذوو الإعاقة، والشعوب الأصلية، والسكان المنحدرون من أصول أفريقية، والمسنون.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة باروو (كيريباس).

وندرک تمام الإدراك أن التنمية ليست مسألة تتعلق بالأرقام فحسب، بل وبالبشر أيضا. وهناك أوجه مستترة متأصلة لعدم المساواة تكمن وراء الإحصاءات الوطنية التي تجسد ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي المطرد. ففي حين يلتحق من يعيشون في المدن بالمدارس لما متوسطه تسعة أعوام، تتراجع هذه المدة في المناطق التي يقطن فيها السكان الأصليون في بنما إلى ثلاثة أعوام فقط. وفي المناطق الحضرية، تتم جميع حالات الولادة تقريبا في مرافق صحية بمساعدة مهنية، في حين يصل هذا المعدل إلى ٤٠ في المائة فقط في المناطق الأخرى. إننا نعلم أن ارتفاع معدلات وفيات الأمهات والمواليد لا يزال قائما في المناطق الريفية وفي مناطق الشعوب الأصلية بسبب الافتقار إلى وسائل النقل، ونتيجة للعقبات الاقتصادية، ومحدودية فرص الحصول على الخدمات الصحية. وفي المتوسط فإن واحدة من كل خمس نساء حوامل تكون دون التاسعة عشرة من العمر.

وتلتزم إدارتنا بتغيير هذا الوضع. فهدفنا يتمثل في ترجمة النمو الاقتصادي المرتفع الذي تمتع به بلدنا في السنوات الأخيرة إلى حملة تنمية مستدامة شاملة للجميع ترمي إلى سد الثغرات الرئيسية التي تحول دون الإدماج الكامل لجميع السكان في عملية التنمية. وهذا هو السبب في أن أولويات حكومة بلدي تشمل تعزيز نظام الحماية الاجتماعية، يواكبه استثمار قوي

التعهد بها في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة في عام ١٩٩٤. إن الأهداف المحددة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وفرت السبيل الذي تسترشد به الأعمال الوطنية والعالمية الرامية إلى القضاء على الفقر وتهيئة فرص أكثر وأفضل لشعوب العالم. ولى الرغم من مرور ٢٠ عاما على الاجتماع الذي عقد في القاهرة، يمكننا القول بثقة أن برنامج العمل لا يزال صالحا.

وفي عام ٢٠١٠، اعتمدت الجمعية العامة ملحقا لبرنامج العمل لما بعد عام ٢٠١٤، وطالبت بتقديم تقرير شامل يتضمن بيانات عن الحالة، وتحليلا لها، فضلا عن تنمية سكان العالم. يوضح أحدث تقرير عالمي بأن ت الملايين من الناس قد تغلبوا على الفقر، وحصلوا على الخدمات الصحية وبأن نسبة التعليم قد ازدادت إلى حد كبير في العقدين الماضيين. مع ذلك، يشير التقرير ذاته إلى استمرار وجود تفاوتات عميقة تؤثر تأثيرا غير متناسب على النساء والفتيات. إن التحدي الذي نواجهه اليوم يتمثل في سد تلك الثغرات من أجل ضمان نيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على الوجه الأكمل.

وفي ذلك الصدد، فإن برنامج العمل لما بعد عام ٢٠١٤، ليس ضرورة فحسب، بل هو أمر ملح. سوف تعمل هذه الدورة الاستثنائية على تشجيع الدول والحكومات وشعوب العالم على العمل معا من أجل حل المشاكل الناشئة، وزيادة الوعي بالقضايا السكانية العالمية.

وسيشمل ذلك معالجة أوجه عدم المساواة القائمة فيما بين البلدان وداخل المجتمعات، مع الاستفادة من الإرادة السياسية الحقيقية والمبدأ الدولي المتعلق بالمعاملة بالمثل، مشفوعا بحوار يأخذ في الحسبان احتياجات البشر باعتبارهم موضوعا وهدفا للتنمية.

وبصفتي نائبة لرئيس بلادي، ولكوني، أولا وقبل كل شيء، امرأة وأم، أود أن أطلب إلى الدول الأعضاء أن تعي

السيد دلاميني (سوازيلند) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن صاحب الجلالة الملك موسواتي الثالث، وصاحبة الجلالة الملكة الأم إندفوكازي، ومملكة سوازيلند حكومة وشعباً، إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أكون جزءاً من هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الذكرى السنوية العشرين لاعتماد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ووضع خريطة طريق للمضي قدماً في تنفيذه بعد عام ٢٠١٤، بعد تمديده إلى أجل غير مسمى من قبل الجمعية العامة. وإني على ثقة من أنه بنهاية مداولاتنا، سنتوصل إلى توافق في الآراء بشأن أفضل السبل الكفيلة بإدماج برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية كجزء لا يتجزأ من خطة التنمية التحولية لما بعد عام ٢٠١٥.

لقد قطعنا شوطاً طويلاً منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي شكل علامة بارزة عام ١٩٩٤ في القاهرة، بمصر، حيث توصلت فيه ١٧٩ دولة من دول العالم إلى توافق في الآراء بشأن وضع برنامج عمل تطلعي، الذي شكل دليلاً للاسترشاد به في تنفيذ البرامج السكانية للسنوات العشرين التالية. وفي الواقع، فقد كان برنامج عمل المؤتمر إطاراً توجيهياً للتنمية وتنفيذ السياسات والبرامج السكانية على مدى العشرين سنة الماضية وسيستمر على هذا النحو في المستقبل، حيث إنه قد حول التركيز من مجرد تحقيق الأهداف الديمغرافية إلى وضع الناس في صميم التنمية مع التركيز بشدة على حقوق الإنسان.

ومنذ مؤتمر القاهرة، أحرزت حكومة مملكة سوازيلند تقدماً كبيراً في وضع السياسات اللازمة، والأطر القانونية والمؤسسية التي تؤثر تأثيراً مباشراً على النتائج ذات الصلة بالسكان. تشمل هذه السياسات السياسة السكانية الوطنية، والسياسة الجنسانية الوطنية، والسياسة الوطنية بشأن الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية. وتستند أطر السياسات إلى مبدأ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي ينص على أنه لكل

في رأس المال البشري، الأمر الذي سيمكن الأفراد والمواطنين من الخروج من دوامة الفقر المتوارثة عبر الأجيال، وبالتالي تحقيق إمكاناتهم الكاملة. هذا النهج المتمحور حول الناس يعمل بمثابة الأساس للسياسات التي تسعى إلى توسيع نطاق إمكانية حصول الجميع على التعليم والأنشطة الثقافية، والرعاية الصحية الأولية، ومياه الشرب وخدمات الصرف الصحي؛ والحد من سوء التغذية؛ وتوليد مصادر دخل مستدامة.

وتعمل برامج من قبيل الزمالة العالمية وشبكة الفرص على تعزيز المواظبة على الدراسة، والبقاء في المدرسة على الصعيد الوطني، وتشجيع الطلب على الخدمات الصحية الأساسية. وتتيح مبادرات من قبيل مبادرة الصحة في أمريكا الوسطى لعام ٢٠١٥، استثمارات استباقية مركزة تهدف إلى تحسين فرص الوصول إلى الخدمات الصحية الجنسية والإنجابية وتحسين نوعيتها، وذلك للحد من الثغرات الموجودة في مجال خدمات تنظيم الأسرة، والحد من معدلات وفيات الأمهات والموليد في مناطق السكان الأصليين، في الأجلين القصير والمتوسط. وتركز خدماتنا الصحية في المقام الأول على الوقاية، وبالنسبة للمراهقين تركز على تطوير خدمات سهلة الاستعمال. ونعلم أن برنامج عمل القاهرة لا يمكن أن يكون فعالاً لما بعد عام ٢٠١٥ إلا من خلال اتباع نهج شامل إزاء الديناميكيات السكانية والإنمائية.

وتؤكد بنما مجددا التزامها ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، وبتوافق آراء مونتفيدو. وبوصفها دولة عضواً في الأمم المتحدة، تؤيد بنما تأييداً تاماً الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل وضع سياسات، واستراتيجيات، وبرامج بهدف حماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعزيزها مما يؤدي إلى تحقيق الرخاء والتنمية لشعوبنا.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب دولة السيد بارناباس سيوسيسو دلاميني، رئيس وزراء مملكة سوازيلند.

إن مملكة إسواتيني أو سوازيلند قد أحرزت تقدماً كبيراً في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عن طريق الشبكة الأفريقية للرصد المصلي بطريقة "إيسا". تشير نتائج آخر دراسة استقصائية وطنية لفيروس نقص المناعة البشرية قبل الولادة إلى انخفاض في انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة، مما أعطى بارقة أمل في إمكانية السيطرة على الوباء إذا تم توسيع نطاق التدخلات الحالية، بما في ذلك التدخلات التي تستهدف المراهقين والياfeين، وعلى وجه الخصوص الطقوس التي تعزز العفة، مثل أومهلانغا أو "رقصة القصب"، وأومكواشو وهو عرض علني لامتناع الفتيات عن ممارسة الجنس، ولوسيكواني وهو احتفال بلوغ الصبيان سن الرشد.

وفي حين أن حكومة مملكة سوازيلند ملتزمة التزاماً كاملاً بضمان أن تؤدي جهودنا إلى تحقيق الأهداف والتطلعات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك تلك المتعلقة ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فإن نتائج الاستعراض الوطني للتقدم المحرز تشير إلى وجود ثغرات في تنفيذ برنامج العمل. تلك الثغرات تعزى إلى عوامل مختلفة، بما في ذلك الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، الأمر الذي أثر تأثيراً سلبياً على الاقتصاد المحلي ويتجلى في بطء معدل النمو السنوي وما يرافق ذلك من التحديات المالية. لقد أدى تقلب أسعار الغذاء والطاقة وانعدام الأمن الغذائي والصعوبات التي يشكّلها تغير المناخ إلى زيادة تفاقم الحالة. تلك التطورات السلبية ما زالت تحد من قدرة البلد على الاستثمار في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي. ومع ذلك، فإن الاقتصاد يُظهر الآن علامات الانتعاش، ويُتوقع تحسّن النمو في المدى المتوسط.

وفي الختام، أود أن أعيد التأكيد على الالتزام الكامل من جانب حكومة سوازيلند ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي يكتسي اليوم نفس الأهمية التي كان

مواطن الحق في التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بصرف النظر عن نوع الجنس والثقافة والدين والسن والعرق والوضع الاقتصادي، على النحو المنصوص عليه في دستورنا.

وعلى الصعيد التشريعي، فقد سنت المملكة ما يلزم من القوانين، بما في ذلك قانون حماية الفتيات والنساء، وقانون النفقة، وقانون (حظر) الاتجار بالأشخاص وتهريب الأشخاص، وقانون حماية الطفل ورفاهه. وقد صيغ مشروع قانون العنف المتزلي والجرائم الجنسية، وهو الآن قيد الاستعراض. والأهم من ذلك، فقد اعتمد البلد عام ٢٠٠٥ دستورنا الذي يكرس لميثاق الحقوق.

وتشمل الخطوات الواسعة التي خطوناها فيما يتعلق بوضع الآليات المؤسسية لإنشاء وزارة مخصصة بالكامل لشؤون الشباب، والوحدة الوطنية للسكان، والوحدة الوطنية للمسائل الجنسانية والأسرية، ووحدة الصحة الجنسية والإنجابية، والمجلس الوطني للشباب، ووحدة التنسيق الوطنية للأطفال، والجهود التي ترمي إلى منع تهريب الأشخاص والاتجار بهم.

عند هذا المنعطف أود أن أشدد على أن حكومة سوازيلند اتخذت إجراءات، بدعم من شركائنا في التنمية، من أجل تفعيل هذه السياسات من خلال العديد من البرامج التي تستهدف، على وجه الخصوص، أضعف أفراد المجتمع. ونحن نعمل بلا كلل من أجل توسيع نطاق البرامج لتلبية احتياجات الصحة الجنسية والإنجابية لجميع أفراد شعب سوازيلند، بما في ذلك المراهقون، ونحرص على تمكينهم من ممارسة الحق الأساسي في اتخاذ قرار حر ومسؤول بشأن عدد أطفالهم والمباعدة بين ولادتهم، وفي تزويدهم بالمعلومات والخدمات للقيام بذلك. العمل الذي يجدر التشديد عليه، والذي أُنخذ لضمان استفادة الجميع، كان تعزيز إدارة نظام المعلومات اللوجستية، الذي أدى إلى مزيد من الكفاءة في توزيع السلع الأساسية لتنظيم الأسرة.

الإنسان. إذا لم يتمكن الناس من أن يقرروا بأنفسهم شؤونهم الأكثر خصوصية - الحياة الجنسية والزواج وإنجاب الأطفال - فكيف يمكننا أن نتوقع منهم أن يتحملوا مسؤوليات أوسع عن مجتمعاتهم المحلية وعن كوكبهم؟

تقدّر بلدي، فنلندا، أيما تقدير العمل الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة للسكان. وبالإضافة إلى دعمنا السياسي الذي لا يتزعزع، يتجسّد دعمنا المادي في مساهمتنا الأساسية في صندوق الأمم المتحدة للسكان - بمبلغ ٥٨ مليون دولار في عام ٢٠١٤، وهو ما يفوق ما نعطيه لأي كيان آخر في منظومة الأمم المتحدة. ونهني صندوق الأمم المتحدة للسكان على زيادة التركيز على المراهقين والشباب، وبخاصة الفتيات الصغيرات. فهن يحتاجون إلى مهارات حياتية وخدمات صديقة للشباب، بما في ذلك التعليم الشامل والمعلومات المتعلقة بالحياة الجنسية.

ونحن بحاجة إلى المحافظة على الزخم الذي نشأ في القاهرة، والذي أدى إلى حدوث تحسينات ملحوظة في حياة ملايين البشر. ونرحب باستنتاجات الأمين العام وتوصياته في تقريره الاستشاري المعنون "إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤" (A/69/62)، والاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمرات الإقليمية.

ويجب علينا الآن أن ندفع قدماً بجرأة توصيات استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأن نبني الشراكات الفعالة من أجل تحقيق دعم أقوى للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبلدي، فنلندا، لا تزال ملتزمة بقوة بذلك العمل،

وبصفتي رئيسة فرقة العمل رفيعة المستوى للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فقد كان من دواعي اعتزازي أن تكون جزءاً من الحركة العالمية المكرسة للنهوض بحقوق الإنسان والمساواة والعدالة الاجتماعية للجميع. وأشيد بجميع الدول الأعضاء ومنظمات المرأة والشباب وغيرها من منظمات

عليها حين ظهر إلى حيز الوجود منذ ما يقرب من ٢٠ عاماً. ستواصل حكومتنا العمل من دون كلل لكفالة أن الثغرات التي لوحظت خلال استعراض العمليات قد تمت معالجتها. ومع ذلك، يحدّ من قدراتنا الافتقار إلى الموارد سعياً إلى تحقيق ذلك الهدف النبيل. وبالتالي، بالنيابة عن حكومة صاحب الجلالة، أود أن أعنتم هذه الفرصة لكي أناشد شركاءنا في التنمية الالتزام والوفاء بتعهداتهم تجاه تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من سعادة السيدة تاريا هالونن، الرئيسة السابقة لجمهورية فنلندا.

السيدة هالونن (فنلندا) (تكلمت بالإنكليزية): نحتفل اليوم بالذكرى السنوية العشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي انعقد في القاهرة، حيث الجهود المتواصلة الرامية إلى تعزيز الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة قد وضعت الأفراد وحقوق الإنسان في محور التنمية المستدامة.

العمل الذي أنجز في القاهرة قبل ٢٠ سنة يستحق احترامنا حتى اليوم. التقدم المحرز، على النحو الموثق في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، كان مهماً في عملية الاستعراض. إلا أنه لم يجرِ على نسق واحد. وتبقى عدم المساواة والأشكال المتعددة من التمييز عوائق ذات أهمية حاسمة تحول دون تحقيق الرفاه والصحة للأفراد. إن العنف ضد المرأة والفتاة؛ والتمييز ضد الأقليات الجنسية؛ وزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه؛ وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث وبتربها؛ والإجهاض غير المأمون كلها لا تزال شائعة جداً. إن المرأة والشباب والفقراء والأقليات هم الأكثر تضرراً.

لا يمكن للاختلافات في الهوية الجنسانية أو التوجه الجنسي أو أي صفة أخرى أن تكون أساساً للفوارق في التمتع بحقوق

وتحقيق النمو الاقتصادي، فإن الكثير من الأشخاص ما زالوا مهمشين أو مستبعدين، خاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل بلدي توفالو.

وتتسم التنمية في توفالو بالقيود المفروضة على المنح الأساسية التي نلقاها. وتشكل هذه القيود الإنمائية تحديات هائلة، بما في ذلك التحديات الناشئة عن آثار تغير المناخ. ويجب أن نضع تلك القيود في صميم مسارنا نحو المضي قدماً. ومع ذلك، فقد حظينا بدعم قوي من شراكات المجتمع الدولي التي نشعر إزاءها بالامتنان العميق والمستمر، ولا سيما الدعم والشراكات المقدمة من قبل مكتب صندوق الأمم المتحدة في سوافا، فيجي، التي تشمل العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ.

وتشكل السيطرة على النمو السكاني الشامل أولوية بالنسبة لتوفالو، بالنظر إلى صغر حجمنا. وما زلنا نولي المزيد من الاهتمام للديناميات والاتجاهات السكانية. ومع ذلك، فإن حكومة توفالو ملتزمة - عبر الشراكة مع وكالات الرعاية الصحية، بما في ذلك المنظمات الحكومية وغير الحكومية - بتعزيز الاستفادة من خدمات تنظيم الأسرة وغيرها من الخدمات الهامة للغاية بهدف ضمان صحة شعبنا، وخاصة النساء.

ونشعر بضغط التوسع الحضري في جزيرة فونافوتو. فما يزيد على ٥٧ في المائة من مجموع السكان في توفالو أصبحوا الآن يتركزون في الجزيرة العاصمة فونافوتو. وتتمثل المسائل الرئيسية التي يواجهها الشباب في توفالو في ندرة فرص العمل ومحدودية آفاق القطاع الخاص والأعمال الحرة. وتواصل الحكومة تدريب الشباب في المجالين المهني والتقني، وخصوصاً في الإبحار وفن الملاحة البحرية، وهو مجال فيه استفاد مواطنو توفالو إلى حد كبير من فرص العمل في السفن الأجنبية. وفي الآونة الأخيرة

المجتمع المدني على تفانيهم لإعمال حقوق الإنسان والحريات في جميع مراحل العملية. لم ينته عملنا المشترك حتى يتمتع كل فرد بكامل ما له من حقوق الإنسان، بما في ذلك الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من دولة السيد إينيلي سوسيني سوبواغا، رئيس وزراء توفالو.

السيد سوبواغا (توفالو) (تكلم بالإنكليزية): ترحب توفالو بتقرير الأمين العام، المعنون "إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤"، (A/69/62)، والتقرير عن الحوار التفاعلي في الدورة السابعة والأربعين للجنة السكان والتنمية (A/69/122).

وإذ ننتقل من الأهداف الإنمائية للألفية إلى الإطار الإنمائي العالمي الجديد لأهداف التنمية المستدامة، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإننا نذكر دائماً ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة من أن السكان - نحن الشعوب - يكتسون أهمية بالغة، ويجب أن يكونوا محورا للتنمية. وفي الوقت نفسه يجب علينا - بصفتنا قادة في مناصب السلطة والنفوذ - تولى مسؤولية تيسير واتخاذ القرارات التحولية بغرض التأكد من أن عالمنا سيكون مسالماً وسخياً.

ويقتضي جدول أعمال القرن ٢١: برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، اتخاذ مسار إنمائي يسلّم بالترابط القائم بين السكان والحريّة والسلام والأمن ونوعية أنماط النمو الاقتصادي ومستوى استخدام الموارد الطبيعية وحالة البيئة. وفي سياق السعي إلى المستقبل الذي نصبو إليه، فإنه ينبغي ألا نفرط في قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها. وتبيّن الدراسة الاستقصائية العالمية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤ أنه بالرغم من المكاسب الكبيرة التي تحققت في الحد من الفقر

إيجاد حل لهذا التحدي. ويقتضي التصدي لهذه المشكلة اتخاذ إجراءات عالمية، فضلا عن اتباع استراتيجيات شاملة لجميع القطاعات. ويجب أن نتصدى على وجه السرعة لتغير المناخ بطريقة قانونية وتطلعية. وعدا عن ذلك فليس ثمة جدوى لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ولا لأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مهما كان حسن وضعها وصياغتها. ومن المتوقع أن يتخلف الكثيرون عن الركب أيضا.

وستتاح لنا فرصة ذهبية أخرى غدا في مؤتمر القمة المعني بتغير المناخ الذي دعا إليه الأمين العام، لكي نضيف خطوات عملية إلى العديد من المحادثات التي شاركنا فيها بشأن تغير المناخ. وينبغي أن نتخذ إجراءات جريئة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة، فضلا عن مساعدة الفئات الأكثر ضعفا على التكيف مع آثار تغير المناخ.

وتكرر توفالو مجددا التأكيد على التزامها بوضع خطة تطلعية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤، وبتعميم مراعاة هذه المسائل في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. لكن، بصفتها إحدى أقل الدول نمواً، وكونها دولة جزرية صغيرة نامية، فإن هناك حاجة ماسة - على النحو الذي تمت الدعوة إليه في إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية - إلى الدعم والشراكات الهادفين وفي الأجل الطويل، وخاصة في مجال التمويل وبناء القدرات، بهدف التمكن من إحداث تغيير ملموس أثناء السير على ذلك الطريق التطلعي، ولا سيما في الميدان، لصالح المجتمعات المحلية والسلطات المحلية والسكان، وخاصة النساء والأطفال.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لصاحب المعالي السيد بروسبر بازومبانزا، نائب رئيس جمهورية بوروندي.

تأثرت فرص العمل في مجال البحار تأثراً سلباً للغاية بالأزمة المالية العالمية ونقص فرص العمل في السوق العالمية.

وتوافق توفالو على التركيز على تحسين نوعية التعليم. ونحن نتشاطر الاعتقاد الراسخ بأن التعليم يعتبر عاملاً أساسياً لضمان التوازن في التنمية. وعليه، فقد أدخلت حكومة توفالو في الآونة الأخيرة ما نسميه سياسة "الاستفادة القصوى" من المنح الدراسية لمواطني توفالو، بهدف إتاحة المزيد من فرص التعليم للشباب على أعلى مستوى ممكن.

وفي المجال الجنساني، فإن المرأة تتولى الآن مناصب العمل على أساس التفرغ في القطاعين الحكومي والخاص على حد سواء. والحكومة ملتزمة بدعم إحراز مزيد من التقدم من أجل المرأة. وبموجب قانون الأسرة والعنف المنزلي، والقانون بشأن سلطات الشرطة لعام ٢٠٠٩ والسياسة الجنسانية الوطنية، فإن حكومة توفالو تتبّع سياسة عدم التسامح مطلقاً مع العنف ضد المرأة. وبصفتنا مجتمعاً ذا قيم تقليدية وثقافية راسخة، فإننا نشدد بقوة على أهمية الثقافة الأسرية، ما دامت الوحدة الأسرية تكتسي أهمية حاسمة لضمان إحراز المزيد من التقدم في مجال السكان والتنمية في توفالو.

وما تزال الأمراض غير المعدية تشكل تحدياً خطيراً بالنسبة للتنمية في توفالو. وتعزى نحو ٧٠ في المائة من مجموع الوفيات في منطقة المحيط الهادئ، بما في ذلك توفالو، إلى الأمراض غير المعدية التي تغذيها عوامل الخطر من قبيل استخدام التبغ والسلوك غير الصحي. وحكومة توفالو ملتزمة بمكافحة تلك التحديات عن طريق قطاع الصحة والعمل مع شركائها بموجب خريطة الطريق المتعلقة بالأمراض غير المعدية في منطقة المحيط الهادئ، بهدف مواصلة التصدي لتلك التحديات.

ويهدد تغير المناخ وآثاره السلبية حياة السكان - بل بقاءهم بحد ذاته - في توفالو، علاوة على العديد من الملايين في مختلف أنحاء العالم. وليس يوسع أي من فرادى الدول

مثل الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، واللجنة الوطنية المعنية بالأراضي والأصول الأخرى، وهيئة التفتيش العامة للدولة والجمعية العامة لجماعة شرق أفريقيا.

وقد تم إحراز تقدم هام فيما يتعلق بالصحة عموماً والصحة الجنسية والإنجابية على وجه الخصوص. على سبيل المثال، كان هناك انخفاض في معدل وفيات الأمومة، الذي انخفض من ٩١٠ لكل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء في عام ٢٠٠٥ إلى ٥٠٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء في عام ٢٠١٠. ويرجع ذلك، في جملة أمور، إلى سياسة الرعاية المجانية للنساء الحوامل والنساء اللواتي ينجبن - وهي مبادرة من الرئيس نكورونزيزا - وكذلك إلى زيادة إمكانية الحصول على وسائل منع الحمل الحديثة. ارتفعت النسبة المئوية للولادات بمساعدة موظفين مدرّبين من ٢٢,٩ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٧٤,٢ في المائة في عام ٢٠١٣، وارتفع معدل انتشار وسائل منع الحمل من ٨,٤ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٣٠,٨ في المائة في عام ٢٠١٣. قد تحسن تعزيز حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للشباب والمراهقين بشكل ملحوظ، من خلال إدراج التربية الجنسية في المناهج الأساسية في المدارس، ووضع نهج مبتكر مع الشبكات التي توفر خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للشباب على صعيد المجتمع المحلي.

أولاً أنتقل إلى السكان والتنمية، اعتمدت الحكومة إعلاناً بشأن السياسة السكانية الوطنية، وأخذت في الاعتبار الديناميات الديمغرافية في التخطيط الإنمائي الوطني والمحلي. لدينا نموذج يدعى RAPID، الذي يبين كيف ولماذا ينبغي للبلد أن يستخدم العائد الديمغرافي من أجل التنمية المستدامة الشاملة للجميع. وأغتنم هذه الفرصة لتوجيه نداء قوي إلى شركاء بوروندي لمضاعفة جهودها الرامية إلى توفير الموارد التقنية والمالية من أجل ضمان حصول الجميع بشكل منصف

السيد بازومبانزا (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أنقل التحيات الأخوية لفخامة السيد بيير نكورونزيزا، رئيس جمهورية بوروندي، إلى الرئيس، وأن أهنئه على حُسن إدارته للدورة.

ترحب بوروندي بتقارير الأمين العام عن إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤ (A/69/62) والتقارير المفهرس عن المناقشة التفاعلية في الدورة السابعة والأربعين للجنة السكان والتنمية (A/69/122). ويسر بوروندي أنها أسهمت في الدراسة الاستقصائية العالمية التي تستعرض برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ونرحب بالتقدم الكبير الذي أحرز في تنفيذها. ولتوضيح هذه النقطة، فإن حكومة بوروندي تود تقديم المعلومات الآتية.

في مجال الكرامة وحقوق الإنسان، تتشاطر حكومة بوروندي رؤية الأمين العام، التي تنص على أن القضاء على الفقر المدقع، والقضاء على التمييز وانتهاكات حقوق الإنسان، والإدماج الاجتماعي أمور أساسية لتحقيق الكرامة وحقوق الإنسان للجميع. وستواصل بوروندي تعزيز وحماية حقوق الشباب في الحصول على التعليم الجيد على جميع المستويات، مع أخذ ر الشباب الذين تركوا الدراسة في الاعتبار، مع ضمان استمرار الفتيات والفتيان في المدارس الابتدائية والثانوية، وكذلك في المستويات العليا من التعليم. ولدى بوروندي الآن سياسة جنسانية وطنية، وقانون خاص بشأن الوقاية، والحماية، والملاحقة القضائية للانتهاكات القائمة على نوع الجنس وهو قيد الإصدار.

في مناقشة حقوق الإنسان، لا بد لي أيضاً من أن أسلط الضوء على التقدم الكبير الذي أحرزته بالفعل حكومة بوروندي في مجال تعزيز وحماية حقوق شعوب الباتوا. شعوب الباتوا ممثلة تمثيلاً جيداً في مؤسسات الدولة الرئيسية،

سياسات واستراتيجيات للحد من الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال والمواليد وزيادة معدل شيوع وسائل منع الحمل إلى ٦٠ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠٢٥. وفي هذا الصدد، يسر حكومة بوروندي إعادة تأكيد دعمها - التي أعرب عنها في الدورة السابعة والأربعين للجنة السكان والتنمية، والتي لا تزال ملتزمة تماما - لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في المستقبل. تطلب حكومة بوروندي بأن يتم إدراج الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أقول إنه من دواعي فخر بوروندي أن تنضم إلى المجتمع الدولي لتؤكد من جديد دعمها لإجراءات متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد عام ٢٠١٤، والنهج المتكرر في تقرير الأمين العام.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد رشيد ميريدوف، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية تركمانستان.

السيد ميريدوف (تركمانستان) (تكلم بالروسية): في البداية، وباسم رئيس تركمانستان، السيد قربانغلي بيردي محمدوف، أود أن أعرب عن امتناننا للأمين العام بان كي - مون، ووكيل الأمين العام باباتوندي أوسوتيمييهين لدعوتنا للمشاركة في أعمال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤.

إن انعقاد الدورة الاستثنائية هو خير شاهد على الأهمية المتزايدة للمسائل المتعلقة بالسكان في أيامنا هذه. ونشير بصورة خاصة إلى أن هذا الاجتماع يعقد بمناسبة مرور عشرين عاماً على اعتماد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام ١٩٩٤ في القاهرة. واليوم، لدينا فرصة لاستعراض تنفيذه والتأكيد مجدداً على فعالية ذلك البرنامج الواسع النطاق في سياق تنفيذ أهدافه وغاياته من قبل جميع الدول الأعضاء.

على الرعاية الصحية الجيدة، بما في ذلك حصول الجميع على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية والحقوق فيما يتعلق بالإنجاب وتنظيم الأسرة.

وبالتالي فإن حكومة بوروندي تتفق مع الاستنتاجات التي توصل إليها استعراض برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤، والتي تبين أنه رغم التقدم الكبير المحرز في الحد من الفقر وفي النمو الاقتصادي، لا تزال هناك أوجه قصور في تلبية الاحتياجات الأساسية وفرص العمل اللائقة والحماية الاجتماعية والصحة العامة والتعليم، ولا يزال العديد من الأشخاص يواجهون عقبات خطيرة أمام التمتع بحقوق الإنسان.

وتلاحظ حكومة بوروندي أن تقرير الأمين العام يتناول بصورة شاملة السبل الكفيلة بتعزيز القدرات الفردية على التحمل من أجل ضمان التنمية المستدامة. تتفق بوروندي مع الاستنتاج الذي ورد في التقرير بأن الاستثمار في الحقوق الفردية والقدرات والكرامة، في مختلف القطاعات، وعلى مدار حياة الشخص، هو الأساس الذي تقوم عليه التنمية المستدامة.

يجب على بوروندي، في السنوات القادمة، أن تضع وتعزز وتصدر القوانين الوطنية الملائمة وكذلك السياسات والبرامج التي تكفل وتحمي حقوق الإنسان، والكرامة والمساواة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة في جميع القطاعات. ونحن بحاجة إلى مواصلة القوانين الوطنية مع الصكوك الدولية التي صدقنا عليها، والتعجيل بتنفيذ الالتزامات الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بالمساواة بين الرجل والمرأة.

وعلى وجه التحديد، نحن بحاجة إلى التعجيل بإحراز تقدم من أجل تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية ذات الجودة العالية، والتمتع بالحقوق في الصحة الجنسية والإنجابية عن طريق ضمان أن تكون المعلومات الكاملة والتعليم متاحا للشباب. لا بد لنا من اعتماد وتطبيق

استفادة ممكنة من إمكانات الدولة والمجتمع في إنجاز أهم المهام الاقتصادية والاجتماعية، وإدراج أعلى معايير للأخلاق والثقافة كمعايير رئيسية للتنمية.

تلك هي الأهداف التي كنا نضعها نصب أعيننا عندما حققنا تحولات اقتصادية واجتماعية جذرية من خلال إطلاق برامج وطنية واسعة النطاق في مجال الصحة العامة وحماية الأمهات والأطفال، والعديد من المجالات الأخرى. وأود أن أنوه بشكل خاص للتفاعل الوثيق بين حكومة تركمانستان والوكالات المتخصصة ومؤسسات الأمم المتحدة في التنفيذ العملي للمشاريع السكانية المشتركة. فمنذ عام ١٩٩٢، على سبيل المثال، نفذت تركمانستان طائفة واسعة من الأنشطة المشتركة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. واستندت تلك الأعمال المنسقة إلى برامج أعدت على المستوى الوطني، والوثائق الثنائية الموقعة مع الصندوق تجسّد تدابير محددة لتنفيذ الاستراتيجيات السكانية على المدى الطويل.

لقد تحقق نجاح ملموس في تحسين مستويات المعيشة لشعبنا من خلال البرامج القطرية الخمسية التي وقعتها حكومة تركمانستان والصندوق.

أولاً، لا بد لي أن أتطرق إلى ما حققناه في مجال الصحة العامة. كانت تركمانستان من أوائل الدول التي اعتمدت برنامجاً وطنياً للصحة الإنجابية. وكان من أهم نتائجه إنشاء نظام أقوى وأوسع نطاقاً للرعاية الصحية الإنجابية على كل المستويات في البلد.

ومن خلال العمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، نعمل بشكل منهجي من أجل ضمان المساواة بين الجنسين، وهي من المكونات الرئيسية لبرنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية. وقد حققنا نتائج مهمة في ذلك المجال أيضاً.

لقد اجتازنا مرحلة هامة في تنفيذ برنامج العمل، ولا بد لنا الآن من النظر بدقة وموضوعية في ما تم إنجازه، وتقييم النتائج الأولية، وإعداد الخطط ووضع المعايير للمستقبل. ونعتقد أنه خلال السنوات العشرين الماضية، تراكمت لدى الدول الأعضاء والمنظمة نفسها خبرة واسعة من العمل في التنفيذ العملي للمهام المتعلقة بالأنشطة السكانية والإنمائية وأن نتائج موضوعية وملموسة قد تحققت. فالقرارات التي اتخذت في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمحافل الأخرى للأمم المتحدة وضعت الأساس للمضي قدماً في مجال السكان والتنمية من خلال ضمان إحراز تقدم في جهودنا المشتركة، بما يعزز ثقتنا بأن الأهداف المتوخاة سوف تتحقق. ونحن مقتنعون بأن استراتيجية الأمم المتحدة للعمل في هذا المضمار صائبة ومحددة بدقة.

وفي نفس الوقت، نرى أن الدورة الاستثنائية هذه اليوم تكتسي أهمية خاصة لأنها تتناول قضايا مهمة تواجه المجتمع الدولي في تنفيذ التزاماته في مجال السكان والتنمية. وتشمل تلك القضايا الصحة العامة والتعليم والمساواة بين الجنسين والهجرة الدولية وعددًا من المسائل الأخرى. وتشكل تلك القضايا جزءاً أساسياً من أهداف التنمية المستدامة، ونحن نقدر للغاية قرار الأمم المتحدة بشأن إجراء مشاورات وطنية بهدف إعداد خطة التنمية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٤. وقد اضطلعت تركمانستان بدور فعال في عملية الإعداد هذه.

في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وبمبادرة من رئيس تركمانستان، أنشأنا فريق عمل مشترك بين تركمانستان والأمم المتحدة، مهمته الرئيسية إعداد وتقديم مقترحات للتنمية العالمية في الفترة المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم تركمانستان بدور كبير في تنفيذ برنامج العمل، وذلك بوصفها عضواً في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة الأمم المتحدة للسكان والتنمية. وعند طرح رؤيتنا للمتطلبات والآفاق الموضوعية، فإننا نطلق من أولويات محددة بوضوح ترمي إلى تحقيق أقصى

التي جرى تنظيمها من خلال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، وغيرهما من المنظمات الدولية، بما في ذلك الاشتراك مع البرلمانين في كوت ديفوار والسويد، ومنظمات المجتمع المدني في جنوب أفريقيا، والمنتديات الدينية في اسطنبول، والاجتماعات الوزارية التي انعقدت في نيويورك، على سبيل المثال لا الحصر.

إن مشاركتي في الدورة الاستثنائية لهذا اليوم إنما تدل على التزام غانا بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية وعلى عملنا الدؤوب لحل المسائل المعلقة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، لا سيما تلك المتعلقة بالنساء والشباب. مما يجدر ذكره هنا أن غانا أحرزت تقدماً كبيراً في تنفيذ برنامج العمل خلال العشرين سنة الماضية. في جلسة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عقدت في وقت سابق من هذا العام في نيويورك أكد أيضاً وزير الشؤون الجنسانية، والطفولة، والحماية الاجتماعية في بلادي أن غانا تعترف بأهمية النساء بوصفهن ممثلات للتنمية الاجتماعية والتغيير ومستفيدات منهما، وذلك.

طرأت تحسينات كبيرة في الآليات المؤسسية، وازدياد في أطر السياسة العامة من أجل تمكين المرأة وتعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين، فضلاً عن شمول المناطق الجغرافية بالخدمات، لا سيما المناطق الريفية، كذلك زاد الحصول على الرعاية والخدمات الصحية من خلال توسعنا في التخطيط الصحي الفعال الذي يلبي احتياجات المجتمع، وإنشاء مجتمعات خدمات في كل منطقة من مناطق البلد تُعنى بالنظم الصحية والتخطيط في المجتمعات المحلية. ارتفع عدد المناطق التي تُعنى بالنظم الصحية والتخطيط في المجتمعات المحلية من ٦٨ منطقة في عام ٢٠٠٩ إلى ٦٧٥ منطقة في عام ٢٠١١. إن مبادرتنا التي تتعلق بمجمعات التخطيط الصحي التي تلبي احتياجات المجتمع قد جعلت الحصول على الخدمات في مجال الرعاية الصحية الأولية وخدمات الصحة الإنجابية أقرب إلى شعبنا.

وحل قضايا الهجرة الدولية مشكلة هامة من شواغل السكان اليوم. وبوصفها طرفاً في اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسية في هذا المضمار، اتخذت تركمانستان عدداً من الخطوات العملية لحماية حقوق المهاجرين واللاجئين وعديمي الجنسية. وقد تراكت لدينا خبرات إيجابية واسعة بشأن كيفية التنفيذ الفعلي لصكوك الأمم المتحدة المتعددة الأطراف ذات الصلة، والتي يستخدمها العديد من البلدان حالياً.

وفي تحديد نُهجنا بشأن إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤، نحن مقتنعون بأنه لن يتسنى تنفيذ ذلك البرنامج بشكل فعال إلا على أساس جهود متعددة الأطراف ومتضافرة، تضطلع فيها الأمم المتحدة بدور ريادي. وتركمانستان تؤيد تقرير الأمين العام الذي يعكس الاستراتيجية المشتركة بشأن السكان والتنمية كما أعدت في إطار الأمم المتحدة. ونرى أن أنشطتنا المشتركة من أجل تنفيذها في المستقبل ستصبح عامل توحيد حقيقي في السياسات العالمية على المدى الطويل.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد جون دراماني ماهاما، رئيس جمهورية غانا.

الرئيس ماهاما (تكلم بالإنكليزية): إنني أحمل تحيات حكومة وشعب غانا، وأغتنم هذه الفرصة للشأن على تقرير الأمين العام المعنون "إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤" (A/69/62)، وكذلك التقرير المفهرس بشأن النقاش التفاعلي للدورة السابعة والأربعين للجنة السكان والتنمية (انظر A/69/122).

يسر غانا أنها ساهمت في الدراسة الاستقصائية العالمية لاستعراض برنامج العمل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤. قد أحرزنا تقدماً كبيراً في تنفيذ برنامج العمل بعد عام ٢٠١٤، وشاركنا بهمة في عملية استعراض المواضيع

شاملة في حالة الإجهاض لـ ١٣٣ ٢٩١ امرأة، مما أدى إلى تلافي حدوث ٢٥٤ ٠٠٠ حالة من حالات الحمل غير المقصود، و ٢٥٠ ١ حالة وفاة نفاسية، و ١٦١ ٠٠٠ عملية إجهاض غير المأمون. على مر السنين، توسعت رابطة تنظيم الأسرة في غانا لتشمل طائفة كاملة من خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، وتقديم الخدمات والبرامج من خلال ٢٥٦ ١ منفذا، بما في ذلك ١١ عيادة دائمة، و ٥٤ عيادة متنقلة، وأكثر من ١ ٠٠٠ مركز خدمة يلي احتياجات المجتمع المحلي.

بيّنتُ دعمي المستمر لقضايا الشباب بإطلاق خطة عمل وسياسات تتعلق بهم. وقد اختيرت مبادرة دعم منظمي المشاريع من الشباب لتؤدي الدور الأكبر في تصميم وتنفيذ مشروع "الفكرة الكبرى" في غانا، القائم على أساس الاعتقاد بأن البيانات المفتوحة يمكن أن تكون محركا فعالا للمساءلة والتنمية على الصعيدين الوطني والمحلي إذا ما كانت في متناول الشباب.

نحن ملتزمون التزاما تاما بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وفي دعم نتائج استعراضنا الإقليمي وما خلص إليه من نتائج وتوصيات. وندعو إلى إدراج النتائج والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، ورؤيتها التحويلية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

في الختام، أود أن أقول أن غانا فخورة بأن تؤكد من جديد التزامها بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وبأنني على هذا المستوى السياسي الرفيع أجدد دعم حكومتني الكامل للإجراء الذي ينبغي اتخاذه من أجل تحقيق الأهداف والغايات المنشودة منه بشكل تام، لا سيما تلك التي تكفل عدم موت نساءنا أثناء الولادة، وإمكانية تحقيق حلم كل شاب بحياة كريمة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب صاحب الفخامة خوان أورلاندو هيرنانديز ألبارادو، رئيس جمهورية هندوراس.

انخفضت معدلات وفيات الأمهات في غانا باستمرار منذ عام ١٩٩٠، إذ انخفضت خلال العقد الماضي من ٧٥٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء إلى ٣٥٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ في عام ٢٠١٠، ومن المتوقع أن تنخفض تلك النسبة إلى أكثر من ذلك بحلول التاريخ المستهدف من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥. ومن أجل تحقيق ذلك التخفيض، وُضعت العديد من الآليات حيز التنفيذ. والتزمتُ شخصا بتنفيذ حملة للإسراع في تخفيض عدد الوفيات النفاسية في أفريقيا، وهي مبادرة أطلقتها مفوضية الاتحاد الأفريقي وتهدف إلى الحد من ارتفاع معدل الوفيات المرتبطة بالحمل في قارة أفريقيا والتي تفاقمت في غانا. بالإضافة إلى ذلك، وضعت حكومة بلدي في عام ٢٠١١ إطارا من شأنه أن يعجل في تحقيق الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية ويرمي إلى توجيه الأنشطة الوطنية نحو تسريع الحد من الوفيات النفاسية.

أما في مجال تطوير الهيكل الصحي، فقد أعلننا قبل بضعة أسابيع فحسب عن عملية بناء خمسة عشر مستوصفا جديدا في منطقتين في غانا، وهما المنطقة الأشد حرمانا والمنطقة التي يقطنها أكبر عدد من السكان، تهدف تلك العملية في المقام الأول إلى معالجة القضايا المتصلة بصحة الأم، فضلا عن المساعدة في تحسين الحصول على الرعاية الصحية. ما حققناه من مكاسب لم يتم بجهود الحكومة وحدها؛ بل ساهم القطاع الخاص أيضا في عملية ضمان الحصول اعلى خدمات الرعاية الصحية على نحو أفضل من خلال عدة مشاريع من قبيل برنامج الحد من الاعتلال وحالات الوفاة بين الأمهات، بغية دعم الحكومة في جهودها الرامية إلى بلوغ نسبة ٣٩ في المائة فيما يتعلق بمعدل انتشار وسائل منع الحمل، والحد من وفيات الأمهات بسبب الإجهاض غير المأمون. قدم شركاء البرنامج وسائل لمنع الحمل طويلة المفعول ودائمة لـ ١٠٦ ١٢٦ امرأة، وخدمات رعاية

فعلى سبيل المثال، تتبع خطة العمل للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٢ التي تترجم رؤية بلدي، في نهجها الآثار الهامة للمحركات الديمغرافية على سياستنا الإنمائية الوطنية، وسياساتنا الوطنية بشأن حقوق الإنسان، وحماية الشباب، والحماية الاجتماعية، والتنمية المتكاملة للأطفال؛ والقانون الخاص المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وقانون المساواة في الفرص للمرأة.

في الانتخابات المقبلة، ستمثل المرأة من خلال مرشحات سيسغلن مناصب في الخدمة العامة بنسبة ٥٠ في المائة على الأقل. أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعلمكم بأنني كنت رئيسا للكونغرس في هندوراس، عندما اتخذ ذلك القرار. فقد وضعنا استراتيجية من أجل سرعة بلوغ الحد الأدنى من الوفيات النفاسية ووفيات الرضع، ووضعنا استراتيجية وطنية للوقاية من الحمل في سن المراهقة، ووضعنا خطة ثانية للمساواة والإنصاف بين الجنسين، كل هذه أمثلة على ما قمنا به لمنفعة الآلاف من أبناء هندوراس.

لكن نتائج الدراسة الاستقصائية تكشف أيضا عن استمرار الإجحافات التي تهدد حقوق الإنسان للكثير من النساء والفتيات. ندرك أن مشكلة الفقر لا تزال تؤثر علينا؛ حيث يستبد الفقر المدقع بصورة رئيسية في المناطق الريفية، إذ يعيش ٥٨,٧ في المائة من سكان الأرياف في فقر مدقع. بالإضافة إلى ذلك، ما زالت بعض الاتجاهات الديمغرافية مرتبطة بالفقر والإجحاف الاجتماعي. علاوة على ذلك، توجد مشاكل تتصل بتواجد الفرص الناشئة بسبب التحولات الديمغرافية القليلة نسبيا في المناطق الحضرية، وزيادة أعمار السكان للفئات العمرية الأكبر، والهجرة الدولية، واستمرار الطابع الثنائي لتركز السكان وانتشارهم في الإقليم.

تتصدى هندوراس لتلك التحديات وغيرها، لكن في الوقت نفسه، توفر لها تلك التحديات فرصة هامة. إن هيكل السكان في بلادي في طور عملية انتقالية بفضل التغيرات في

هرنانديز ألبارادو (تكلم بالإسبانية): تفتنم هندوراس هذه الفرصة لترحب بتقرير الأمين العام (A/69/62) المعنون "إطار إجراءات المتابعة لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤" وبالتقرير المفهرس للمناقشة التفاعلية للجنة السكان والتنمية في دورتها السابعة والأربعين (A/69/122). نعرب، نحن أبناء شعب هندوراس عن شكرنا للجنة على تنظيمها لتلك المناقشة من أجل استعراض حالة تنفيذ برنامج العمل المحدد في القاهرة، عملا بالقرار ٦٥/٢٣٤، الذي تهتدي به هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

في ذلك الصدد، تود هندوراس أن تؤكد مجددا دعمها لتوافق آراء مونتفيدو بشأن السكان والتنمية وأن تبرز أهمية جدوى العالمية، والمساواة، والإدماج، والشمول، والتضامن، والتزاهة، والكرامة، وحقوق الإنسان، من أجل تصميم نهج تُعنى بجميع الفئات الضعيفة، وكذلك في تناول القضايا ذات الصلة في مجالات الصحة، والتعليم، والمجتمع، والإدارة الحكومية، والاستدامة للاستمرار في التنفيذ الإقليمي لبرنامج عمل القاهرة وتدابيره الرئيسية، بما في ذلك متابعة تنفيذه بعد عام ٢٠١٤.

يسرنا أننا تمكنا من الإسهام في تقرير الاستعراض العالمي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤، لا سيما أننا أحرزنا تقدما كبيرا في تنفيذ برنامج العمل. حيث حققنا من خلال مؤسساتنا الحكومية، في المقام الأول، انخفاضا كبيرا في المعدل الإجمالي للوفيات، وفي معدلات وفيات الأطفال الرضع والأمهات، والمعدل الإجمالي للحمل غير المرغوب فيه، وسجلنا تحسنا في إطالة الأجل المتوقع، والاستجابة للاحتياجات غير الملباة لتنظيم الأسرة، فضلا عن توسيع نطاق توفير الأدوية المضادة للفيروسات العكوسة، والوقاية من انتقال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأم إلى الطفل.

فيما يتعلق بأطر السياسة العامة، حقق بلدي تقدما كبيرا في السنوات الخمس عشرة الماضية في مجال رسم السياسة العامة.

على سبيل المثال، يوجد برنامج ناجح في هندوراس أطلقنا عليه اسم "وظائف من أجل عيش أفضل" إن تأمين حوالي ٢٥ ٠٠٠ فرصة عمل جديدة للشباب العاطلين عن العمل وغير المنتظمين في المدارس بات أمرا ممكنا. واليوم، توصلنا إلى اتفاق من أجل تدريب ٢٠٠ ٠٠٠ شاب كل عام على اللغة الإنكليزية بوصفها لغة ثانية. ويحدوني الأمل في أن يصل ذلك الرقم إلى ٦٠٠ ٠٠٠ في السنوات الثلاث المقبلة. كل ذلك يؤكد من جديد إرادتنا السياسية والتزامنا باعتماد تدابير فورية تستجيب لتطلعات السكان، وتنهى الإجحاف الحالي، مع التركيز بشكل خاص على الفئات الضعيفة. بالإضافة إلى ذلك، ندرك بأن المسائل التي تتعلق بالسكان والتنمية ترتبط ارتباطا وثيقا بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. لكي تتمكن من معالجة ذلك كله، نحن بحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي، والتحالفات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية.

نغتتم وجودنا في قاعة الجمعية العامة اليوم لنهيب بدول العالم بأن تعمل معنا على حل هذه المشكلة، وأن تتحمل مسؤوليتها نحو مسأله هجرة الآلاف من الأطفال والمراهقين دون صحة ذويهم، ليس فقط من هندوراس فحسب، بل أيضا من غواتيمالا والسلفادور والذين يصلون إلى الحدود بحثا عن الأمل، وهروبا من العنف الناجم عن الجريمة المنظمة، ولا سيما الاتجار بالمخدرات، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، والإتجار بالدولارات، تلك مسائل ناجمة عن إنتاج المخدرات في الجنوب واستهلاكها في الشمال. يعبر الحدود سبعة من كل تسعة أطفال يأتون من مدن تسير على درب الاتجار بالمخدرات في هندوراس. يُقدّمُ الفتيان والفتيات والمراهقون على الهجرة بسبب انعدام الفرص امامهم، وهم يسعون إلى جمع ثملهم مع أسرهم.

أود أن أكرر التماسي للأمم المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، من أجل تقديم الدعم لنا على

معدلات الخصوبة ومعدلات الوفيات. فتلك العملية الانتقالية تعني أنه خلال الفترة بين عام ٢٠١٥ و ٢٠٧٥ ستكون النسبة المنتجة من السكان من الفئة العمرية من ١٥ إلى ٦٤ أعلى من النسبة المعالة من السكان. يعني هذا أن هنالك إمكانية لتحسين الاقتصاد، من حيث زيادة الثروة وزيادة المدخرات المحتملة، وكذلك الاستهلاك. بالمثل، مع التنوع المتزايد في هياكل الأسرة، فإن الاختلاف في أساليب الحياة يدفعنا لضرورة تخطيط وبناء المدن المستدامة ودعم وتعزيز الروابط الحضرية - الريفية. إن أثر المحركات السكانية على المستويين الجزئي والكلبي يعني أيضا أن ثمة حاجة إلى إدماج هذه المحركات السكانية من هذا القبيل في خطط التنمية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

لهذا السبب، يجب أن نضع هيكلا جديدا للتنمية المستدامة. وعلينا أن نضع النساء والفتيات والفئات المهمشة والضعيفة من الشباب في صدارة أولوياتنا. إن حكومتنا الجديدة، في خطتها حياة أفضل للجميع، تركز اهتمامها على ٨٠٠ ٠٠٠ أسرة، ولا سيما الأسر التي تعيلها نساء. بناء على مبادرة أطلقتها زوجتي، السيدة الأولى في بلادي، وفي غضون الأيام المائة الأولى من ولاية الحكومة، بدأنا بخطة للحد من حالات الحمل عند المراهقات. استنادا إلى المبادئ التوجيهية للخطة، سنستثمر في التعليم، وفي ضمان توفير التعليم الجنسي الشامل، وتمكين الرجال من المشاركة في إيجاد الحلول، وتمكين المراهقات، وضمان توفير الخدمات الصحية لمنع الحمل. إن إيجاد فرص العمل، إلى جانب الاستثمار في تعليم الشباب، سوف يسهم أيضا في تخفيض بنسبة ٢٣ في المائة في صفوف الشباب العاطلين عن العمل والمتخلفين عن الدراسة، حيث أن المرأة هي الأكثر حرمانا في تلك الفئة. نود أن نواصل جهودنا لكي نكفل عدم مشاركة الشباب في العنف وعدم وقوعهم ضحايا له.

إننا نؤكد النفاذ الكامل للالتزامات توافق آراء كيتو لعام ٢٠٠٧ وتوافق آراء برازيليا لعام ٢٠١٠، ولا سيما تلك المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة وحمايتها، والقضاء على التمييز وعلى أعمال العنف وتعزيز هياكل الدولة لتعزيز تقدمها وتمتعها بالمساواة.

إن ضمان تكافؤ الفرص للمرأة في التعليم وشغل وظائف لائقة ومناصب السلطة في جميع قطاعات الحياة العامة، واعتماد وتنفيذ القوانين والسياسات والتدابير اللازمة لمنع ومعاينة واستئصال العنف داخل الأسرة وخارجها، وتحسين القدرة على التعرف على أعمال العنف ومنعها، مع ضمان توفير الخدمات التي يمكن أن تخفف من آثارها وإعادة التأهيل الكامل لأولئك الذين يعانون منها، ليس لها جميعا ما يبررها في سياق حقوق الإنسان فحسب، ولكنها أيضا حاسمة الأهمية للتنمية.

تود هندوراس التعبير عن تقديرها للعمل المنسق لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما صندوق الأمم المتحدة للسكان، وإسهامه في وضع الإجراءات المحددة بموجب القرار ٢٣٤/٦٥ وتلك المتعلقة بخطة التنمية لما بعد ٢٠١٥.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إيفيكا تاديتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية لجمهورية صربيا.

السيد داتشيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي شرفي الخاص وارتياحي أن أحاطب هذا الاجتماع الهام، بالنيابة عن جمهورية صربيا.

إن تحسين الظروف المعيشية وتحقيق رفاه جميع الشعوب، اللذان هما أمران تعامل معهما برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية طيلة ٢٠ عاما، هما أمران ملحان ومهمان اليوم، تماما كما كان عليه الحال عندما اعتمد برنامج العمل.

أساس المسؤولية المشتركة. إن أولئك القادمين منا من أمريكا الوسطى، لا سيما من هندوراس، والسلفادور، وغواتيمالا، قد جاءوا بخطة تم تطويرها بالتعاون مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية من أجل تقديمها إلى وزير الخارجية، السيد كيري، خلال هذه الدورة الاستثنائية، ليسلمها إلى الرئيس أوباما. وهي خطة للتحالف من أجل الرخاء. لأنه عندما تعيش أمريكا الوسطى في سلام، وتتوفر لها الفرص، وتتحقق لها أسباب التنمية الاقتصادية، سيصبح ذلك استثمارا رئيسيا لا تستفيد منها الولايات المتحدة فحسب، ولكن أيضا البشرية جمعاء.

لذلك أرجو من جميع الدول الأعضاء أن تدعمنا في مواجهة هذه الظاهرة التي فقدنا السيطرة عليها في الآونة الأخيرة. الآن هو الوقت المناسب لنجعل من وعدنا للنساء والفتيات في هندوراس حقيقة. إن المسار الذي حدده توافق آراء مونتيفيديو بشأن السكان والتنمية، وتقرير الأمين العام (A/69/122) يبرهنان على أن برنامج العمل يجب أن يستمر إلى ما بعد عام ٢٠١٤. إن التقرير ومبادئه لا غنى عنهما من أجل تحقيق أهداف وغايات برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية كونه يتصل بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

تلتزم حكومة جمهورية هندوراس بقوة بالإسهام في تحقيق الكرامة والمساواة والتمكين والحقوق والصحة الجنسية والإنجابية لجميع النساء، مع التركيز على الفئات الأكثر تهميشا، لا سيما تلك التي توجد في المناطق الحضرية الهامشية ونساء هندوراس من السكان الأصليين ومن أصل أفريقي.

إننا نعرب عن دعمنا للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤، وإطاره للرصد كأساس للمعلومات الوطنية والعالمية، بشأن العمليات الرامية لتعزيز تقييم برنامج العمل وتنفيذه عن طريق الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة السكان والتنمية.

وحالة السكان في صربيا اليوم لا تختلف عن تلك في بقية أوروبا. حيث أن شيخوخة السكان هي الاتجاه الديموغرافي الأبرز، ومتوسط العمر في صربيا هو الأعلى في جنوب شرق أوروبا. ويعزى انخفاض معدل المواليد إلى الحالة الاقتصادية الصعبة التي يمر بها البلد. وانخفضت خلال السنوات الـ ٥٠ الماضية، نسبة جيل الشباب بمقدار النصف تقريبا، وتبلغ أعمار ٢٠ في المائة من السكان ٦٥ عاما وأكثر. ومما يثير القلق بشكل خاص حقيقة أن نسبة العاملين إلى المتقاعدين في صربيا اليوم هي واحد إلى واحد. بينما كانت النسبة قبل ثلاثين عاما، أربعة إلى واحد.

ورغم هذه الصعوبات، تبذل صربيا كل جهد ممكن لتحسين وضع المسنين. حيث أنشئ مجلس شؤون الشيخوخة والمسنين في عام ٢٠٠٧ كهيئة استشارية من الخبراء مسؤولة عن الإشراف على تنفيذ السياسة الوطنية المتعلقة بكبار السن، وتكييف السياسات والاستراتيجيات الدولية. ولتركيز انتباه الرأي العام على التمييز والمشاكل التي يعاني منها كبار السن، وتسليط الضوء على أهمية توفير بيئة معيشية ملائمة لهم، تحتفل كل عام باليوم الدولي للمسنين، الذي حدد في ١ تشرين الأول/أكتوبر. بموجب القرار ١٠٦/٤٥.

تقع مسألة تمكين المرأة على رأس جدول أعمالنا. وقد تزايد عدد النساء في المناصب الإدارية، بينما انخفضت نسبتهن في الجزء الأقل تعليما من السكان. وانخفض معدل وفيات النساء الحوامل والنوافس في صربيا خلال السنوات الـ ١٠ الماضية إلى المستوى المتوسط للمنطقة الأوروبية، في حين تراجع عدد حالات الإجهاض في حالات الحمل غير المرغوب فيه إلى النصف تقريبا. ومن خلال توفير التوعية والمعلومات للنساء، فإننا نقوم بتهيئة الظروف المواتية لأئمة آمنة والإسهام في تعزيز الصحة الإنجابية وحماتها.

وتحدد مبادئ القاهرة الاتجاه المطلوب لنشاط الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتشير حقيقة كون، ممارسة المرأة لحقوق الإنسان وضمان كرامتها واستفادتها من المساواة الجنسانية والعمرية، وتمكينها، وحماية صحتها وحقوقها الإنجابية، وإتاحة الحق في التعليم للجميع، واعتبار ذلك جزءا من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، إلى أهمية تلك المسائل. إننا نؤكد من جديد من خلال هذا الاجتماع، صحة الحقوق المعترف بها عالميا بالنيابة عن الشعوب والبلدان التي تمثلها.

لقد تغير العالم خلال تلك الـ ٢٠ عاما. وظلت القيم التي نؤمن بها هي نفسها، لكن المشاكل التي نواجهها تغيرت. إن تحقيق أهداف برنامج العمل يمثل بكل بساطة، شرطا مسبقا لتوفير حياة إنسانية لائقة، بغض النظر عن الانتماء الوطني أو الديني للرجل أو المرأة أو جنسهما أو عمرهما حالتها الاقتصادية. إن حكومة جمهورية صربيا، وفي خضم سعيها الدؤوب لتحسين الظروف المعيشية للسكان، تتلقى دعما غير محدود من مكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان في صربيا، الذي افتتح في عام ٢٠٠٦. كما أننا نعمل بشأن المهمة المشتركة المتمثلة في الحد من المشاكل الحالية جراء معدل المواليد السليبي، وشيخوخة السكان، والهجرة المكثفة، وانتشار البطالة في صفوف الشباب، إلى جانب آثار المؤشرات السلبية على النمو الاقتصادي.

تلتزم جمهورية صربيا التزاما تاما بتحقيق الانتعاش الاقتصادي وإجراء إصلاحات داخلية، في حين تبذل كل جهد ممكن للإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى العالمي، وتشارك بشكل فعال في صياغة أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. ولا تزال عضوية الاتحاد الأوروبي تشكل أولى أولويات السياسة الخارجية لبلدي. ونعتبر عملية الانضمام فرصة لتحسين الظروف المعيشية لمواطنينا.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ناتاليا غيرمان، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية والاندماج الأوروبي في جمهورية مولدوفا.

السيدة غيرمان (مولدوفا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني عظيم الشرف أن أحاطب الجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية المكرسة لمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. يتيح لنا اجتماع اليوم الفرصة للتأكيد من جديد على التزاماتنا بتعميم القضايا السكانية في إطار أهداف التنمية المستدامة الجديدة وخطة الأمم المتحدة للتنمية.

لقد مضت ٢٠ سنة منذ أن أُقرّ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقد تغيرت الاتجاهات السكانية في جميع أنحاء العالم، خلال تلك الفترة في نواح عديدة. وينبغي التركيز على الأولويات الناشئة من التطورات الديمغرافية في كل بلد ومنطقة بينما نسعى إلى تحقيق المزيد من تنفيذ تلك الوثيقة الهامة. وتوفر الأعمال التي لم تُتجز في سياق أهداف الإنمائية للألفية وبرنامج عمل القاهرة ومنهاج عمل بيجين، الأساس لجدول أعمال تطوعي دولي بشأن السكان والتنمية.

لقد أدى تنفيذ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في جمهورية مولدوفا، جنباً إلى جنب مع جدول أعمال اندماجنا في الاتحاد الأوروبي، إلى إحداث نتائج إيجابية كثيرة على مدى السنوات القليلة الماضية. وقد تحسنت نوعية حياتنا، واتسع نطاق الفرص المتاحة للأفراد، ونما دور المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية للبلد. وقد ساهم تعميم مبادئ المؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية في القوانين واللوائح الوطنية، إسهاما كبيرا في تحقيق هذه الإنجازات.

ونحن ندرك الترابط والتفاعل بين العوامل الاقتصادية والديموغرافية في صميم سياساتنا الإنمائية. ويتمثل هدفنا في تحويل النموذج الإنمائي والسكاني من نموذج يركز على الكمية إلى آخر يركز على الجودة. ونحن عازمون على تحسين الصحة

بالنسبة لصربيا، تكتسي مسألة هجرة السكان أهمية رئيسية. حيث يغادر صربيا كل عام، ما يناهز ٣٠ ٠٠٠ شخص، معظمهم قد تلقوا تعليما عاليا أو من خريجي التعليم الثانوي، وعمرهم أقل بـ ١٠ أعوام عن متوسط عمر السكان. وبسبب ذلك، فإننا نواجه هجرة مستمرة للأدمغة. ومن الصعب أن نقبل تلك الأرقام، خاصة وأننا نذكر بأنه وفقا للبيانات الإحصائية، حظيت صربيا إلى جانب الولايات المتحدة، بأكبر تدفق للمهاجرين في مطلع القرنين التاسع عشر والعشرين. وكانت مكائنها كبيرة لدرجة أن العديد من العلماء البارزين والأطباء والسياسيين رغبوا في الحصول على الجنسية الصربية.

وبغض النظر عن التقدم الذي أحرزناه فيما يخص تعزيز وتحسين الظروف المعيشية العامة لسكان صربيا حتى الآن، فلا نزال نواجه العديد من التحديات.

ونحن بحاجة إلى وضع استراتيجيات وطنية للتنمية السكانية وحماية الصحة الإنجابية لحل بعض مشاكل السكان. ونتوقع من المجتمع الدولي أن يساعدنا في هذا الصدد. ونعتقد أن هذه الاستراتيجية ستسهم إسهاما كبيرا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في صربيا، التي لا تزال ملتزمة بقوة بتحقيق هدف التنمية المستدامة، حسبما يتضح من خلال أنشطتها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

كل فرد منا له الحق أن يُعامل كما نرغب في أن يُعامل الآخرون أبناءنا.

وفي الختام، أود أن أقتبس من كلام رئيس الولايات المتحدة السابق جون كيندي، الذي قال، في بيانه إلى الشعب الأمريكي في عام ١٩٦٣، بأن حقوق الجماعة تتلاشى إذا تعرضت حقوق الفرد للتهديد.

٢٠٢٥ في جمهورية مولدوفا. ونحن نهدف إلى الاستفادة من الإمكانيات البشرية الموجودة، والاستثمار في رأس المال البشري وتسهيل مشاركة جميع الفئات الاجتماعية في العمليات الإنمائية. وفي الختام، تؤكد جمهورية مولدوفا من جديد التزامها بالمساهمة في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز نطاق المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهدافه.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة لمينة موما، وزيرة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة في الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

السيدة موما (موريتانيا): السيدة الرئيسة، اسمحوا لي أن اتقدم بتهانينا الخاصة لكم ولأعضاء المكتب بانتخابكم لرئاسة هذه الدورة. في البداية أود أن اغتنم هذه الفرصة لأشيد بتقرير السيد الأمين العام للامم المتحدة (A/69/122) الذي تطرق فيه لأهم مواضيع الحوار التفاعلي للدورة السابعة والاربعين للجنة السكان والتنمية.

عملت الجمهورية الإسلامية الموريتانية كباقي دول العالم من أجل تنفيذ برنامج عمل لجنة السكان والتنمية، وذلك تحت القيادة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد عبد العزيز، الرئيس الدوري للاتحاد الإفريقي الذي يولي عناية خاصة لتنفيذ هذا البرنامج في موريتانيا، بل في إفريقيا كلها. وقد تجسد ذلك في العديد من الاستراتيجيات السياسية ومنها الإعلان الوطني حول السياسة السكانية سنة ٢٠١٢، والإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر في خطة عمله الثالثة ٢٠١١-٢٠١٥، إذ يرمي، من بين أمور أخرى، إلى تحقيق الأهداف الواردة في برنامج عمل لجنة السكان والتنمية، وتولي هذه الاستراتيجية العامة للدولة عناية خاصة لتنمية القطاعات الاجتماعية كالـتعليم مع اعطاء عناية خاصة للتحاق البنات بالمدارس ومحو الأمية والصحة. بما فيها الإنجابية والتشغيل والنوع.

والارتقاء بمهارات السكان، من خلال استهداف المزيد من الاستثمار في رأس المال البشري، مع الحفاظ على حماية حقوق الإنسان بوصفها المبدأ الذي نسترشد به، بهدف إيجاد الرخاء الاقتصادي وتحقيق استقرار السكان.

إن الاستثمار في الشباب وتمكين المرأة وتشجيع النشاط في فترة الشيخوخة وتحسين الصحة الإنجابية، بعض من أولوياتنا العاجلة. وسوف نواصل العمل في هذا الاتجاه مع شركائنا في التنمية، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للسكان، بوصفه الوكالة الرئيسية في الأمم المتحدة المعنية بالمسائل السكانية.

واليوم، نحن نقرب أكثر إلى السفر بدون تأشيرة بين جمهورية مولدوفا وأعضاء الاتحاد الأوروبي، بعد بدء التطبيق المؤقت لاتفاقية الارتباط بين الاتحاد الأوروبي ومولدوفا، التي تشمل منطقة التجارة الحرة كجزء لا يتجزأ منها. إن فتح الحدود لن يحفز النمو الاقتصادي فحسب، بل سيعمل أيضا على تحسين الرفاه وتعزيز التنمية البشرية. وتنفذ مولدوفا شراكة التنقل القائمة مع بلدان الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠٠٨. وقد تم بالفعل تنفيذ أكثر من ١٦٠ مشروعا للهجرة والتنمية. ونحن اليوم نتشاطر خبراتنا وأفضل ممارساتنا مع البلدان الأخرى في المناطق الشرقية والجنوبية للاتحاد الأوروبي.

كما أننا نشرك بنشاط في أعمال المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية. ونرحب بآخر اقتراح قدمه الاتحاد الأوروبي في الاجتماع الأخير للمنتدى العالمي، حيث سننظر في إنشاء خطة عالمية للحراك الاقتصادي، من أجل تعزيز الحركة الدولية الشفافة للعمل، ومعالجة الحواجز البيروقراطية غير الضرورية التي يواجهها المهاجرون باستمرار.

أخيرا وليس آخرا، تبين تجربتنا السابقة في تصميم وتنفيذ الأهداف المتعلقة بالسكان، أن عملية جمع البيانات الجيدة هي عنصر أساسي للسياسة والتخطيط السكاني الفعال. ويجري حاليا تنفيذ برنامج استراتيجي وطني للأمن الديموغرافي حتى عام

ومجموعة الـ ٧٧ والصين والمجموعة الدولية، لتؤكد من جديد التزامها ومساندتها لجميع مسائل السكان والتنمية الواردة في البرنامج التاريخي لمؤتمر القاهرة الدولي بشأن السكان والتنمية، وذلك مع مراعاة خصوصيتنا الثقافية والدينية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ماهيندرا بهادور باندي، وزير خارجية جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية.

السيد باندي (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة بشأن مسألة ذات أهمية فائقة بالنسبة لنا جميعاً.

يكشف تقرير الأمين العام (A/69/62) عن أن العالم قد حقق إنجازات كبيرة في مجالات المساواة بين المرأة والرجل، والصحة والعمر المتوقع والمستوى التعليمي والحد من التمييز والعنف ضد الفئات الضعيفة من السكان ونظم حماية حقوق الإنسان. وعلى الرغم من التقدم المحرز، فهناك ثغرات كبيرة في تحقيق أهداف ومقاصد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في العديد من البلدان، ولا سيما البلدان الأقل نمواً. إن معدل النمو السكاني وزيادة اتجاهات الهجرة والتحضر في تلك البلدان، ما برحا يوجدان مطالب أسرع من خطى معدل النمو الاقتصادي ومكاسب التنمية. لذلك فقد حان الوقت لإجراء تقييم موضوعي للتقدم المحرز وحشد الدعم السياسي من أجل العمل على الصُّعد الوطني والإقليمي والعالمي.

وما فتئت نيبال تنفذ برامجها وفقاً لمبادئ وأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بعد المشاركة في الاستعراض العالمي لمؤتمر السكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤. وإذ تسترشد بمبادئ المؤتمر، دأبت نيبال على تنفيذ خطة منظور سكاني طويلة الأجل لإدماج مسائل السكان والتنمية في سياسات التنمية الوطنية ودون الوطنية وخططها وبرامجها. وهناك سياسة سكانية شاملة جديدة قيد التنفيذ. إن رأينا بشأن السكان

كما تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة لشرائح المجتمع الهشة، كمسألة المساواة بين الجنسين وحماية وترقية حقوق المرأة، والتمكين الاقتصادي للنساء، ومكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة، والتشغيل بالنسبة للشباب، وكذلك حماية وترقية الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين، مع ذلك فنحن على يقين بأن المهمة لم تكتمل بعد، وبالتالي علينا أن نبذل مزيداً من الجهود في سبيل تحسين الوضعية المعيشية للسكان وترسيخ العدالة والمساواة، وكذلك المحافظة على سلامة البيئة من أجل حاضرنا ومستقبل أجيالنا القادمة.

وهنا نتفق مع الاستنتاجات التي تضمنها تقرير الأمين العام للأمم المتحدة والتي توصلت إلى أنه على الرغم من المكاسب التي تحققت في مجال النمو الاقتصادي وخفض نسبة الفقر في العالم منذ انعقاد المؤتمر الدولي الأول للسكان والتنمية، فلا زالت شرائح هامة من السكان عبر العالم تفتقر إلى الاحتياجات الأساسية والحماية الاجتماعية وكذلك إلى الخدمات العمومية كصحة والتعليم والعمل اللائق.

وستظل هذه التحديات، ما لم تُتجاوز، تمثل في المستقبل عائقاً أمام الإزدهار الاقتصادي للشعوب وكذلك أمام أمنها ولحماتها الاجتماعية.

ومن هذا المنطلق، فإننا نؤكد تأييد موريتانيا لإعلان أديس أبابا بشأن السكان والتنمية في أفريقيا بعد عام ٢٠١٤. كما نؤكد التزامنا بتطبيق برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي ينسجم مع تقريرنا الإقليمي ومع توصيات الأمين العام للأمم المتحدة بشأن السكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤. وبهذه المناسبة، فإننا ندعو إلى ضرورة دمج الاستنتاجات والتوصيات التي شملها تقرير الأمين العام وكذلك الإعلان الأفريقي بشأن السكان والتنمية بعد ٢٠١٤ ضمن خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥.

وختاماً، فإن الجمهورية الإسلامية الموريتانية لفخورة بأن تضم صوتها إلى جانب صوت المجموعة العربية وأفريقيا

الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

ونلاحظ مع التقدير تقرير الأمين العام بعنوان "إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤" (A/69/62)، والتقارير المفهرس للمناقشة التفاعلية للجنة السكان والتنمية في دورتها السابعة والأربعين (A/69/122). كرئيسة للوزراء، يشرفني ويسعدني أن أبلغكم أن ترينيداد وتوباغو ساهمت في الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالاستعراض العالمي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤، وأود أن أشدد على أن ترينيداد وتوباغو أحرزت تقدماً كبيراً في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

واسمحوا لي أن أعدد بعض المجالات التي نفذت فيها حكومتنا برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لصالح مواطنينا. وقبل أن أفعل ذلك، اسمحوا لي أن أكرر التأكيد على أن تركيز حكومتنا ينصبّ على التنمية التي محورها الإنسان، بحيث أننا عندما ننظر إلى السكان والتنمية، فإننا نتطلع في الأساس إلى التنمية البشرية. ونحن نرى أن فلسفتنا ليست مجرد التركيز على الخرسانة وال فولاذ والمباني، ولكن على الموارد البشرية والتنمية البشرية. وبالتالي، أكدنا على التعليم والعمالة والصحة وتوفير العديد من شبكات الأمان الاجتماعي للفقراء من خلال وزارة الشعب والتنمية الاجتماعية.

تجدر الإشارة إلى أنه قد تم تخصيص جزء كبير من موارد الميزانية المخصصة للسنة المالية القادمة للتعليم والبرامج التي تستهدف النساء، ولا سيما الأمهات الوحيدات. ومرة أخرى، تلقى التعليم نصيب الأسد من الميزانية الوطنية؛ ونحن نسعى إلى جعل نظامنا التعليمي من الأهداف الإنمائية الإضافية للألفية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى أن تحقق ترينيداد وتوباغو تعميم التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة بحلول عام

والتنمية في إطار عملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، على النحو التالي.

ينبغي أن يكون القضاء التام على الفقر في صميم كل الجهود المبذولة في التنمية التي محورها الإنسان، والتي نسعى إلى تحقيقها. وقد أدى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من التدابير التي تستهدف تعزيز وحماية حقوق أشد فئات السكان ضعفاً - مثل النساء والأطفال والمعوقين وكبار السن - إلى تحسين التنمية الاجتماعية والبشرية. وقد أدت تلك التدابير بالتأكيد إلى نتائج إيجابية، وينبغي لها أن تستمر. وكذلك ينبغي أن يحظى الحق في التنمية، بنفس مستوى الاعتراف كجزء لا يتجزأ وغير قابل للتصرف من حقوق الإنسان كافة، وذلك من أجل جعل التنمية مستدامة وشاملة في نهجها.

وبلدان مثل نيبال، لديها نسبة أعلى من السكان في سن العمل، مما يُشكل عائداً ديمغرافياً ينبغي الإقرار بأنه وسيلة نافعة لتحقيق التنمية على الصعيد العالمي. يجب أن يكون الدور الذي يؤديه العمال المهاجرون في تنمية بلدان المقصد وبلدان المنشأ موضع تقدير أفضل على الصعيد العالمي، ويجب أن تتخذ التدابير الملائمة من أجل حماية حقوقهم الأساسية. وينبغي أن تفتقر الأهداف المحددة في الأنشطة السكانية والإنمائية، بمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، كما يجب أن تركز الجهود المحفزة التي يبذلها أصحاب المصلحة، بصفة خاصة على تلبية احتياجات البلدان الفقيرة، بما في ذلك أقل البلدان نمواً.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب دولة السيدة كاملة بيرساد - بيسيسار، رئيسة وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو.

السيدة بيرساد - بيسيسار (ترينيداد وتوباغو) (تكلمت بالإنكليزية): يشرف ترينيداد وتوباغو أن تشارك في هذه

تعزز تيسير مستوى تحليل البيانات المتعلقة بالتصدي للمسائل السكانية الأساسية.

وقد شرعنا بالفعل في اتخاذ بعض التدابير بهدف ضمان عدم تخلف ترينيداد وتوباغو عن الركب في الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية التحويلية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي ذلك الصدد، تواصل الوكالات الوطنية المعنية وضع البرامج الهادفة إلى التصدي للمسائل المتصلة بالرعاية الصحية قبل الولادة، ورعاية المواليد، فضلا عن المسائل الأخرى التي تؤثر على صحة الأمهات والرضع.

وتنوه ترينيداد وتوباغو - مع الارتياح - إلى تركيز تقرير الأمين العام على المسائل المتصلة بحقوق الإنسان. ونؤيد تماما الاستنتاج الذي خلص إليه التقرير من أن الاستثمار في حقوق الإنسان وقدراته وكرامته الفردية على نطاق القطاعات المتعددة في إطار المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وفي جميع مراحل الحياة - إنما هو الأساس الذي تقوم عليه التنمية المستدامة. ونسلم أيضا بأن التنمية المستدامة تتطلب اتباع نهج شامل، فضلا عن الاعتراف بأوجه الترابط بين حقوق الإنسان والديناميات السكانية التي تحققت بالفعل وتلك التي لا تزال ناشئة.

وتقتضي الهياكل الأسرية وترتيبات المعيشة المتنوعة على نحو متزايد، التخطيط وبناء المدن المستدامة، علاوة على تعزيز الصلات الحضرية - الريفية. وعليه، فإن من الأهمية بمكان أن نفهم الديناميات السكانية على المستويين الجزئي والكلي بهدف تحقيق التكامل السلس في التخطيط الإنمائي على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وتنفق مع الرأي القائل بأن التحديات الإنمائية التي نواجهها تقتضي المشاركة المستمرة من جميع أصحاب المصلحة في وضع الاستجابات اللازمة للتصدي لتلك التحديات، الأمر الذي يقتضي أيضا الشراكة والقيادة على الصعيد العالمي من خلال الأمم المتحدة.

٢٠١٥. وقد حققنا تعميم التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي بالفعل، بحيث يكون التعليم مجاني في بلدنا، وصولا إلى قطاع التعليم العالي.

وقد قمت مؤخرا بإعادة تصميم بعض البرامج في الوزارة المسؤولة عن شؤون الشباب وذلك بهدف ضمان استفادة الشباب، لا سيما الفئات المستضعفة، من خلال السبل المتاحة في نظام التعليم، وكذلك من مهارات التدريب والتوجيه وبرامج صحة الشباب. وقد وضعت الحكومة مؤخرا برنامجا جديدا، في إطار معالجة مسائل الفقراء، لتقديم مساعدات مالية لأي طفل يولد لأبوين محرومين.

وقد حققت حكومة ترينيداد وتوباغو عددا من أوجه النجاح فيما يتعلق بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

ومع ذلك، فإننا ندرك تماما أنه لا تزال توجد تحديات بعينها. ومع ذلك، فنحن ملتزمون بضمان المساواة والإنصاف في ظل بيئة قادرة على تسخير مواهب الأجيال الحالية والمقبلة.

وبالرغم من الخطوات الواسعة التي خطوناها عن طريق التدخل الاستباقي من جانب الحكومة، بما في ذلك الجهود المبذولة لتحسين فعالية المكتب الإحصائي المركزي من أجل تعزيز وضع سياسات تستند إلى الأدلة، فإننا ندرك أنه لا تزال هناك حاجة إلى المساعدة المقدمة من قبل شركائنا الإنمائيين بهدف تعزيز القدرات المؤسسية في بعض المجالات، بما في ذلك جمع البيانات والنظم الإحصائية. ومن شأن ذلك أن يمكّننا من تنفيذ السياسات الحكومية بمزيد من الفعالية. وبالتالي، فإن الدورات الاستثنائية من هذا القبيل هامة للغاية، نظرا لأنها تتيح للدول الأعضاء فرصة لتقاسم أفضل الممارسات والخبرات الأخرى فيما بينها. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يجري حاليا وضع الصيغة النهائية لسياسة سكانية وطنية، من شأنها أن

للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للسكان، وخاصة ما يتعلق بالمرهقين والشباب. وعن طريق التعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، والشركاء الآخرين، تم إنشاء مراكز الشباب بهدف مساعدة المرهقين في المسائل المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وتم إلحاقها بالمدارس والمرافق الصحية.

وبوسع موزامبيق أن تؤكد - مع الشعور بالفخر - على أنها تواصل الحد من عدم المساواة بين المرأة والرجل، وأن المرأة تشكل نسبة تزيد على ٣٠ في المائة من أعضاء مجلس الوزراء ونحو ٤٠ في المائة من أعضاء البرلمان. وعلاوة على ذلك، نلاحظ مع الارتياح، سيادة الاتجاه نفسه بين البنات والبنين في التعليم الابتدائي. وعليه يمكننا أن نقول باعتزاز أن هناك مساواة بين الجنسين على ذلك المستوى.

مع ذلك، وعلى الرغم من التقدم الملحوظ، فإننا لا نزال نواجه التحديات، بما في ذلك البطالة بين الشباب وتوفير الخدمات التعليمية والصحية. وتحثنا التحديات المتبقية هذه على التأكيد بقوة أكبر على أن خطة عمل القاهرة وبرنامج عمل القاهرة لا يزالان يشكلان صكين فاعلين وقادرين على توجيهنا في السعي إلى تحقيق الهدف المتمثل في تحسين الأحوال المعيشية للسكان في بلدنا.

وفي الختام، نود أن نشدد على أن مسألة احترام حقوق الإنسان وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، فضلا عن التحسين المستمر للأحوال المعيشية للسكان في بلدنا، لا تزال تحظى بالاهتمام من قبل الحكومة في سياق سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة الشاملة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ليليان بلومين، وزيرة التجارة الخارجية والتعاون الإنمائي في مملكة هولندا.

ويعتز بلدي بمشاطرة المجتمع الدولي التأكيد مجددا على تأييد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي يمثل معلما تاريخيا، فضلا عن تأييده للرؤية التحولية المعروضة في تقرير الأمين العام.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إيوبا كويرنيا، وزير التخطيط والتنمية في جمهورية موزامبيق.

السيد كويرنيا (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أتقدم، باسم حكومة موزامبيق، بالتهنئة للسيد كوتيسا، على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.

ما برحت موزامبيق ترصد وتدعم بطريقة نشطة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية منذ اعتماده في عام ١٩٩٤ في القاهرة. وعلى صعيد المنطقة دون الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تواصل موزامبيق التعاون مع البلدان الأخرى في تنفيذ برنامج عمل القاهرة. وآخر مثال على ذلك هو عقد اجتماع الوزراء المسؤولين عن مجال السكان والتنمية، في مابوتو. وقد مكنتنا ذلك الاجتماع من استعراض التقدم الذي أحرزته البلدان في المنطقة دون الإقليمية، فضلا عن إدراج ذلك التوثيق في صيغة تقرير إقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أتاح إصدار إعلان مابوتو إدراج الشواغل الإقليمية الرئيسية في المناقشات التي جرت على الصعيد القاري. وقد مثلت تلك المناقشات بدورها الأساس الذي استندت إليه المناقشات العالمية التي عقدت في نيسان/أبريل الماضي في نيويورك.

ونود أيضا أن نتشاطر بعض التقدم الذي أحرزته موزامبيق منذ اعتماد برنامج عمل القاهرة مع الحاضرين في هذه الدورة الحالية. وقد كان وضع السياسات السكانية في عام ١٩٩٩ وإضفاء الطابع المؤسسي على المسائل السكانية من بين أهم المكاسب التي تحققت. وينبغي إيلاء اهتمام خاص

وأود أن أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن إعجابنا بعملية الاستعراض الرائعة وبالذور الجدير بالثناء الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة للسكان. إن قيادة السيد باباتوندي أوسوتيميهين حاسمة. ولكن لا مجال للرضا عن النفس، فجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لا يقل أهمية عما كان عليه الحال في عام ١٩٩٤. لماذا؟ لأنه على الرغم من الإنجازات الكبيرة التي تحققت، ينبغي بذل المزيد من الجهود للارتقاء إلى مستوى تطلعات المؤتمر.

ولا يمكن أن يظل جدول أعمال هذه الأهمية البالغة غير مُنجز. إن أرواح البشر على المحك وينبغي حقا ألا نترك أحدا وراءنا. فكل يوم، تموت ٨٠٠ امرأة لأسباب تتعلق بالحمل والولادة، وتحدث نسبة ٩٩ في المائة من الوفيات في البلدان النامية. وبالنسبة للمراهقات في العديد من البلدان، يشكل ذلك السبب الرئيسي للوفاة. وهناك أكثر من ٢٠٠ مليون امرأة في البلدان النامية ترغب في منع الحمل، ولكنهن لا يجدن سبيلا للحصول على وسائل فعالة لمنع الحمل. والنتائج كارثية: ٨٠ مليون حالة حمل غير مقصود و ٣٠ مليون حالة ولادة غير مُخطط لها و ٤٠ مليون حالة إجهاض، نصفها غير مأمون ويهدد الحياة. وعلى الصعيد العالمي، فإن واحدة من بين كل خمس فتيات ينجبن قبل بلوغهن سن الثامنة عشرة.

هذه مجرد أمثلة قليلة تبين لماذا يجب علينا القيام بالمزيد من أجل الوفاء بالوعود التي قُدمت في عام ١٩٩٤. فلنجدد وعودنا ونفي بها، ولا سيما بشأن النقاط التالية: التثقيف الجنسي الشامل لجميع الشباب؛ وتوفير الخدمات والمعلومات والتثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية؛ ووضع حد لزواج الأطفال والزواج المبكر والقسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

أشعر بتشجيع كبير إزاء النتائج التي توصل إليها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة،

السيدة بلومين (هولندا) (تكلمت بالإنكليزية): أذكر أنها حدثني ذات مرة بقصتها، وهي كما يلي:

”لقد أتى الرجال ثم أحرقوا قريتي، وقيدوا بناتي وأخذوهن، وضربوا زوجي، وأصابوني بجروح في ثديي. هربت عبر الأدغال حتى وجدت قاربا واجتزت الرمال، فأتوا بي إلى هنا، إلى مركز الاحتجاز“.

جميع القصص التي ترويها جميع الفتيات، بدأت بعبارة ”لقد أتى الرجال ثم...“.

على سبيل المثال، تلك هي قصة ليتل بي من نيجيريا - وهي بطلة كتاب ”اليد الأخرى“. تدور قصة ليتل بي حول البحث عن الأمن، عن العيش تحت التهديد المستمر بالخطر. فقصتها عن الضياع، الضياع الذي لا ينتهي. وهي قصة تحكي عما نحن على استعداد للقيام به من أجل أحدها الآخر - سواء كان هذا الآخر أختا أو زوجا أو طفلا أو شخصا غريبا. إنها قصة تدور حول امرأتين تحمي إحداهما الأخرى. لقد جالت تلك القصة بخاطري فيما كنت أعد لهذه الدورة الهامة، كما شغل تفكيري ضرورة البحث عن أولئك الذين هم بحاجة إلى حمايتنا، ولا سيما الجيل المقبل من النساء والفتيات.

ويمكننا أن نشعر بفخر عظيم بما حققناه من إنجازات في السنوات العشرين الماضية. فجدول الأعمال الذي وضعه المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة عام ١٩٩٤ قد أحدث بالفعل تغييرا في حياة الناس في جميع أنحاء العالم. فأعداد النساء اللواتي يتوفين الآن أثناء الحمل والولادة قد انخفض. كما ازداد عدد القابلات الماهرات. وتم فتح سبيل أمام المزيد من النساء للحصول على التعليم والعمل، وخوض غمار السياسة. وانخفض عدد المراهقات اللواتي ينجبن قبل الأوان. وتباطأ النمو السكاني.

الدولي للسكان والتنمية في خططنا القومية إلى حد كبير، وأعطينا أولوية كبيرة لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر.

ولا تزال الحكومة تسترشد بميثاق الأمم المتحدة وبدستورنا لكفالة تحقيق الرفاه والحفاظ على كرامة جميع المواطنين من خلال الجهود الإنمائية والاستثمارات في التنمية المستدامة، بما في ذلك قطاع الصحة والتعليم وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإيجاد فرص العمل والعمل اللائق. وفي الوقت نفسه، نحن ندرك أهمية كفالة الحكم الرشيد لتقدم جميع الخدمات بفعالية.

ويتجسد التقدم الذي أحرزته بنغلاديش منذ مؤتمر القاهرة بشكل جيد في بلوغ بنغلاديش لمعظم الأهداف الإنمائية للألفية. وتسجيل معدل نمو سكاني نسبته ١,٣٧ في المائة، أثبتت بنغلاديش قدرتها على فرض رقابة فعالة على ذلك النمو. وفي الوقت الحالي، يبلغ معدل الخصوبة الإجمالي ٢,٣ من المواليد الأحياء لكل امرأة. وتجري نسبة ٣٢ في المائة من عمليات الولادة تحت إشراف اختصاصيين صحيين مهرة. وبحلول عام ٢٠١٥، ستصل هذه النسبة إلى ٥٠ في المائة. ونخطط للوصول بمعدل شيوع وسائل منع الحمل من المعدل الحالي البالغ ٦١ في المائة إلى ٧٢ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، كما نخطط للحد من معدل الاحتياجات غير الملباة لتنظيم الأسرة من المعدل الحالي البالغ ١٣,٥ في المائة إلى ٨ في المائة، في الإطار الزمني نفسه. وقد شهدت معدلات وفيات الرضع ومعدلات وفيات الأمهات على السواء انخفاضاً كبيراً. إننا نسير في الطريق الصحيح نحو بلوغ جميع الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة.

كما تهدف خططنا وأنشطتنا على الصعيدين دون الوطني والوطني إلى مواصلة التحسين المستمر لصحة الأم والطفل، والصحة الإنجابية، مع التركيز بوجه خاص على الإنصاف والمساواة. ومن بين الأمور التي نركز عليها في الوقت الراهن التوسع في الخدمات الصحية، من خلال ١٣ ٠٠٠ عيادة

حيث إنها تتناول قضايا تمكين المرأة وجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ويجب علينا الآن مواصلة العمل واعتماد الأهداف ذات الصلة وتوفير ما يلزم من الوسائل لتحقيقها. وتلتزم هولندا التزاماً كاملاً بأن تجعل طموحات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية حقيقة واقعة للجميع؛ في بلدي - هولندا - وفي جميع أنحاء العالم. فهذا أمر هام لتحقيق رفاه الأفراد، وكذلك بالنسبة للمجتمعات التي تسعى إلى تحقيق الازدهار. ولا يمكننا إهدار ما يتمتع به الشباب من مواهب وموارد ثمينة.

ومع ذلك، فإنني أدرك أن هذه المسائل ليست بالهينة، حيث إنها تتعلق في الغالب بممارسات وتقاليد يصعب مناقشتها. ولكن فلنحاول الدخول في حوار مفتوح. وقد شاركت العام الماضي - أثناء المناقشة العامة للجمعية العامة - في استضافة حدث بشأن الزواج المبكر والقسري تحدث فيه العديد من القادة بانفتاح عما يكونونه من آمال لبنانهم. وأظهر هذا الحدث أننا نجتمعنا إنسانية مشتركة وأنا جميعاً نهتم اهتماماً عميقاً بمصير الجيل القادم. فلنتحدث معاً ولنعمل جنباً إلى جنب مع أبناء الجيل الحالي لإيجاد السبل الكفيلة بتجديد أولوياتنا التي تركز على جدول أعمال القاهرة. فلنكفل إيجاد عالم يقوم على ضمان الحقوق والفرص لهم. فلنرتق لمستوى الوعد الذي قطعناه في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد محمد نسيم، وزير الصحة ورعاية الأسرة في جمهورية بنغلاديش الشعبية.

السيد نسيم (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): منذ القاهرة، ما انفكت بنغلاديش ملتزمة بالمبادئ والأهداف والمقاصد المتوخاة في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة في عام ١٩٩٤. وقد قمنا بإدماج عناصر المؤتمر

ما يمكنها من مواجهة التحديات الإنمائية. فعلى سبيل المثال، تشكل تحديات من قبيل الأمراض غير المعدية أو تغير المناخ مخاطر جسيمة أخرى. ونرى بالفعل أن العديد من المكاسب الإنمائية التي حققناها معرض للخطر، بما في ذلك في قطاع الصحة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد إماندزه (جورجيا).

ويجدونا الأمل في أن يتناول إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مسائل الصحة والسكان القائمة والناشئة بشكل حاسم. إن ظروفنا الفريدة واحتياجاتنا والتحديات التي تواجهنا بحاجة إلى أن يُنظر فيها وإلى نهج يركز على التنمية. وبهذه الطريقة سيعمل العالم في الوقت المناسب على تأمين خطة تنمية عالمية تحولية وذات رؤية مستقبلية، تشمل جميع الأبعاد الثلاثة لخطة التنمية المستدامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة محبة بيكوسينوفا، رئيس اللجنة الوطنية للمرأة والأسرة والسياسة الديمغرافية التابعة لرئيس جمهورية كازاخستان.

السيدة بيكوسينوفا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أتكلم، بالنيابة عن كازاخستان، في هذه الدورة الاستثنائية المعنية بمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي التاريخي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤. ففي القاهرة قبل عشرين عاما، أي في عام ١٩٩٤، أقرت كازاخستان - إلى جانب ١٧٨ بلدا آخر - برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

إننا نمر أيضا بالمرحلة الأهم في تاريخ الأمم المتحدة. فبعد السنوات الخمس عشرة لاتباع المسار الناجح للأهداف الإنمائية للألفية، نحن الآن على وشك الدخول في عهد التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. إنها فرصة لن تتكرر في جيلنا

مجتمعية، و ٤٠٠٠ مركز من مراكز الرعاية الصحية ورعاية الأسرة في المقاطعات الفرعية، لتشمل جميع أنحاء بنغلاديش على مستوى الريف والمجتمعات المحلية. كما تتسع شبكة تقديم الخدمات الصحية بسرعة. وحققت الجهود الرامية إلى تحسين تقديم الخدمات الصحية بعض النجاح بالفعل من خلال إسناد مهام التخطيط على الصعيد المحلي.

وفي الأسبوع الماضي تحديدا، حدد مجلس وزراء بنغلاديش، بقيادة رئيسة الوزراء الشبيخة حسينة، سن ١٨ عاما كحد أدنى لزواج الفتيات. وتلتزم الحكومة بإنفاذ جميع القوانين التي تمنع زواج الأطفال. ونرى أن التدبير القانوني الأخير الذي يعاقب بالسجن لمدة سنتين الآباء الذين يرغمون بناتهم المراهقات على الزواج من شأنه تحسين الحالة.

لا تزال بنغلاديش تناصر تمكين المرأة بمفهومه الأوسع. ومن المتوقع أن يؤدي إدماج المرأة على جميع مستويات التخطيط إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في البلد. ويظهر تحقيق التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي ازدياد نسبة الوعي بشأن تعليم الفتيات. ولا تزال بنغلاديش عازمة على إحراز تقدم بموجب إطار السكان والتنمية. ويتضح ذلك من خلال تحقيقنا للغايات المرتبطة بالهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المناسب. كل هذه الحقائق تكشف عما حققناه من تحسينات اجتماعية واقتصادية عامة وعن بلوغ الأهداف والمعايير الرئيسية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

ومع ذلك، فإن تطلعنا لأن نصبح بلدا متوسط الدخل لا يزال يواجه تحديات ومخاطر ونقاط ضعف جديدة.

لقد كان تمويل أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أصعب تحد واجهناه. وفي التصدي للتحديات الجديدة المتعلقة بالسكان والتنمية وإدماجهما في برنامجنا الوطني، من المهم بنفس القدر أن تحصل أقل البلدان نموا، مثل بنغلاديش، على الدعم التكنولوجي والتقني والمالي من المجتمع العالمي على نحو

أشكال التمييز وتمكين المشاركة الكاملة لهؤلاء الأشخاص في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلد.

ومن أجل الحفاظ على التقدم المحرز في مجال خفض وفيات الأمهات، وفي الوصول إلى مستويات النمو في البلدان المتقدمة النمو، تأمل كازاخستان في توفير سبل استفادة الجميع من خدمات جيدة النوعية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، مع إيلاء اهتمام خاص للمراهقين والشباب. وإذ نسلم بأهمية التثقيف الشامل بشأن المسائل المتعلقة بالحياة الجنسية، فإننا نسعى إلى توفيره من خلال نظم التعليم الرسمي وغير الرسمي على السواء، وذلك من أجل تعزيز الجهود المبذولة في مجال الوقاية فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، فضلا عن تيسير تجنب حالات الحمل غير المرغوب فيه.

أما التركيز على استمرار أوجه عدم المساواة - فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية - فقد كشف النقاب عن آثار هامة بالنسبة للسياسات الإنمائية.

وإذ تقيم كازاخستان أهمية المؤسسات الفعالة، فإنها تضع استراتيجيات لتحسين إدماج الديناميات السكانية في التخطيط الإنمائي، على الصعيدين الوطني ودون الوطني. ويمثل النظر في الاتجاهات الديمغرافية على وجه الخصوص ضرورة من أجل تحسين عملية تخطيط وبناء المدن المستدامة وتعزيز الروابط الحضرية الريفية.

وفي الختام، أود أن أتوجه بالشكر إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان على عقد هذه الدورة الاستثنائية البالغة الأهمية للجمعية العامة عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤. وندعو إلى إدراج النتائج والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/69/62)، ونتائج الاستعراض الإقليمي بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتؤكد كازاخستان

لتقرير مستقبل أكثر من ٧ بلايين نسمة في العالم؛ ولكن على الرغم من أننا نصنع السياسات والاستراتيجيات العالمية، علينا أن نأخذ في الاعتبار فعالية الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني، حيث إنها الإجراءات التي ستولد - بشكل جماعي - زخما جديدا عبر الدول.

إننا الآن في وضع يسمح لنا باستعراض الإنجازات التي حققتها كازاخستان، وبمناقشة الأولويات المستقبلية المتعلقة بالسكان والتنمية في البلد، كجزء من الجهود المتعددة الأطراف. لقد أحرزت كازاخستان تقدما كبيرا منذ عام ١٩٩٤، بعد أن حققت الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بالقضاء على الفقر المدقع والجوع في عام ٢٠٠٧. ويمكننا هذا العام تقديم تقرير عن تحقيق الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو أننا قد خفضنا معدل وفيات الأمهات من ٥٥ لكل ١٠٠٠٠٠ من المواليد الأحياء في عام ١٩٩٩ إلى ١٢,٦ في عام ٢٠١٣، ليسجل انخفاضا نسبته أكثر من ٧٥ في المائة. كما أتخذت خطوات في تنفيذ خطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ولا يزال برنامج عمله يكتسي بأهمية بالغة بالنسبة لنا، كما هو الحال في جميع البلدان الأخرى.

ووفقا لخطة المؤتمر، تركز السياسة الوطنية لكازاخستان على زيادة الاستثمارات في مجال حماية أطفالنا ومراقبتنا وشبابنا، ولا سيما الفتيات والشابات، وتعزيز قدراتهم وفقا للالتزامات المتفق عليها دوليا. والهدف هو تزويد الأجيال الشابة بالقدرة على تحقيق كامل إمكاناتهم وبالتالي تلبية الطلب على اليد العاملة في اقتصاد اليوم والجيل القادم.

وفي آخر خطاب وجهه إلى الأمة، شدد رئيس كازاخستان على أهمية ضمان توفير الدعم القوي والضمانات فيما يتعلق بتحسين جودة الخدمات المقدمة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد سُنت تشريعات وقُدمت برامج بهدف القضاء على جميع

إن اجتماع اليوم يتعلق أيضا بالشباب المثليين والمثليات ومغايري الهوية الجنسانية، الذين يخشون على سلامتهم وصحتهم ولكنهم يقفون مرفوعي الرأس مفعمين بالأمل في المستقبل. ومن أفضل السبل لانتشال الناس من الفقر وتعزيز حقوق الإنسان الإسهام في تحقيق المساواة بين الجنسين، وكفالة انضمام فتيات أخريات كثيرات إلى الفتيات اللاتي يذهبن إلى المدارس بالفعل، وألا يلتحقن بالمدارس الابتدائية فحسب بل بالتعليم الثانوي والتعليم الأطول أجلا كذلك، وأن تتمكن المرأة من ممارسة حقها في المشاركة الكاملة في صنع القرار على جميع المستويات والاستفادة من الموارد والمهارات التي تمكنها من السيطرة على حياتها والإسهام في المجتمع.

وكما يمكن أن نرى، فقد انتقلنا هنا من الشواغل الإنسانية

إلى المنطق البسيط والسليم. لماذا نستثني نصف السكان؟

أدى وضع معايير وتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى تحسن كبير في حياة الكثير من الأشخاص من خلال الإصرار على أن المساواة في حقوق الإنسان واحترامها وتعزيزها وحمايتها تقع في صميم التنمية المستدامة. بيد أننا تعلمنا من عملية استعراض مؤتمر السكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ أنه ما زال أمامنا شوط طويل يتعين علينا قطعه. والدايمرك ملتزمة بالمضي قدما. ونحن مدينون للكثير من النساء والفتيات والشباب الذين ما زالوا متخلفين عن الركب.

وترحب الدايمرك بالنتائج والتوصيات التي أسفرت عنها عملية استعراض مؤتمر السكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤. فحقوق الإنسان والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للجميع شروط مسبقة لإنهاء الفقر المدقع وكفالة تحقيق التنمية المستدامة. والنهج الشامل الذي قدمه برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يشكل عاملا رئيسيا في ذلك الصدد.

من جديد التزامها ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف التنمية المستدامة من خلال تحقيق المساواة في الكرامة وحقوق الإنسان، والصحة الجيدة، وأمن المكان والتنقل. وسوف نكفل تحقيق تلك الأهداف من خلال بناء القدرات، وتقديم المساعدة التقنية، وإقامة شراكات حقيقية ترمي إلى تعزيز الحكم الرشيد والمساءلة. وعلينا نحن الدول الأعضاء - بصورة فردية وجماعية - المسؤولية عن تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتكاملة، ليس الآن فحسب، ولكن حتى عام ٢٠٣٠ وما بعده.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

لمعالي السيد مونغس ينسن، وزير التجارة والتنمية في الدايمرك.

السيد ينسن (الدايمرك) (تكلم بالإنكليزية): نحتفل اليوم

بحدث تاريخي؛ إنه الذكرى السنوية العشرين لاعتماد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي انعقد عام ١٩٩٤ في القاهرة. وأود أن أبدأ بالقول إنني قد أكون سياسيا، ولكن عالم اليوم لا تتصدره السياسة في المقام الأول. بل تتصدره الإنسانية، والمساواة بين الجنسين، والمساواة في الحقوق، حقوق كل إنسان في التمتع بحياة تخلو من التمييز وتتسم بتكافؤ الفرص. تلك هي حقوق الإنسان الأساسية. كما أنها تمثل حجر الزاوية بالنسبة للتعاون الإنمائي الدايمركي.

اليوم هو يوم ديانا، الفتاة الصغيرة التي التقيت بها في

عيادة صحية في غانا. لقد أجرت ديانا سبع عمليات إجهاض لنفسها - سبع عمليات - لأنه لا يتوافر لها الحصول على وسائل منع الحمل، ولا الحصول على المعلومات. والمعجزة الآن أنها قد أنجبت توأمين يتمتعان بالصحة. اليوم هو يوم فاريما ومريم، إلهما امرأتان التقيت بهما في قرية كونجولا، في مالي. ولم تدركا حقوقهما الديمقراطية إلا في الآونة الأخيرة.

ومنذ ذلك الحين، مضت الأمور بسرعة. وفاريما مرشحة

الآن لمنصب عمدة القرية.

وللسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ ومراعاة نتائج وتوصيات الاستعراض التنفيذي.

وستواصل الدانمرك تأييد تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بقوة وإدماج أهدافه الرئيسية في إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وإذا كان نريد لإطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن يكون فعالا وأن يحقق نتائج دائمة، فإنه يجب أن يقوم على أساس الإطار الدولي لحقوق الإنسان ومبادئه الرئيسية المتمثلة في المشاركة وعدم التمييز والإدماج والمساءلة. ويشمل ذلك التمسك بتدابير مكافحة التمييز التي تتناول أشكال التمييز المتداخلة، بما في ذلك تلك القائمة على أساس السن ونوع الجنس والحالة الاقتصادية، واللغة، والأصل العرقي والإعاقة، والوضع من حيث الهجرة أو الميل الجنسي والهوية الجنسية وغيرها من الفئات الاجتماعية المدرجة في التقرير المفهرس.

ويجب أن يولي إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الأولوية للأهداف الأساسية المتمثلة في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والاستثمار في الشباب والنمو الاقتصادي الشامل للجميع، واستفادة الجميع من الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية. ويجب أن يكفل أن يتمكن الرجال والنساء، طيلة حياتهم، من اتخاذ قراراتهم بأنفسهم بشأن حياتهم الجنسية والإنجابية، وإتاحة سبل القيام بذلك. وعدم الوفاء بوعده المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ليس مجرد عدم وفاء بحقوق الإنسان الأساسية؛ بل إنه أيضا يشير إلى سوء الإدارة الاقتصادية ويمثل انتكاسة في كفاحنا المشترك من أجل التنمية المستدامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سليم مسلموف، وزير العمل والحماية الاجتماعية في جمهورية أذربيجان.

السيد مسلموف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على إتاحة الفرصة لتقييم فترة العشرين

ويبرز التقرير المفهرس بعض التحديات الأكثر إلحاحا التي لا تزال قائمة.

وإذ يواجه العالم أكبر جيل من الشباب على الإطلاق، من الحتمي أن نعمل على تأمين صحته وحقوقه الجنسية والإنجابية من خلال توفير الخدمات الملائمة للشباب، بغض النظر عن حالتهم الاجتماعية، بما في ذلك إزالة الحواجز. وتواجه الفتيات المراهقات على وجه الخصوص تحديات لأنهن يفتقرن إلى إمكانية الحصول على التعليم ويُضطرن للتعامل مع حالات الحمل غير المرغوب فيها وخطر الوفيات النفاسية وممارسات ضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال والزواج المبكر والقسري.

وأشيد بأن التقرير المفهرس خلص إلى أن الحكومات من جميع مناطق العالم تنظر إلى إمكانية حصول الجميع على خدمات شاملة ومتكاملة وذات جودة عالية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية بوصفها إحدى الأولويات العليا لخطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٤. وعلاوة على ذلك، فإنه يعتبر أمرا ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر.

وإلى جانب الحصول على الوسائل الحديثة لمنع الحمل، فإن من شأن الإجهاض الآمن، والرعاية بعد الإجهاض، والتثقيف الجنسي الشامل مساعدتنا على قطع شوط طويل نحو معالجة حالات الحمل العارض وحالات الوفاة التي تكون في أغلب الأحيان النتيجة المأساوية للغاية لذلك. وينطبق ذلك أيضا على العديد من الوفيات النفاسية المأساوية التي تحدث كل يوم بسبب الإجهاض غير الآمن. وبغية القضاء على حالات الوفاة غير الضرورية هذه، يجب إتاحة إمكانية الأمانة للإجهاض وخدمات الرعاية بعد الإجهاض. ونظرا لنطاق وحجم التحديات التي تنتظرنا، من الأهمية بمكان أن تتمكن من معالجة التنفيذ الكامل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي

الديمغرافية للفترة حتى عام ٢٠٢٥. وفي ذلك السياق، أود أن أشدد على دور التعاون مع المنظمات الدولية، وبخاصة صندوق الأمم المتحدة للسكان، في التنفيذ الفعال للمبادئ الواردة في برنامج العمل في بلدنا.

ويجدوني الأمل في أن تحافظ توصيات اليوم على استمرارية مؤتمر القاهرة وأن ترسي الأساس لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ما تزال أذربيجان ملتزمة بأهداف برنامج العمل وسوف تبذل المزيد من الجهود لكفالة تنفيذها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد تومي إيسانغ ريمينغيساو، الإبن، رئيس جمهورية بالاو.

الرئيس ريمينغيساو (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أكون هنا اليوم ممثلاً لبلدي بالاو، ولتندى جزر المحيط الهادئ، بصفتها الرئيس الحالي.

وأشيد بالعمل الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة للسكان، وخاصة في سياق برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ولا ريب في أهمية تركيز صندوق الأمم المتحدة للسكان على رفاه الأفراد وعلى الصلات بين السكان وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي بالنسبة للتنمية عموماً، فضلاً عن أهميتها بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو.

لم يكن من المرجح أن أكون أحد المتكلمين اليوم، نظراً لأن بلدي الجزري الصغير النامي لم يسجل أي معدل نمو خلال العقد الماضي، ومع ذلك فقد تمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فضلاً عن التزامه بالسير المستمر على طريق تحقيق التنمية المستدامة. غير أن ذلك النجاح الواضح ليس كافياً لسرد القصة بكاملها. فبالنظر إلى معدل النمو السكاني العالمي المقدر بنحو ٧٥ مليون شخص سنوياً، أي ما يقرب

عاماً من تنفيذ برنامج عمل القاهرة لعام ١٩٩٤. لقد تزامن عام ١٩٩٤ مع السنوات الأولى لاستقلالنا. وازدادت الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتلك الفترة تفاقماً بفعل احتلال أرمينيا لحوالي ٢٠ في المائة من أراضي أذربيجان ووجود حوالي مليون لاجئ ومشرد داخلياً. وبالرغم من الأوقات الصعبة، حضر رئيس أذربيجان مؤتمر القاهرة، وفي وقت لاحق في بلدنا أدرجت أهداف برنامج العمل في سياساتنا الوطنية.

ومنذ عام ١٩٩٥، دخل بلدنا مرحلة جديدة من التنمية من خلال إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق. وخلال فترة قصيرة، أصبحت أذربيجان أحد البلدان الرائدة على صعيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويضع تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية أذربيجان في المرتبة الـ ٧٦ من بين ١٨٧ بلداً. ووفقاً لتقرير القدرة التنافسية العالمية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، تحتل أذربيجان المرتبة ٣٨ من بين ١٤٤ بلداً في العالم.

وفي فترة ما بعد المؤتمر، ظلت القضايا السكانية تحتل مرتبة متقدمة على جدول أعمالنا الوطني. وأصبحت أذربيجان في عام ١٩٩٩ أول بلد من بلدان الاتحاد السوفياتي السابق يعتمد استراتيجية وطنية بشأن التنمية الديمغرافية. وكان لتنفيذها أثر إيجابي كبير على الديمغرافيا والصحة والتعليم، والعمالة، والمساواة بين الجنسين، وتنظيم الهجرة. وخلال السنوات العشر الماضية، زاد عدد سكاننا بنسبة ٢٦ في المائة. ويبلغ معدل النمو السنوي للسكان ١,٣ في المائة، وارتفع متوسط العمر المتوقع بمقدار ٤,٦ سنوات إلى ٧٤,٢ عاماً حالياً. وانخفضت معدلات الفقر بمقدار عشرة أمثال، وانخفض معدل البطالة بمعامل قدره ٣,٥ مرة ليصلا إلى المعدلين الحاليين البالغين ٥,٣ في المائة و ٥ في المائة.

ولا تزال السياسة السكانية تشكل أولويتنا الوطنية. ولذلك، وضعنا برنامجاً حكومياً جديداً بشأن السكان والتنمية

السكاني، فسيكون بوسعنا تنفيذ التنمية المستدامة بحق وعلى نحو لا يقتضي السباق في زيادة معدلات النمو الاقتصادي إلى ما لا نهاية. وإذا ما تمكنا من وقف زيادة النمو السكاني، فإن شأن ذلك أن يمكننا من تحسين الحالة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان والحد من النزاعات الإقليمية ووضع حد لخسارة التنوع البيولوجي، وحماية الأطفال وتحسين القدرات الطبية، وكفالة الأمن الغذائي، وتخفيض معدلات الوفيات والحد من معدلات الهجرة، فضلا عن التخطيط الرشيد لمستقبلنا على الصعيد الوطني والإقليمية والعالمية.

وربما يكون هذا، بطبيعة الحال، التحدي الأكبر الذي نواجهه نحن الجنس البشري على هذا الكوكب. وربما كان هذا التحدي أكبر من تغير المناخ ومن النزاعات الدولية، بل وأكبر من الفقر، ما دام الحد من النمو السكاني يلقي بآثاره على تلك التحديات جميعا. وعليه، فإنه يمثل التحدي الرئيسي الذي يؤثر بشكل مباشر على جميع التحديات الأخرى التي نواجهها.

ولذلك أرى أن الوقت قد حان لأنعيد توجيه تركيزنا العالمي ونفتح أعيننا على التحدي الرئيسي لكي نجعل من الحد من عدد سكان العالم هدفا رئيسيا للمنظمة. وفي ذلك السياق، يمكننا أن نواصل العمل بالتأكيد على التصدي للآثار العديدة الناجمة عن زيادة نمو السكان. وإنني على استعداد لتقديم المساعدة المتواضعة في ذلك الجهد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد أندريس بيبالغس، المفوض الأوروبي للتنمية في الاتحاد الأوروبي.

السيد بيبالغس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. ستنشر النسخة الكاملة من هذا البيان في الموقع الشبكي للدورة الاستثنائية، وفي الموقع الشبكي لبعثة الاتحاد الأوروبي.

من ١,١ في المائة، فإن ذلك يعني اكتظاظ كوكبنا بالسكان على مدى القرن الماضي. ونتيجة لذلك، يجب أن يواصل مجتمعنا الصناعي النمو، ليس بهدف الحفاظ على معدل نسبة ١,١ في المائة فحسب، ولكن في مستوى أعلى من ذلك بكثير لكي نكون قادرين على التصدي لمسألتي المساواة الاقتصادية والتنمية. ونتيجة لذلك، نجد أننا نواصل تلويث محيطاتنا وغلافنا الجوي ومدننا، وصولا إلى تلويث نوعية حياتنا نفسها في نهاية المطاف.

وفي منطقتي، جزر المحيط الهادئ تنسم البلدان بقلة عدد السكان عموما. ومع ذلك، فإن في المنطقة نفسها العديد من البلدان ذات الكثافة السكانية المرتفعة. ونظرا لأن العديد من تلك البلدان توجد في بيئات هشة من الجزر المرجانية، فإن ارتفاع الكثافة السكانية يشكل ضغطا على شبكات إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي ونظم إدارة النفايات الصلبة الحالية، علاوة على أنه يتسبب بمخاطر بيئية وصحية شديدة. وحين تجتمع المسائل المتعلقة بالحجم والنقل، فإن ذلك يؤدي بنا في نهاية الأمر إلى مشاكل سكانية فريدة على المستويات الاجتماعية والزراعية والثقافية والاقتصادية والبيئية، بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بالسلع الأساسية. وعليه، فإننا نواجه أيضا - تماما مثل البلدان الكبيرة المجاورة لنا - تزايد الضغوط الناشئة عن زيادة نمو السكان.

وبينما يمكننا العمل على مدار الساعة في تحليل مختلف جوانب الاستجابات الدولية لزيادة عدد السكان، فإن ذلك لن يعدو عن كونه دوامة مفرغة ريثما نواجه المسألة السكانية نفسها في نهاية المطاف. ولطالما تساءلت عن السبب الذي يمنعنا من القول صراحة: نحن بحاجة إلى التصدي لزيادة السكان، وإلا فستحل بنا جميعا كارثة عالمية. فإذا تمكنا من وقف زيادة النمو السكاني، فإن ذلك سيؤدي إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وإذا ما تمكنا من وقف زيادة النمو

والفتيات والفتيان والمسنين والشباب، وخصوصا الفئات الأكثر ضعفاً، وبالتالي، أسهم في الحد من أوجه عدم المساواة. ومن الواضح أن التنمية وحقوق الإنسان مترابطتان. ونحن ملتزمون بالمضي قدماً نحو اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في السياسات الإنمائية للاتحاد الأوروبي. وإن أوجه عدم المساواة المستمرة هذه تواجهها الفئات التي تتعرض للتمييز على أساس السن أو نوع الجنس أو العرق أو الأصل الإثني أو الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية أو الحالة الاجتماعية أو التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية، بما في ذلك عن طريق استمرار القوانين التمييزية أو تطبيق القوانين بطريقة محففة وتمييزية.

نحن نظل ملتزمين بتعزيز مجمل حقوق الإنسان وحمائتها وإعمالها، والتنفيذ الكامل والفعال لمنهاج عمل يبيح، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ونتائج مؤتمراتها الاستعراضية، بما في ذلك حقوق الصحة الجنسية والإنجابية. إن تعزيز وضمان الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الشاملة، وتوفير التثقيف الشامل القائم على الأدلة فيما يخص السلوك الجنسي للإنسان، بما يتفق مع الاحتياجات الفردية وتطور القدرات، أمر بالغ الأهمية. ومن شأن ذلك تحسين صحة الأم والوليد والطفل، فضلاً عن الحصول على خدمات تنظيم الأسرة، واتباع أساليب منع حمل حديثة ذات جودة، والتقليل من خطر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

إن ديناميات السكان تعكس الفوارق الهائلة والاتجاهات المتنوعة في العالم، بما في ذلك ظهور فئات عمرية ذات احتياجات خاصة. ويجب معالجة الديناميات السكانية وتسخيرها من خلال اتباع سياسات مراعية للمنظور الجنساني تقوم على الحقوق، فضلاً عن الاستثمار في رأس المال البشري. وتشكل الهجرة، بما في ذلك الهجرة الداخلية، فرصة وتحدياً للتنمية على حد سواء. حيث أن للهجرة آثاراً اقتصادية واجتماعية

يرحب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بعقد هذه الدورة الاستثنائية التي تتيح فرصة فريدة للتأمل في التقدم المحرز منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة في عام ١٩٩٤، وللنظر بصورة شاملة في العديد من التحديات المتبقية إلى ما بعد عام ٢٠١٤ في جميع الجوانب المتعلقة ببرنامج عمل القاهرة والمرتبطة بمسائل التنمية وحقوق الإنسان.

ويوفر الاستعراض العالمي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية فيما بعد عام ٢٠١٤ - بما اتسم به من تركيز قوي على حقوق الإنسان وإجراء البحوث القائمة على الأدلة الكافية - دليلاً مقنعاً على مدى أهمية حقوق الفرد وقدراته بوصفهما قوة دافعة في جميع مجالات التنمية. وهو يوفر - جنباً إلى جنب مع وثائق الأمم المتحدة التي تم إعدادها مؤخراً - رؤية كلية للحكومات تمكّنها من إبداء الإرادة السياسية اللازمة للتصدي للتحديات والتحديات القائمة.

وبالرغم من أن تحسّينات كبيرة قد تحققت، فإن التقدم المحرز ما يزال جزئياً وغير كاف وغير متساو. ولا يمكننا أن نتوقع إحراز التقدم في مجال التنمية دون تعزيز حقوق الإنسان وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين بوصفها شروطاً أساسية لتحقيق التنمية المستدامة بطريقة منصفة وشاملة للجميع.

وما فتئ الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يواصل على مدى العشرين عاماً الماضية تعزيز حقوق الإنسان، ومكافحة التمييز، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك في التصدي لجميع أشكال العنف الجنساني التي تنتهك حقوق النساء والفتيات وتلحق بهن الضرر بالعديد من السبل. وقدّمنا على الصعيد نفسه، دعماً كبيراً لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في مجالات مثل التعليم والخدمات الصحية ومياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، الأمر الذي عاد بالنفع على الملايين من النساء والرجال

ونحن نقرب من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإنني أعتقد أنه يجب علينا توضيح التعاريف المشتركة، مثل الحقوق الجنسية والإنجابية. لقد سعى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين عام ١٩٩٥ إلى ترسيخ تلك الحقوق. كما أكد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي عقد في القاهرة في وقت لاحق أن الحقوق الأساسية للمرأة تشمل حق النساء في التحكم في حياتهن الجنسية وأمومتهم، دون الخضوع لأية قيود أو عنف، وتمتعهن بحرية اتخاذ قراراتهن بأنفسهن. وعلى هذا الأساس، تريد فرنسا ضمان تأكيد تلك الحقوق على المستوى الدولي، وضرورة أن تنص القوانين الوطنية عليها.

ومن أجل تحكم المرأة في اختيار حياتها، يجب أن تكون متعلمة ومستنيرة بحيث تعرف كيف تختار. ويجب أن تكون على دراية بمختلف وسائل منع الحمل المتاحة، وتحصل عليها من دون عوائق. وبالتالي، تقترح فرنسا في إطار خطة التنمية لفترة ما بعد ٢٠١٥، حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وتدعم كل الجهود الرامية إلى إتاحة التعليم للفتيات وللبنات. وعندما تكون هناك عودة إلى الفكر المحافظ وعصور الظلام، فإن الطريق طويل، والفترة التي ستمتد فيها المرأة بحق الدفاع عن نفسها، لا تزال بعيدة المنال.

إن فرنسا تريد مواصلة الانخراط في الأمم المتحدة من أجل تحقيق المساواة الحقيقية، مما سيمكن النساء في النهاية من التحكم في حياتهن ومصيرهن. وإذا تمكنا من القيام بذلك، فإننا سنكون قد مضينا بمجتمعاتنا في اتجاه مجتمع مستدام يتسم بالعدالة والحرية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة لمعالي السيد جون أسيلبورن، وزير الشؤون الخارجية والأوروبية ووزير الهجرة واللجوء لدوقية لكسمبرغ الكبرى.

السيد أسيلبورن (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): يمثل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبرنامج عمله، خطوة أساسية

وبيئة كبيرة على بلدي المنشأ والمقصد، فضلا عن المهاجرين أنفسهم. وينبغي لجميع الدول تحسين تنظيم الهجرة القانونية، وضمان تمكن المهاجرين من ممارسة كامل حقوقهم الأساسية.

وفي الختام، يؤكد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء من جديد أنه يتعين مواصلة تنفيذ مبادئ وأهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين، جنبا إلى جنب مع الإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذها، خلال فترة ما بعد عام ٢٠١٤، مع التركيز على الثغرات التي تم تحديدها خلال المؤتمرات الاستعراضية، وضرورة أخذها بعين الاعتبار عند صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة لمعالي السيدة باسكال بوستار، وزيرة الدولة لحقوق المرأة في الجمهورية الفرنسية.

السيدة بوستار (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ليس لدى ٢٠٠ مليون امرأة إمكانية الوصول إلى وسائل منع الحمل. وتجري عشرون مليون حالة إجهاض طوعية كل عام في ظروف غير آمنة وتؤدي إلى وفاة ٠٠٠٥٠ امرأة، غالبا ما يتركن الكثير من الأطفال اليتامى. وتتأثر ثمانية ملايين من هؤلاء النساء جراء المضاعفات وحالات عدوى مميتة حقا نتيجة عمليات الإجهاض غير المأمونة تلك. ويمثل ذلك معاناة لهؤلاء الآلاف من النساء اللاتي يدفعن ثمنا باهظا جدا مقابل حرية أن يكون لهن السيطرة على أبداهن. كما يمثل ذلك عنفا إضافيا على أولئك النسوة المنتميات إلى أكثر الفئات فقرا في المجتمع. قبل مائتي عام في فرنسا، في يوم من أيام أيلول/سبتمبر من عام ١٧٩١، صاغت امرأة، هي أوليمب دو غوج، إعلان حقوق المرأة والمواطنة. ونظرا لاهتمامها بمعاناة النساء اللاتي ولدن أطفالا غير شرعيين، فإنها طالبت بضرورة اعتراف الآباء بهم، بحيث لا يجبر إجحاف همجي النساء على إخفاء الحقيقة.

التأكيد على ذلك. وتمشيا مع الأهداف الإنمائية للألفية وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، يجب أن نواصل العمل في اتجاه حصول الجميع وعلى قدم المساواة على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية دون تمييز أو وصم بالعار. ولا بد من ضمان إدماج هذه الخدمات في السياسات الوطنية والنظم الصحية الوطنية. ويشمل ذلك خدمات تنظيم الأسرة، وتوفير الوسائل الملائمة لمنع الحمل، والوقاية والعلاج من الأمراض المنقولة جنسياً، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وصحة الأمهات والأطفال، والتثقيف الجنسي.

تؤيد لكسمبرغ هذه المبادئ في برنامجها الخاص بالتعاون الثنائي. وقد نشرت هذا العام استراتيجيتها القطاعية الجديدة في مجال الصحة، التي تؤدي فيها الصحة الجنسية والإنجابية في جميع أشكالها دوراً أساسياً، فهي من ركائز التغطية الصحية الشاملة. وأود أن أؤكد مجدداً اليوم من هذا المنبر على استمرار الالتزام السياسي والمالي لحكومتنا من أجل التنفيذ الشامل لبرنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية وإدماجه في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد برونو رودريغز باريا، وزير خارجية جمهورية كوبا.

السيد رودريغز باريا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): بعد عشرين عاماً من اعتماد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، برهنت أهمية البرنامج على أنها لا يرقى إليها شك. وغالباً ما كان النمو السكاني في العالم يحدث في البلدان النامية. ومع ذلك، فإن الثروة العالمية أكثر تركيزاً في البلدان الصناعية. وكان للأزمة الشاملة الناشئة في البلدان المتقدمة النمو تأثير أقوى في البلدان النامية، التي تؤوي معظم سكان العالم وفيها معظم الفقر الموجود في العالم.

إلى الأمام. ووجدت مواضيع حساسة لكنها أساسية لتنفيذ مسائل التنمية المستدامة أخيراً المكان الذي تستحقه في الخطة الدولية. إن لكسمبرغ تحترم وتنفذ مبادئ وتوصيات برنامج العمل على مستوى السياسات الوطنية وسياساتها المتعلقة بالتعاون في مجال التنمية والعمل الإنساني.

ولكن بعد مرور ٢٠ عاماً على مؤتمر القاهرة، فإننا لا نزال بعيدين عن الأهداف التي حددناها لأنفسنا. وأثني على تقرير الأمين العام (A/69/62) بشأن إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي يفسر بوضوح لماذا تظل تلك المبادئ مهمة للغاية. ومن هذا المنطلق، فإن لكسمبرغ تدعم دمج توصيات واستنتاجات هذا الاستعراض التنفيذي في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي ينبغي أن تقوم على مبادئ حقوق الإنسان والكرامة والمساواة للجميع.

إن التنمية المستدامة لن تكون ممكنة من دون الأخذ في الاعتبار الديناميات الديمغرافية والصحية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، والتعليم، وحركات السكان والتوسع الحضري، وكذلك الحكم الرشيد والمساءلة المتبادلة. ويشكل القضاء على الفقر هدفاً رئيسياً، ولكن يجب أن يكون عادلاً وشاملاً. إن العالم الذي نريده لفترة ما بعد ٢٠١٥ هو عالم خال من كل وصمة عار وتمييز، حيث يتساوى الجميع ويتمكن كل شخص من ممارسة حقوقه الأساسية. ويشكل تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، عنصرين أساسيين لا بد من تعزيزهما. للأسف، وبعد مرور ٢٠ عاماً على مؤتمر القاهرة التاريخي، تستمر معاناة النساء والفتيات الشديدة من التمييز ومن انتهاك حقوقهن، وعدم تكافؤ الفرص، وأعمال العنف، الخ. لقد آن الأوان لوضع حد لذلك.

وبالمثل، فقد حان الوقت لضمان حصول كل طفل على التعليم الابتدائي والثانوي الجيد، وضمان انتقاله في سوق عمل تحكمه سياسات وبرامج حماية اجتماعية. وقد حققت الأهداف المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية قدراً ضئيلاً من التقدم. يتعين

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جيرد مولر، الوزير الاتحادي للتعاون الاقتصادي والتنمية في جمهورية ألمانيا الاتحادية.

السيد مولر (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب ألمانيا ترحيباً حاراً بهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. فبعد ٢٠ عاماً، ما زالت التوصيات الواردة في برنامج عمل مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية ذات صلة كما كانت من قبل. يعيش المزيد والمزيد من الناس على كوكبنا، وبحلول منتصف هذا القرن سيصل عدد السكان إلى أكثر من ٩ مليارات. وهم يكبرون في السن وأكثر تنقلاً. هذه الدينامية السكانية تشكل تحدياً كبيراً للتنمية المستدامة.

أود أن أشكر الأمين العام على التقريرين الواضحين جداً (A/69/62 و A/69/122) اللذين عُرضا على الجمعية العامة اليوم.

إن مضاعفات الحمل والولادة، ولا سيما في البلدان النامية، هي من الأسباب الأكثر شيوعاً للوفاة بين الشباب والفتيات. أودت هذه المضاعفات في عام ٢٠١٣ بحياة حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ امرأة في جميع أنحاء العالم. وما زالت ٢٠٠ مليون امرأة في البلدان النامية لا تتاح لهن إمكانية الوصول إلى الوسائل الحديثة لتحديد النسل. ولا تزال هناك فتيات ونساء يُرغمن على الزواج. وتعاني النساء من العنف وتشويه الأعضاء التناسلية. ولا يمكننا ولا يجوز لنا أن نقبل بذلك. إن ما ندافع عنه هو المساواة بين الجنسين وعدم العنف - ليس حبراً على ورق بل في واقع الحياة؛ وهذا ما نكافح من أجله. لذلك، قدّمت ألمانيا ٤,٣ من مليارات الدولارات على مدى السنوات العشرين الماضية للمساعدة في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

الكرامة الإنسانية مقدسة. هذا يعني أنه يجب الامتثال لحقوق الإنسان. يجب أن تصبح المساواة بين الجنسين حقيقة

يتسم النظام السائد في العلاقات الدولية بالظلم وعدم المساواة. وتتسع الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وبين الأغنياء والفقراء. إن ملايين من البشر، لا سيما في بلدان الجنوب، الذين يقعون ضحايا للجوع والأمية، لا تتاح لهم إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية والسكن اللائق. ويحرمهم الفقر من الحصول على الحياة الكريمة. يمكن أن تختفي البشرية بوقوع انفجار في جزء صغير فقط من الترسانات النووية الضخمة، التي يشكل وجودها في حدّ ذاته تهديداً خطيراً. تنهب البلدان الغنية على كوكبنا الموارد غير المتجددة وتفرض أنماطاً في الإنتاج والاستهلاك لا يمكن أن تدوم، مما زاد من حدة تغير المناخ، الأمر الذي يهدد الحفاظ على الأنواع.

لقد ضمنت الثورة الكوبية لشعبها ممارسة جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الصحة الجنسية والإنجابية، الذي يشمل تنظيم الأسرة، والتتقيف الجنسي، وإضفاء الشرعية على الإجهاض والمساواة بين المرأة والرجل. وتواصل المبادئ الأساسية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلد إيلاء أهمية خاصة على الحقوق الجنسية والإنجابية لمجموع السكان والديناميات الديمغرافية، مع إيلاء اهتمام خاص لحفز معدل الولادات والاستجابة للشيخوخة السكانية.

إن تنفيذ البرنامج الوطني لمتابعة اتفاقات القاهرة واستراتيجيتنا الوطنية ككل بشأن السكان يتأثران بشدة بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي يرقى إلى مستوى الإبادة الجماعية، والذي واصلته وفاقمته الإدارات الأمريكية المتعاقبة ضد الشعب الكوبي. ونؤكد من جديد تصميمنا على مواصلة ترجمة التزامنا ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى واقع بعد عام ٢٠١٤، وتوافق آراء مونتفيدو بشأن السكان والشيخوخة، الأمر الذي يشكل معلماً على طريق بلوغ الأهداف والغايات المعتمدة في القاهرة.

يرجع إلى حد بعيد إلى الضغوط الديموغرافية والتعدين وبعض الممارسات الزراعية التقليدية. ولا يزال المجتمع الغيني يعاني من معدلات كبيرة من انعدام المساواة بين الجنسين.

واستناداً إلى البيانات التي أتاحتها التعداد الديمغرافي لعام ١٩٩٤ واستعراض عام ٢٠١٤، فإننا نعتقد بأن عدد سكان غينيا قد زاد بـ ٨ ملايين نسمة. وهذا يعني بأنه ليس بوسعنا إيجاد حلول دائمة لمشاكلنا المتعلقة بالأمن الغذائي، والبيئة، والصحة، والحد من الفقر وبطالة الشباب والعنف الجنساني، من دون حل مشاكلنا الديموغرافية. عموماً، فإننا نتطلع إلى المستقبل بكثير من الأمل والصفاء والعزم، إن المجتمع الغيني يشهد اليوم نقلة نوعية. حيث يتحسن وضع المرأة، وتصبح مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أكثر فعالية، وكذلك خدمات الرعاية الصحية، فيما يتعلق بالصحة الإنجابية، التي يستفيد منها عدد متزايد من النساء. ويذهب المزيد من الأطفال، والفتيات على وجه الخصوص، إلى المدرسة. وأنا مقتنع بأننا شرعنا في إطار تحديد أهدافنا الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية، في مسار جديد للتنمية المستدامة.

لكن سيكون من الصعب تحقيق تلك النتيجة، إذا لم نستثمر في الشباب، وفي تنظيم الأسرة وبناء المدن المستدامة، ويجب علينا تعزيز الروابط الموجودة بين المدن والريف. وتتطلب الأسر وأساليب الحياة ذلك. كما يتطلب ذلك الاستثمار أن نأخذ في الاعتبار ديناميات السكان في كل مستوى من مستويات التنمية، وسنكون أكثر فعالية إذا حظينا بالمزيد من الدعم من جانب المجتمع الدولي، عن طريق شركائنا في التنمية. أخيراً، فإننا نخطط علماً بأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، لا يتعامل فقط مع المخاوف التي ناقشتها، بل يشدد على جوانب أخرى، مثل الحد من الفقر، وحاجة البلدان إلى اتخاذ إجراءات من أجل الاستفادة من الفوائد الديموغرافية، والحكم الرشيد، وحماية

واقعة، ويجب ضمان الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. تدعم ألمانيا برنامج عمل القاهرة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

لمعالي السيد سيكو تراوري، وزير التخطيط في جمهورية غينيا. السيد تراوري (غينيا) (تكلم بالفرنسية): في هذا البيان الموجز، أود أن أهنئ معالي السيد سام كوتيسا على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة والعشرين، المخصصة للسكان والتنمية. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأتقدم بخالص الشكر إلى المجتمع الدولي، الذي أثبت حقاً تضامنه مع غينيا استجابة إلى تفشي الإيبولا الذي يجتاح بلدي.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به قبل قليل ممثل أوغندا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

وفيما يتعلق بقضايا السكان والتنمية، أود أن أقول إن بلدنا قد أحرزت تقدماً كبيراً في السنوات القليلة الماضية. ومن بين أمور أخرى، أصبحنا أكثر إدراكاً لأهمية المسألة السكانية داخل الأسرة، وفي الواقع داخل المجتمع الغيني بأسره، وفي جميع الإجراءات التي تتخذها الدولة، مدعومة بقوة من المجتمع الدولي. بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة. لقد تم تحقيق نتائج مشجعة، مما يدعونا إلى مضاعفة جهودنا ليس فقط لتعزيز الإنجازات التي تحققت، ولكن في المقام الأول للتعامل مع المؤشرات الاجتماعية والديموغرافية، التي تتميز بما يلي:

تمثل النساء ٥٢ في المائة من سكان غينيا، وأغلبهن أميات وفقيرات؛ و ٤٥ في المائة من مجمل السكان دون سن ١٥ عاماً. وتموت ثمان نساء أثناء الولادة كل يوم، بمعدل ٧٢٤ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة. وتعرض ٩٦ في المائة من النساء لتشويه أعضائهن التناسلية. لقد حدثت هجرة داخلية كبيرة لكن غير معترف بها كما يجب، مع تسارع وتيرة التعمير منذ عام ١٩٨٤ والتزوج المصاحب لذلك، مما يجرم المناطق الريفية من سكانها النشطين اقتصادياً، وتدهور البيئة الذي

خلال عام ١٩٩٥ وخطة عمل بشأن السكان والتنمية في عام ١٩٩٥، بما يتفق مع برنامج عمل المؤتمر حتى عام ٢٠١٥.

ويتمثل موقف جامايكا، فيما يتعلق بعملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ في إعادة التأكيد على برنامج العمل الذي اعتمد في القاهرة في عام ١٩٩٤، وضمان تنفيذ الإجراءات الأساسية التي لم تستكمل بعد. إننا لا نؤيد إعادة التفاوض بشأن الاتفاقات القائمة في النص. ومن دواعي سرورنا، إسهامنا في الدراسة الاستقصائية العالمية لاستعراض برنامج العمل في فترة ما بعد عام ٢٠١٤، وقدرتنا على الإفادة بأننا قد حققنا تقدما كبيرا فيما يخص تنفيذه. إننا نشيد بعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي ساهم بشكل كبير في عملية الاستعراض في جامايكا. ولا يزال الصندوق يعمل من دون كلل على المستوى القطري، لبلوغ الأهداف التي حددها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

وكشف الاستعراض بأن جامايكا أحرزت تقدما فيما يخص أكثر من ٨٠ في المائة من ١١٠ مسألة وردت في الدراسة الاستقصائية. وتباينت الإنجازات بين وضع وتنفيذ السياسات والتشريعات اللازمة لتطوير البنية التحتية وتحسين وصول ومحتوى نظم تقديم الخدمات وتعزيز القدرات البحثية وتحسين أهمية وقابلية الأبحاث للتطبيق. وشكل تعزيز الشراكات بين الوكالات الحكومية وبين الوكالات والمجتمعات المحلية، وبين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، إنجازا رئيسيا آخر.

خلال الفترة قيد الاستعراض، حققت جامايكا إنجازات في مجال الحد من النمو السكاني وحالات الحمل بين جميع الفئات في سن الإنجاب، بمن في ذلك المراهقين. وسجل انخفاض أيضا في حالات انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل؛ وعدد الوفيات الناجمة عن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ومن دواعي سرورنا تحقيق تقدم فيما يخص الحد من وفيات الرضع والأطفال والأمهات. وسهل

البيئة، وإتاحة بدائل لتمويل التنمية، والنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. ونظرا لجميع تلك الأسباب، فإننا ندعم أهداف برنامج المؤتمر الدولي للسكان خلال فترة ما بعد عام ٢٠١٤.

وفي الختام، يتعين علينا التذكير في عالمنا المتغير، بأننا نبذل جهودا في مواجهة التحديات التي تقابلنا. ويتعين علينا إعادة التفكير في مكانة أفريقيا ودورها في العلاقات الدولية. وسيمكننا ذلك من تحديد إسهام القارة في بناء إطار جديد قائم على التنمية المستدامة، يمكن أن يستمر في إطاره برنامج المؤتمر الدولي للسكان في أن يكون مصدر إلهام لنا جميعا، كما قال الأمين العام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد آرنولد نيكولسون، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والتجارة في جامايكا.

السيد نيكولسون (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري المشاركة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. إن جامايكا ملتزمة التزاما راسخا بإقامة شراكة عالمية توفر إطار عمل شامل ومتكامل لتحسين جودة حياة شعوب العالم. وبالتالي، يتعين على برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، إعطاء الأولوية لتنمية وحماية رأس المال البشري؛ وتسهيل الاستقرار الاقتصادي، والتنافسية وتوفير مناصب العمل، وتعزيز القدرة على التكيف البيئي، والقيام بالاستجابات الملائمة لتغير المناخ.

ومن دواعي شرف جامايكا إدراجها ضمن مجموعة مختارة من الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة للسكان والتنمية. لقد كنا أيضا في طليعة السياسات السكانية والإنمائية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بوصفنا أول بلد في منطقة البحر الكاريبي يضع سياسة سكانية وطنية، نقحت

للجميع. وفي ذلك المؤتمر، أقررنا بالارتباط بين أنشطتنا اليومية واستخدام الموارد الطبيعية، وحالة البيئة ووتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وجودتها. وأدركنا أيضاً أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ينبغي أن يكونا من الأولويات العالمية وأن قدرة المرأة على الوصول إلى الخدمات والحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية هي حجر الأساس في تمكينها، لا من منظور حقوق الإنسان فحسب، ولكن كعنصر أساسي للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر واستقرار النمو السكاني. وباختصار، فقد اتفق العالم على أن المسألة السكانية لا تتعلق بإحصاء عدد السكان فحسب، بل والتأكد من أن كل فرد له اعتبار.

لقد أحرزنا تقدماً كبيراً في مجالات عدة خلال السنوات العشرين الماضية. ومع ذلك، قد يكون التقدم غير متكافئ وبطيء ولا سيما بالنسبة للنساء والفتيات. ولتصعيد وتيرة التقدم، من الأهمية بمكان زيادة التركيز على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات. وبرامج تنظيم الأسرة، والخدمات الصحية للأمهات، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ونشر المعلومات والتثقيف، أمور غير مكلفة نسبياً إلا أن فوائدها واضحة للمجتمع ككل. واقتصادياً، فإن عائد الاستثمار يمكن أن يصل إلى ١٥٠ دولاراً لكل دولار ينفق.

وأيسلندا ملتزمة تماماً بمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ولدينا فرصة ثمينة في عام ٢٠١٥، عندما نحدد التزاماتنا ونعتمد خطة جديدة للتنمية. والوفاء بالوعود التي قطعت في القاهرة يجب أن يكون من بين الغايات والأهداف المتفق عليها. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر أننا نرحب بالتقرير الأخير للأمين العام المتعلق بالاستعراض العالمي لمؤتمر السكان والتنمية ونؤيده باعتباره إسهاماً أساسياً في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ذلك كله، الوصول الشامل لخدمات صحة جيدة وبتكاليف معقولة، بما في ذلك في مجال الصحة الإنجابية، وتنظيم الأسرة، والصحة الجنسية، إلى جانب الاستفادة من التعليم الابتدائي والثانوي. إننا نعمل أيضاً في إطار الإنصاف والمساواة الجنسانية، وتمكين المرأة، مع الهدف بشكل عام إلى الحد من الفقر.

وإننا نوصي بضرورة أن تكفل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تركيزاً أقوى على التنمية المستدامة كإطار للسياسة السكانية والأنشطة البرنامجية من خلال مواصلة التركيز على خفض الخصوبة بين المراهقين والشباب؛ والحد من وفيات الرضع والأطفال والأمهات ومن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وضمان إدماج شيخوخة السكان في كل سياسات التنمية وخططها وبرامجها. وعلاوة على ذلك، ينبغي إيلاء الانتباه لنمو وتوزيع السكان وارتباطه بالتحضر والسياسات والخطط المعنية بتغير المناخ. وفي رأينا أيضاً أنه يجب أن تدرج حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية في جميع السياسات والخطط والبرامج التي تعالج القضايا السكانية.

وجامايكا ستبقى ملتزمة بمواصلة العمل مع المجتمع الدولي لإقامة شراكة عالمية أكثر فعالية من أجل التنمية. فلننهض معاً بتحدي تشكيل خطة إنمائية من شأنها أن تحدث التغيير وتؤمن رفاه شعوبنا حقاً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد غونار براغي سفينسون، وزير الخارجية في جمهورية أيسلندا.

السيد سفينسون (أيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): كان المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة خطوة رائدة. إذ كانت تلك هي المرة الأولى التي نجتمع فيها كدول ذات سيادة من أجل معالجة الآثار المترتبة على تزايد سكان العالم واتفقنا خلالها على تدابير ملموسة لإيجاد عالم أكثر مساواة واستدامة

في مجال الصحة، فإن معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يبلغ ٢,٧ في المائة، وهذا المعدل ثابت منذ عام ٢٠٠٣، ومع ذلك، ثمة زيادة طفيفة في نسبة المتضررين من النساء. وبغية مكافحة هذه الآفة، يتوفر العلاج المضاد للفيروسات العكوسة والاختبارات مجاناً لجميع الأشخاص الذين يعيشون في جيبوتي بغض النظر عن الجنسية. وتم تخفيض معدل وفيات الرضع من ١٤٠ لكل ١٠٠٠ ولادة حية إلى ٩٠ في عام ٢٠١٠. وانخفضت نسبة وفيات الأمهات من ٧٤٠ إلى ٣٠٦ وفيات لكل ١٠٠٠٠٠ في الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠١٣. وإذ أقف هنا اليوم، يجري تطبيق آلية التأمين الصحي الشامل.

وعلى الصعيد الاقتصادي، وفي حين أن جيبوتي لا تملك موارد طبيعية، فلديها أصول قيمة تتمثل في موقعها الجغرافي الاستراتيجي ومواردها البشرية. والأرباح من قطاعي الميناء الدولي والاتصالات السلكية واللاسلكية تستخدم لفائدة السكان، بعد أن قرر رئيس الجمهورية إعادة توزيع العوائد الاقتصادية لهذين القطاعين، خصوصاً، لمساعدة من هم في أمس الحاجة إليها. وفي هذا الصدد، فقد أُطلقت في عام ٢٠٠٧ المبادرة الوطنية للتنمية الاجتماعية، فضلاً عن صندوق التضامن الوطني الممول بأموال عامة، تحت رعاية وزير الدولة للتضامن الوطني. ويجري تنفيذ الاستراتيجيات الاجتماعية التي تستهدف أشد الفئات فقراً، وخاصة في المناطق الريفية. وصندوق التضامن مكلف أيضاً بالتصدي للتحديات التي يواجهها الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة وكبار السن.

وتمكين المرأة ركيزة من ركائز رؤية ٢٠٣٥ التي تنبثق من المبادرة الوطنية للتنمية الاجتماعية. ونسعى لتنفيذها في إطار السياسة الجنسانية الوطنية التي اعتمدت في عام ٢٠١١. وعلاوة على ذلك، اتسع نطاق تنظيم الأسرة خارج إطار القطاع الطبي ليتبع الوزارة المسؤولة عن شؤون المرأة، التي أشرف

أود أيضاً أن أشيد بصندوق الأمم المتحدة للسكان ومديره التنفيذي لريادتهما وعملهما المهم في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر. وأيسلندا تفخر بدعم جهود الصندوق، وبخاصة من أجل القضاء على الممارسات الضارة ضد النساء والفتيات، مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وناسور الولادة، التي يمكن القضاء عليها بسهولة إذا ما قدم المزيد من الدول الأعضاء الدعم لعمل الصندوق.

نحن لسنا بحاجة إلى التزامات أو مفاوضات أو كلمات جديدة. ويتعين علينا الوفاء بما وعدنا به في القاهرة - وأن نفعل ذلك ليس من منطلق الذكاء فحسب، ولكن لأن تلك الوعود تتعلق بإنجاز حقوق الإنسان الأساسية لكل واحد منا. علينا التأكد من أن كل شخص له اعتباره.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة حسناء بركات داوود، وزيرة النهوض بشؤون المرأة في جمهورية جيبوتي.

السيدة داوود (جيبوتي) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض الوضع في جمهورية جيبوتي فيما يتعلق بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. فهذا المؤتمر يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لجمهورية جيبوتي حتى أن وزير الصحة لدينا يرافقني هنا اليوم. فيما يتعلق بالمساواة واحترام حقوق الإنسان، ولكي تحقق جمهورية جيبوتي أهداف التكافؤ المحددة على الصعيدين القاري والعالمي، فقد طبقت نظام الحصص من أجل سد الفجوات القائمة في هذا المجال. واليوم، يحق لنا أن نفخر، في جملة أمور، لكون رئيس المحكمة العليا لدينا امرأة. وفيما يتعلق بالتعليم، وهو محاني وإلزامي للجميع حتى سن ١٦ سنة، هناك مساواة تامة في التعليم الابتدائي، في حين أنه لا يزال هناك عمل ينبغي القيام به بالنسبة للتعليم الثانوي.

السيدة بيشوب (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): إن النساء والأطفال هم من يتحمل وطأة التزاوج المتزايدة العنف والأزمات الإنسانية التي طال أمدها في شتى أنحاء العالم. وهناك أدلة مقلقة على أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يستهدف النساء والأطفال وخطف الفتيات وبيعهن واغتصاب النساء والأطفال بشكل ممنهج. وقد مضى ١٦١ يوماً منذ اختطفت جماعة بوكو حرام في نيجيريا ٢٧٣ فتاة لذهابهن إلى المدرسة. وهناك تقارير تفيد بأن أولئك الفتيات يجري بيعهن.

والاستهداف العنيف للنساء والفتيات أثناء التزاوج؛ والاتجار بالنساء والأطفال؛ وزواج الأطفال بسبب الفقر وانعدام الأمن؛ وارتفاع معدلات الحمل المبكر؛ وتزايد معدلات إصابة الفتيات في سن المراهقة بفيروس نقص المناعة البشرية، كلها أمور لا تحتل على الإطلاق. ويتأتى كل ذلك بينما تواجه المعايير العالمية الأساسية التي تحمي حقوق النساء والفتيات بالتحديات والطعون.

وفي وقتنا هذا، فإن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية واستعراضاته اللاحقة ما زال موضوع الساعة مثلما كان قبل ٢٠ عاماً. ويجب أن نحمي التقدم الذي أحرزناه. ونؤكد من جديد التزامنا بتنفيذ برنامج العمل بالكامل. ويجب أن نعمل معاً من أجل النهوض بحقوق النساء والفتيات وعدم السماح بتآكل تلك الحقوق.

وأستراليا لن تحيد عن ذلك الالتزام في الداخل وفي منطقتنا وخارجها على حد سواء. وفي منطقتنا، وخلال السنوات العشرين الماضية، انخفضت معدلات وفيات الأمهات بنسبة ٥٠ في المائة، لكننا مازلنا نواجه تحديات. وتفيد تقارير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إلى أنه في جنوب آسيا، فإن واحدة من كل خمس فتيات تتزوج قبل سن الخامسة عشرة، وفي جنوب وشرق آسيا، فإن واحدة من كل

برئاستها. وفي هذا السياق، يجري حالياً وضع استراتيجية لتنظيم الأسرة بغية إيلاء الأولوية للنتائج الديموغرافية كأدوات لتنمية البلد.

ولا يسعني أن أحتتم ملاحظاتي دون الإشارة للحملة التي يشنها النساء والرجال في جيبوتي منذ قرابة ٣٠ عاماً بهدف القضاء على العنف ضد المرأة، وخاصة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وهذه المعركة تقودها السيدة الأولى، التي تشمل جهودها عقد عدد من المؤتمرات الإقليمية والدولية في جيبوتي والسعي إلى توافق الآراء بين الزعماء الدينيين.

وبفضل ذلك العمل الموضوعي، فإن الختان الفرعوني، أكثر الأشكال وحشية في تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، لم يعد يمارس في جيبوتي.

وفيما يتعلق بسياساتنا الوطنية بشأن الهجرة والعنف والأمن، فإنها لا يمكن أن تقوم إلا على أساس برامج العمل الدولية، مثل ذلك الذي تقوم عليه الدورة الاستثنائية هذه، وبرامج العمل الإقليمية، على المستوى المتوسط. ويسعد جيبوتي أن تكون طرفاً في جميع الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيجاد)، وفي هذا السياق، فإننا نقوم بتنفيذ السياسات الإقليمية، وخاصة بالنسبة للسكان والتنمية. و (إيجاد) قد اعتمدت استراتيجية بهذا الشأن.

لذلك، فإن جمهورية جيبوتي، جنباً إلى جنب مع البلدان الأخرى، ستشارك بشكل فعال في الجهود المبذولة، على الصعيدين الإقليمي والدولي، لمتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤، من أجل ضمان مستقبل أفضل لشعبنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة جولي بيشوب، وزيرة خارجية أستراليا.

الدراسة يمكنهن الحصول على فرص وظيفية أفضل، والمشاركة في مجتمعاتهن وقيادتها وأن يصبحن عوامل قوية للنمو والتنمية والسلام والأمن.

وقد وضعت استراليا معياراً لبرنامجها للمساعدات، حيث تلتزم بشرط تركيز جميع أنشطتها الإنمائية بنسبة ٨٠ في المائة على الأقل على المساواة بين الجنسين. وأستراليا لديها أيضاً سفيرة للنساء والفتيات خصيصاً، هي السيدة ناتاشا ستوت ديسبويبا، عضو مجلس الشيوخ السابقة. وأستراليا ضمن حفنة من البلدان التي لديها داعية على مستوى السفراء مكرسة للعمل على الصعيد الدولي من أجل تغيير التوجهات بشأن دور المرأة وقيمتها وإسهامها في شتى أنحاء العالم.

وإنني أؤكد مرة أخرى التزام استراليا بحقوق النساء والفتيات، والتزامها بالعمل على حماية تلك الحقوق وتعزيزها والنهوض بها في أستراليا وكل منطقتنا وفي جميع أنحاء العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سودنومزوندي إرديني، وزير السكان والتنمية والحماية الاجتماعية في منغوليا.

السيد إرديني (منغوليا) (تكلم بالإنكليزية): باسم حكومة منغوليا ومثلينا، أود أن أعرب عن خالص امتناني لتنظيم هذه الدورة الاستثنائية بشأن تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤. وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن التقدير والتأييد لتقرير الأمين العام بشأن إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤ (A/69/62) والتقارير المفهرس الذي أعدته الدورة السابعة والأربعين للجنة السكان والتنمية (A/69/122).

خلال السنوات العشرين الماضية، بذلت منغوليا، ولا تزال تبذل، كل جهد ممكن لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

١٠ فتيات تصبح حاملاً قبل بلوغها سن السادسة عشرة. ومضاعفات الحمل هي أحد الأسباب الرئيسية لوفاة الفتيات والشابات في البلدان النامية، والعنف ضد المرأة أصبح آفة عالمية.

وحماية المرأة من العنف، والنهوض بالتمكين الاقتصادي للمرأة ودعم دورها القيادي في الأسرة والمجتمع وقطاع الأعمال وعلى الصعيد السياسي، كلها أولويات في أستراليا ودولياً على السواء نشارك في تنفيذها من خلال دبلوماسيتنا ومساعدتنا. ونحن عازمون على ضمان تكريس المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في خطة التنمية ما بعد عام ٢٠١٥.

وتسعى أستراليا لحماية وتعزيز حقوق النساء والفتيات في كل الحالات، بما في ذلك الحالات الإنسانية والتراعات. ونحن نعمل مع صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل تقديم خدمات تنظيم الأسرة وخدمات الدعم الأخرى. وقد شاهدت توزيع الإمدادات الخاصة بصحة المرأة عندما زرت تاكلوبان في الفلبين بعد إعصار هايان في العام الماضي. رأيت بنفسني الأثر الإيجابي لدعمنا للمرأة. وهذا يؤكد التزامنا بصحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة، بما في ذلك من خلال برنامج المساعدات التي نقدمها.

وفي مناقشة مجلس الأمن يوم الجمعة الماضي بشأن العراق (انظر S/PV.7271)، أعلنت أن أستراليا سوف تقدم مليوني دولار أخرى لصندوق الأمم المتحدة للسكان لكي يواصل عمله لحماية النساء والفتيات في العراق. ولا بد أن نلتزم جميعاً بضمان حماية النساء والفتيات العراقيات ودعمهن. يجب أن تكون حياة النساء والفتيات خالية من العنف. وينبغي أن يمارسن بحرية حقوقهن في اتخاذ الخيارات بشأن أجسادهن والخصوبة والصحة. وينبغي كفاءة الوصول الآمن للفتيات إلى التعليم. فالفتيات اللواتي يلتحقن بالمدارس ويوظبن على

وقد وافقت في الاجتماع الوطني الرفيع المستوى بشأن السكان والتنمية، الذي نظم في منغوليا في عام ٢٠١٣، في أعقاب المؤتمر السادس لآسيا والمحيط الهادئ، على إعلان أولانباتار، الذي أصبح وثيقة من الوثائق الرسمية التي تسترشد بها جهودنا لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتمكين المرأة وزيادة مشاركتها في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومكافحة العنف القائم على نوع الجنس.

وقد أحرزنا تقدماً كبيراً نحو تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ومع ذلك، لا يزال ثمة عدد من التحديات التي ينبغي التصدي لها. وعلى الرغم من التقدم المحرز في الحد من الوفيات النفاسية ووفيات الرضع، لا يزال يتعين علينا بذل المزيد من الجهد من أجل كفالة تحقيقنا لهذا الهدف. وتتطلب التغيرات في أنماط الحياة السكانية تحسين التخطيط الحضري والحد من الفوارق بين المناطق الحضرية والريفية. ومرة أخرى، نؤكد التزام بلدنا بمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وكذلك الإجراءات والتوصيات من أجل تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤، وتتعهد بتنفيذ برنامج العمل بفعالية. وسوف نبذل قصارى جهدها للحد من الفقر والبطالة، ومكافحة الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي وتقليل حمل المراهقات، التي تمثل أكبر التحديات التي تواجه بلدنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة نغوين ثي كيم تيين، وزيرة الصحة في جمهورية فييت نام الاشتراكية.

السيدة نغوين ثي كيم تيين (فييت نام) (تكلمت بالإنكليزية): يعرب الوفد الفيتنامي عن تقديره الصادق للأمين العام على التقارير الممتازة المقدمة إلى هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. نحن نقدر تقديراً عالياً التقرير بشأن إطار

وتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ونتيجة لذلك، حققت منغوليا أهداف الحد من وفيات الرضع وتحسين صحة الأم والحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وأول إنجاز كبير في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الذي أود ذكره هو دمج مسألة السكان والتنمية في وثائق التنمية الوطنية، بما في ذلك السياسة الوطنية للسكان، وبالتالي تحقق الدمج الكامل لحقوق الإنسان والحقوق الجنسية والإنجابية والأهداف الإنمائية للألفية على مستوى سياسة الدولة، وأصبح أساساً لاستراتيجيتنا للتنمية الوطنية الشاملة. وسياسة التنمية الخضراء، التي وافق عليها البرلمان مؤخراً، ترمي إلى الحد من تدهور النظام الإيكولوجي، وضمان مشاركة الجميع والحد من الفقر. ونجحت منغوليا أيضاً في إدخال التربية الجنسية الشاملة في التعليم الثانوي لدينا.

وحقق بلدي تقدماً كبيراً في وضع استراتيجيات وآلية تنفيذ بشأن التشريعات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والنهوض بالمساواة بين الجنسين وزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية على مستوى صنع القرارات. ويمكن أن نلمس التقدم في هذا المجال الأخير في عدد السياسيين من الإناث، الأمر الذي زاد بواقع ثلاثة أضعاف.

وبغية القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، صدر في عام ١٩٩٤ عدد من القوانين، مثل قانون الأسرة، وقانون مناهضة العنف المتزلي، وقانون حقوق الطفل وحماية الطفل.

في ٦ آذار/مارس ٢٠١٣، تعهد رئيس منغوليا بوقف العنف العائلي في بلدنا، الأمر الذي يمثل خطوة رئيسية وحسنة التوقيت في منع جميع أشكال العنف المتزلي ضد النساء والفتيات والقضاء عليه.

ونحن نعتقد أن لآثار المترتبة على الديناميات السكانية على المستويين الجزئي والكلبي تتطلب أيضا إدماج قوي في التخطيط الإنمائي على الصُّعد الوطنية والإقليمية والدولية، وأن التحديات الإنمائية التي ما برحنا نواجهها في العقود الماضية تحتاج إلى مزيد من المشاركة المنتظمة من جانب جميع أصحاب المصلحة في وضع وتنفيذ التدابير للتصدي لتلك التحديات، حيث القيادة والشراكة على الصعيد العالمي من خلال الأمم المتحدة لها أهمية بالغة.

أخيرا، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن خالص الشكر للأمين العام، ولجنة السكان والتنمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وسائر شركاء التنمية الذين قدموا الدعم لفيتت نام في مجال السكان والتنمية. ونتمنى اجتماعا مثمرا جدا للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ماكسين بامبلا أوميتا ماكلين، وزيرة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في بربادوس.

السيدة ماكلين (بربادوس) (تكلمت بالإنكليزية): لقد كان اعتماد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية نقطة تحول في تاريخ حقوق الإنسان وتمكين المرأة، والسعي لتحقيق التنمية المستدامة. للمرة الأولى، تسلم الغالبية العظمى من بلدان العالم بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا عندما يتم التمتع بحقوق الصحة الجنسية والإنجابية وحقوق الإنجاب، وعندما ينظر إلى المرأة على قدم المساواة ويتم تمكينها. هذه الوثيقة التاريخية، بالإضافة إلى الإجراءات الأساسية لمواصلة التنفيذ، لا تزال الأساس الذي يستند إليه وضع سياسات وطنية ودولية سليمة وتقديمية بشأن السكان والتنمية. يجب إيلاء الأولوية لمواصلة تنفيذ برنامج العمل في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

والآثار الناجمة عن تنفيذ برنامج العمل واضحة في بربادوس. وقد شهدت العقود الأخيرة تناقص حجم الأسرة وزيادة مشاركة

العمل (A/69/62) والتقارير المفهرس للدورة السابعة والأربعين للجنة السكان والتنمية (A/69/122)، ملاحظين أن إطار العمل يتسق مع قرار الجمعية العامة ٢٣٤/٦٥ (٢٠١٠)، وغيره من الوثائق المعتمدة.

أحرزت فييت نام، خلال السنوات الـ ٢٠ الماضية، تقدما كبيرا على صعيد تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وإلى جانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدنا، تحسنت الحالة الصحية للشعب الفيتنامي تحسنا كبيرا، خاصة فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية. وقد انخفضت نسبة وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع تقريبا، وتم تقليص معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠. وانخفض معدل الخصوبة الكلبي بمقدار النصف، وارتفع معدل استخدام وسائل منع الحمل بنسبة ١٣ في المائة، في الفترة ٢٠١٣-١٩٩٤. كما أن فييت نام واحدة من عدد قليل من البلدان في جميع أنحاء العالم التي تتبع المسار الصحيح لتحقيق الهدفين ٤ و ٥ من أهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

في السنوات القادمة، وإلى جانب السياسات الرامية إلى حفز النمو الاجتماعي والاقتصادي والتنمية المستدامة والضمان الاجتماعي، ستركز حكومة فييت نام في برنامج عمل التنمية على الخطوات التالية. أولاً، ستضع القوانين والسياسات المناسبة التي تعالج مشاكل من قبيل شيخوخة السكان، والهجرة، والتوسع العمراني، واحتلال التوازن في النسبة بين الجنسين عند الولادة، والمساواة بين الجنسين. ثانياً، ستزيد من تعزيز نظام الرعاية الصحية لضمان حصول الجميع على الخدمات وحقوق الصحة الجنسية والإنجابية، ولا سيما بالنسبة للأشخاص الذين هم من الأقليات الإثنية والمهاجرين من الريف إلى الحضر. ثالثاً، ستوسع وتحسن نوعية خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الملائمة للشباب، بما في ذلك إدراج التثقيف الجنسي الشامل في المناهج الدراسية، فضلا عن تعليم المهارات الحياتية.

ويؤكد برنامج العمل على الدور الحاسم للتعاون الدولي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. والتعاون الدولي بالنسبة للبلدان النامية أمر لا غنى عنه. وعلى وجه الخصوص، تبرز بربادوس الحاجة الملحة المستمرة إلى تعزيز قدراتنا الإحصائية الوطنية، وهي عنصر حاسم في وضع السياسات العامة وتقييمها ورصدها. وتؤيد بربادوس المجتمع العالمي في التأكيد مجدداً، مرة أخرى، على التزامها بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن

لمعالي السيدة لي بن، وزيرة الصحة الوطنية ولجنة تنظيم الأسرة في جمهورية الصين الشعبية.

السيدة لي بين (الصين) (تكلمت بالصينية): يرحب الوفد

الصيني بتقرير الأمين العام بان كي - مون بشأن إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤ (A/69/62)، ونحن نؤيد البيان الذي أدلى به رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وفي رأي الحكومة الصينية، فإن مسألة السكان هي في نهاية المطاف مسألة إنمائية. ومنذ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عام ١٩٩٤، اتبعت الحكومة الصينية، واستناداً إلى ظروفها الوطنية، نهجاً متكاملًا في معالجة حجم السكان، ونوعيتهم، وتوزيعهم. وقد قمنا بتنفيذ برامج تنظيم الأسرة التي لها رقابة فعالة على نمونا السكاني المفرط. ونتيجة لذلك، تم دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسنت سبل معيشة الناس تحسناً ملحوظاً. وارتفع متوسط العمر المتوقع لدى الشعب الصيني من ٦٩ سنة في بداية التسعينات من القرن الماضي إلى ٧٥ سنة حالياً، كما حققنا هدفاً من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن وفيات الأطفال دون سن الخامسة قبل الموعد المحدد.

وبالمقارنة مع الحال قبل ٢٠ سنة، فقد شهد عدد السكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين تغييرات

المراة في قوة العمل الرسمية، وتأخير الإنجاب. وتقدم خدمات ذات جودة وشاملة للصحة الجنسية والإنجابية من خلال نظام الرعاية الصحية المجانية للمواطنين، وبالشراكة مع المنظمات غير الحكومية. تم تخفيض الاحتياجات غير الملباة من وسائل منع الحمل في صفوف السكان عموماً، وتسمح التشريعات بالإثناء المأمون لحالات الحمل. ويبلغ معدل الوفيات النفاسية ٠,٨ لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء. ويجري تنفيذ البرامج النشطة الرامية إلى الحد من حمل المراهقات، بالتنسيق مع إحدى المنظمات غير الحكومية، ورابطة تنظيم الأسرة في بربادوس.

إن برنامجنا الشامل ومتعدد القطاعات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز معززٌ بالأدلة، ومُراعٍ للفوارق بين الجنسين ومستند إلى حقوق الإنسان، وهو يتناول جهود الوقاية والعلاج والرعاية والدعم. إن العلاج المضاد لفيروسات للفيروسات العكوسة يعطى مجاناً لدى تقديم الخدمات للمواطنين. وأكثر من ٨٠ في المائة من المحتاجين إلى العلاج المضاد للفيروسات العكوسة يحصلون على هذا العلاج. وانخفضت معدلات الوفيات بسبب الإيدز بشكل حاد، ويجري الحفاظ عليها عند معدل أقل من ٥ في المائة. وقد تم الحفاظ على معدل انتقال العدوى من الأم إلى الطفل عند ٢ في المائة أو أقل على مدى السنوات الـ ١٠ الماضية.

وتؤكد بربادوس مجدداً التزامها بتمتع المرأة الكامل بحقوق الإنسان الخاصة بها. ونحن نسلّم بأنه على الرغم من التقدم الوطني الملحوظ في وضع المرأة، فإن تمكين المرأة هو أحد المسائل التي يجب أن نوليها الاهتمام دوماً.

إن العنف ضد المرأة، ولا سيما العنف المنزلي، هو البلاء الذي نحن نكافح.

وسنواصل العمل مع الرجال والنساء والفتيات والفتيان في الجهود الرامية إلى تشجيع الأعراف الاجتماعية الإيجابية، وإشراك الرجال والصبيان بوصفهم عوامل تغيير.

وكما هو الحال دائما، فإن الحكومة الصينية ستعزز التبادل والتعاون الدوليين في مجال السكان والتنمية، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وستقدم المزيد من الإسهامات في بناء بيتنا المشترك وتحقيق المستقبل الذي نصبو إليه. إن الصحة العامة تؤثر بشكل مباشر على الجميع. هناك الآن تفشي فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا الذي يعرض صحة السكان للخطر. وستواصل الحكومة الصينية تقديم الدعم للبلدان المعنية في مكافحة هذا الوباء. وأخيرا وليس آخرا، أود أن أعرب عن شكرنا لصندوق الأمم المتحدة للسكان على مساعدهم ومساهماتهم المستمرة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد سرتاج عزيز، وزير الخارجية ومستشار رئيس الوزراء للأمن القومي والشؤون الخارجية في جمهورية باكستان الإسلامية.

السيد عزيز (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نحن نثني على دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في تعزيز أهداف لجنة السكان والتنمية. تعود شراكتنا مع صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى عام ١٩٧١. ونجحنا معا في إنجاز سبعة برامج قطرية. ونشيد بصندوق الأمم المتحدة للسكان على دعمه الفني والمالي، ونقر أيضا بدور منظمات المجتمع المدني بوصفها جهات شريكة هامة.

وتحتل باكستان، التي يقدر عدد سكانها بنحو ١٨٥ مليون نسمة، المرتبة السادسة في قائمة أكثر بلدان العالم سكانا. وينمو سكان باكستان بمعدل يبلغ نحو ١,٩٥ في المائة، مما قد يجعل عدد سكانها يتجاوز الـ ٣٠٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، وتصبح أكثر البلدان اكتظاظا بالسكان في العالم. وفي بلد مثل باكستان، الذي يعاني من ندرة الموارد، يترتب على الانفجار السكاني آثار خطيرة بالنسبة للجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تحسين مستوى المعيشة وتوفير أسباب

هائلة، وأصبحت العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعامل السكان أمثن من أي وقت مضى. وفي ضوء ذلك، فإن الحكومة الصينية ستواصل تنفيذ روح برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومبادئه، والعمل من أجل تحقيق تفهم عميق للحالة الراهنة لتنمية سكاننا ودينامياتها وخصائصها، والحفاظ على نهج متكامل إزاء صنع القرار بشأن السكان والتنمية. وسوف نعطي المجال كاملا للدور الذي تضطلع به مختلف قطاعات المجتمع، ولا سيما المنظمات الاجتماعية.

وسوف نواصل متابعة السياسات الأساسية المتعلقة بتنظيم الأسرة والعمل تدريجيا على تعديل سياساتنا الإنجابية وتحسينها، بهدف تحويل عبء عدد السكان الكبير إلى مكاسب في شكل رأس مال بشري. وستزود المرأة الريفية بالخدمات، ولا سيما إجراء فحوصات سرطان الثدي. وسنقوم بتعجيل التوجه نحو تحقيق المساواة في حصول المهاجرين على الخدمات العامة الأساسية؛ وتعزيز قدرة الأسر من أجل التنمية؛ وتحسين نظام الضمان الاجتماعي؛ والتصدي لشيوخة السكان بفعالية؛ وهيئة بيئة مواتية لتحقيق التنمية المتوازنة والطويلة الأجل للسكان ولبناء مجتمع ميسور نسبيا.

فيما يتعلق بمواصلة تنفيذ إطار الإجراءات الرامية إلى متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد عام ٢٠١٤، أود أن أتناول النقاط التالية. أولا، ينبغي إعادة النظر مجددا في المشاكل والتحديات الجديدة في مجال السكان والتنمية. ثانيا، ينبغي لنا أن نواصل التمسك بأغراض برنامج العمل ومبادئه، وإدراج مسألة السكان في الخطة الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ثالثا، ينبغي لنا أن نستمر في زيادة الاستثمار في الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، وتمكين كل فرد في الحصول على الرعاية الصحية الإنجابية وخدمات تنظيم الأسرة. رابعا، ينبغي لنا أن نعمل معا من أجل إدراج مسألة السكان في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتقديم المزيد من الدعم للبلدان النامية.

المحليين. وعلى الصعيد الاتحادي، تقود وزارة الخدمات الصحية والتنظيم الوطنية جهود التنسيق فيما بين المقاطعات والتعاون على الصعيد الدولي. وعلى الرغم هذه الإنجازات، لا يزال التنظيم السكاني يشكل تحدياً كبيراً. ولا تزال هناك احتياجات لم تتم تلبيتها بعد تتمثل في ما لا يقل عن ٢٠ في المائة خدمات تنظيم الأسرة؛ وهناك تفاوتات كبيرة في الحصول على الخدمات بين سكان الريف والحضر، والأغنياء والفقراء. وتدرك الحكومة الحالية هذه التحديات والحاجة إلى استجابة شاملة على جميع المستويات.

في سياق موضوع الدورة الاستثنائية، وهو: ” متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، “ تود باكستان أن تبين ما يلي:

أولاً، نحن ملتزمون بالانتهاء من جدول الأعمال غير المكتمل المتعلق ببلوغنا للأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الحد من الوفيات النفاسية وتحقيق حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية. ثانياً، نحن مصممون على الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها باكستان في إطار شراكة ”تنظيم الأسرة في عام ٢٠٢٠“ وذلك للحد من الاحتياجات غير الملبّاة وزيادة معدل شيوع وسائل منع الحمل إلى ما لا يقل عن ٥٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. ثالثاً، نحن ملتزمون بكفالة حصول المرأة على خدمات الصحة الإنجابية، بما يتماشى مع دستور باكستان والالتزامات الدولية. ورابعاً، نحن ملتزمون بمعالجة احتياجات الصحة الإنجابية وصحة الأم في المجتمعات المحلية المتضررة من الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الإنسانية.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام باكستان الثابت ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والرؤية المعروضة في تقرير الأمين العام (A/69/62). وتؤيد باكستان أيضاً إدراج قضايا التخطيط السكاني ورفاه السكان على نحو بارز في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الراحة الأساسية لجميع قطاعات المجتمع. ويظل التخطيط السكاني من الأولويات بالنسبة لباكستان. لقد كان لباكستان دور ريادي في إطلاق برنامج السكان في منطقة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وركزت الحكومات المتعاقبة مواردها على إذكاء الوعي وتوفير الرعاية الصحية، وبناء القدرات وتشكيل تحالفات، من أجل التنفيذ الفعال لاستراتيجيات تنظيم السكان.

وتم اعتماد مجموعة تدابير الصحة الإنجابية، لتقديم خدمات تنظيم الأسرة ضمن الإطار الشامل للصحة الإنجابية عام ٢٠٠١. كما تم الإعلان عن سياسة سكانية وطنية واضحة سنة ٢٠٠٢. وتم إنشاء خطوط المساعدة الهاتفية على نطاق البلد من أجل تقديم المشورة للأشخاص المتزوجين. كما تم إدراج المحتويات ذات الصلة بالسكان والصحة في الكتب المدرسية. وسنّت تشريعات لحماية المرأة وتمكينها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عام ١٩٩٤، حققت باكستان تقدماً ملحوظاً في التخطيط السكاني والصحة العامة، وأود أن أسلط الضوء هنا على ما يلي. أولاً، تضاعف معدل شيوع وسائل منع الحمل ثلاث مرات من ١١,٨ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ٣٥ في المائة عام ٢٠١٣. ثانياً، انخفض معدل الخصوبة الكلي من ٥,٣ في عام ١٩٩٠ إلى ٣,٨ في عام ٢٠١٣. ثالثاً، انخفض معدل وفيات الأمهات من ٤٩٠ لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حيّ عام ١٩٩٠ إلى ٢٧٦ في عام ٢٠٠٧، خلال تلك الفترة. رابعاً، هبط معدل النمو السكاني من ٢,٦ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى ١,٩٥ في المائة في عام ٢٠١٣.

وتم نقل الرقابة الإدارية لبرنامج السكان إلى المقاطعات في عام ٢٠٠٣. وفي وقت لاحق، تم نقل المشروع ككل إلى المقاطعات من أجل المزيد من الكفاءة ومشاركة السكان

الأمثلة على ذلك برنامج الحكومة "أوروغواي تنمو معكم" Uruguay Crece Contigo، الذي يحقق نتائج ممتازة. وبفضل شمول خدماتنا الصحية الجنسية والإنجابية، التي تتراوح في بلدنا بين الإجهاض الطوعي إلى المساعدة الطبية على الإنجاب، ومن وسائل منع الحمل الجيدة المتاحة للجميع إلى التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، تمكنت أوروغواي من تحقيق الهدف 5 من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن الحد من الوفيات النفاسية بمقدار الثلثين.

ويصدر قوانين المساواة في الزواج والشراكات المدنية، شرّعنا المعاشرة والزواج بين شخصين من نفس الجنس، بغض النظر عن هويتهما والميل أو التفضيل الجنسيين لهما. وحسّنت أوروغواي أيضاً من حمايتها لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وعززت المساواة بين الأعراق والإثنيات من خلال قوانين وبرامج ترمي إلى إيجاد مجتمع أكثر استيعاباً للجميع، ولا سيما بالنسبة للسكان من أصول أفريقية والسكان الأصليين. وتواصل أوروغواي أيضاً تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني بصورة شاملة في جميع سياساتها العامة وفي المشاركة في الحياة السياسية وفي حكومة الدولة. ومن خلال القانون الجديد بشأن الهجرة واللوائح التنظيمية التي تنشأ عنه، ننفذ سياسات لتيسير عودة الأوروغوايين الذين يعيشون في الخارج.

وبالنسبة لجهودنا الرامية إلى تعميق التزامنا بالصكوك الدولية، أود أن أشير إلى الاجتماع الأول المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ للمؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي اعتمدنا فيه توافق آراء مونتيفيديو التاريخي. ويتجاوز ذلك الاتفاق برنامج عمل القاهرة في الاعتراف بالحقوق الجنسية واحترام الميول الجنسية والهوية الجنسية والتثقيف الجنسي الشامل وأهمية الخدمات الصحية الجنسية والإنجابية، بما في ذلك جميع المسائل المرتبطة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد لويس ألماغرو، وزير العلاقات الخارجية في جمهورية أوروغواي الشرقية.

السيد ألماغرو (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): تؤكد أوروغواي من جديد التزامها ببرنامج عمل القاهرة الذي اعتمده المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام ١٩٩٤ والذي وضع أهدافاً استشرافية. وفي هذا الصدد، نحن نعمل من أجل القضاء على أوجه اللامساواة الموجودة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مع التركيز بشكل خاص على الفئات السكانية الضعيفة والأشخاص الذين أنتهكت حقوقهم الإنسانية.

تلتزم أوروغواي التزاماً قوياً بالحد من الفقر والقضاء على الفقر المدقع، فضلاً عن تحقيق قدر أكبر من العدالة الاقتصادية والاجتماعية وبناء مجتمع يكون شاملاً للجميع ومتماسكاً قدر الإمكان، مع التركيز على استراتيجية الرئيس خوسيه موخिका من أجل أمن المواطنين والعيش القائم على التعاون. وقد خفضنا الفقر بمقدار الثلثين منذ عام ٢٠٠٤، حيث تراجع معدل الفقر من ٣٩,٩ في المائة إلى ١٢,٤ في المائة، والفقر المدقع من ٤,٧ في المائة إلى ٠,٥ في المائة. ومن أجل معالجة التصدي للفتاوت الاجتماعية، وضعنا خطة وطنية للطوارئ الاجتماعية والدخل ترمي إلى مساعدة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع ومساعدة أطفال المدارس وإلى رصد الأوضاع الصحية. وتشجع خطتنا للمساواة إمكانية حصول الجميع على مساعدة في الدخل والأمور الاجتماعية وإعادة هيكلة شبكة الأمان الاجتماعي لدينا.

وانخفض معدل الوفيات بين الأطفال الرضع من ١٢,٢ إلى ٨,٦ لكل ١٠٠٠ مولود حي. ومن أجل تحقيق ذلك، قمنا بتعزيز التغطية الصحية في القطاعات السكانية ذات الأولوية، مثل الأطفال والمراهقين والنساء الحوامل، ومن

السيد بايت (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): شكّل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة قبل ٢٠ عاماً معلماً هاماً في تعزيز حقوق الإنسان للجميع وحمايتها. وقد غيّر جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية تغييراً كبيراً الطريقة التي نعالج بها الصلات بين السكان وحقوق الإنسان والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة.

ولقد تم إنجاز الكثير وأمكن تحسين حياة أناس كثيرين من خلال تنفيذ جدول أعمال مؤتمر السكان والتنمية منذ عام ١٩٩٤، وكذلك من خلال الأهداف الإنمائية للألفية. وشكل جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أساساً صلباً للبرامج والمشاريع المشتركة المختلفة التي تهدف إلى تمكين النساء والفتيات ومكافحة الجرائم الجنسية وحماية الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية بوصفها جزءاً من حقوق الإنسان.

ومع ذلك، فإن العديد من الأشخاص ما زالوا يعيشون في سياق من انعدام المساواة ودون الأعمال التام لحقوقهم الإنسانية. وهناك عدد كبير جداً من النساء والشباب، ولا سيما في المجتمعات المحلية المهمشة، لا يزالون مستبعدين من وعود المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. إن أهداف الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والمساواة في فرص حصول الفتيات على التعليم ما زالت تبدو بعيدة المنال. وحماية حقوق الإنسان والاستثمار في الصحة والتعليم وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هي السبل الوحيدة الكفيلة بزيادة الفرص المتاحة للجميع. ويجب أن نقر بأننا لا يمكننا تحقيق التنمية المستدامة دون بلوغ تلك الأهداف أولاً.

وتعمل إستونيا بنشاط على تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين والتعليم، ونحن نقدر تقديراً عالياً تمكين النساء والفتيات وإشراك المرأة في منع نشوب الصراعات، والصحة الجنسية والإنجابية. ومنذ عام ٢٠١٠، وفرت إستونيا تمويلاً يزيد

بحياة وصحة الرجال والنساء والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية.

ومن المهم بصفة خاصة أن تشمل النظم الصحية توفير خدمات للنساء اللاتي يواجهن حالات حمل غير مرغوب فيها، حتى الحالات التي يكون فيها ذلك مخالفاً للقانون، بما أنه من واجب الدولة أن تقدم الدعم الكامل للجهود الرامية إلى الحد من الوفيات النفاسية وتوفير الخدمات في إطار يركّز على المساواة والحماية، فضلاً عن توفير الحماية الكاملة لحقوق الإنسان للجميع دون تمييز. كما ترأست أوروغواي الدورة السابعة والأربعين للجنة السكان والتنمية التي اعتمدت بتوافق الآراء قرارها ١/٢٠١٤، الذي يعيد تأكيد مبادئ برنامج عمل القاهرة ويتضمن التزاماً جديداً بمواصلة جعل الحقوق الإنجابية والصحة الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات في صميم السياسات المتعلقة بالسكان والتنمية.

إن تولّي بلدنا رئاسة كل من توافق آراء مونتيفيديو ولجنة السكان والتنمية يجعل أوروغواي في وضع ممتاز للمساعدة في تعزيز تعريفنا لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والنهوض بالسياسات العامة من منظور حقوق الإنسان، بحيث يشكل فيها السكان وحقوقهم نقطة التركيز الأساسية للتنمية المستدامة لشعوبنا. وفي هذا الصدد، نؤيد تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة (A/68/970)، والأهداف والغايات التي يحددها. وعلى الرغم من التحدي الذي تمثله بالنسبة لنا جميعاً، فإنها ستدفعنا إلى مواصلة العمل على توسيع نطاق الإنجازات التي حققناها وتكثيف كفاحنا المستمر من أجل المساواة واحترام حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. وبوسع الرئيس أن يواصل الاعتماد على دعمنا في هذا كله.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أورماس بايت، وزير خارجية جمهورية إستونيا.

١٩٩٤ وبرنامج عمله، الذي قدم تحدياً إيجابياً لجميع البلدان من أجل النجاح في تنفيذ أهدافه، اهتماماً خاصاً لقضايا السكان. في عصر لا تتضح فيه المسائل المحورية المتعلقة بالأشخاص، كفل ذلك أن ينتقل السكان بعد ذلك وإلى الأبد من مجرد رقم إحصائي إلى التأكد من أن كل شخص مهم. إنها خطوة جريئة نأمل ملتزمين بها تماماً اليوم.

لقد وفر برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الأساس والإطار للنهج المتمحور حول الإنسان في قضايا السكان والتنمية. وأوضح أن الكرامة وحقوق الإنسان الفردية كانت شروطاً مسبقاً ضرورية من أجل التنمية المستدامة. إن الإنجازات التي تحققت على الصعيد العالمي على مدى العشرين عاماً التي أعقبت ذلك كانت رائعة. وهي تشمل مكاسب في تدابير القضاء على الفقر، والمساواة بين المرأة والرجل، وصحة السكان، والعمر المتوقع، والتحصيل العلمي، ونظم حماية حقوق الإنسان.

وواصلت غيانا، من جانبها، تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بكل حماس. وقد استندنا إليه بشكل كبير في دفاعنا عن التنمية التي تتمحور حول الإنسان وسعيها إلى تحقيقها. وأعطينا الأولوية القصوى للقضاء على الفقر وبناء مجتمع يشمل الجميع عن طريق معالجة جميع أشكال عدم المساواة والاستبعاد. وقد تم استثمار مبالغ كبيرة أيضاً في توسيع تقديم الحماية الاجتماعية وخدمات الرعاية الصحية وتعزيزهما، بما في ذلك الرعاية الصحية الأولية.

وقد أولت حكومة غيانا اهتماماً خاصاً للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن طريق توفير تكافؤ الفرص بين النساء والفتيات، حتى يتسنى لهن الإسهام في جميع قطاعات التنمية الوطنية. ونواصل معالجة الاحتياجات الخاصة بالشباب، وكبار السن، والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة، الذين غالباً ما يكونون أكثر عرضة لسوء المعاملة والتمييز.

إجماليه على ١,٦٥ مليون يورو لعدة مشاريع وأنشطة دولية ترمي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، فضلاً عن مكافحة العنف الجنسي، بما في ذلك مختلف المشاريع ذات الصلة بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

خلال السنوات الثلاث الماضية، زادت مبالغ المخصصات المالية بنسبة لا تقل عن ١٠-١٥ في المائة سنوياً. وموّلت إستونيا هذا العام العديد من مشاريع المعونة الإنمائية التي تركز على الاحتياجات التعليمية للنساء والفتيات. وفي السنوات المقبلة، ستضطلع منطمتان إستونيتان غير حكوميتين بتنفيذ مشاريع في أفغانستان من أجل تحسين نوعية التعليم بخصوص الرعاية الصحية. وفي اليمن، بدأنا برنامجاً يهدف إلى خفض عدد حالات زواج الأطفال للفتيات من الأسر الأمية. وفي قيرغيزستان، تعمل منظمة إستونية غير حكومية على إذكاء الوعي بالصحة الإنجابية. تلك بعض الأمثلة على الكيفية التي نركز بها على تنفيذ جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

ينبغي أن تكون المبادئ والأهداف الواردة في جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية حجر الزاوية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الرامية إلى التصدي للتحديات الملحة في مجال القضاء على الفقر، وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة للجميع. وبوفائنا بالتزاماتنا، سنكون قادرين على مواجهة التحديات. فلنعمل باستمرار على الأهداف التي وُضعت في القاهرة قبل ٢٠ عاماً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة كارولين رودريغيز - بريكييت، وزيرة خارجية غيانا.

السيدة رودريغيز - بريكييت (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية): إن انعقاد الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة والعشرين يصادف الذكرى السنوية العشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقد أولى المؤتمر الهام المعقود في عام

على ذلك، فإن الرؤية الرئيسية ورسالة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية تحمل اليوم أهمية أكبر، ويجب أن تستمر في تنشيط جهودنا لوضع جدول أعمال إنمائي جديد.

لذلك تؤكد غيانا من جديد التزامها ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ونتائج استعراضه. ولا بد من التحلي بالقيادة والابتكار من أجل استدامة التقدم المحرز على طريق الاستقرار المبيّن في الإطار الحالي. ويجب التصدي لمسائل حاسمة الأهمية من أجل تمكين جميع الأشخاص من المساهمة في التنمية والاستفادة منها في عالم يتسم بمزيد من التكافؤ والاستدامة.

لقد أوضح استعراضنا ما نجح وبيّن الضرورات الملحة في هذا السياق الجديد من أجل وضع نهج منظم وشامل ومتكامل في القضايا السكانية. يشمل هذا النهج زيادة التركيز على رصد التقدم المحرز والإنجازات التي تحققت فيما يتعلق بالأهداف ذات الصلة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. من أجل سبعة بلايين نسمة يعيشون في عالمنا وللأجيال القادمة، وينبغي ألا نخفق في اتخاذ كل ما يلزم لضمان نجاح تلك الخطة في المستقبل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة داتوك سري روحاني عبد الكريم، وزيرة شؤون المرأة والأسرة وتنمية المجتمعات المحلية في ماليزيا.

السيدة روحاني (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): نيابة عن وفد ماليزيا، أود أن أعرب عن تقديرنا لرئيس الجمعية العامة، والأمين العام، والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والدول الأعضاء على التقرير الشامل بشأن تقييم حالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

تشاطر ماليزيا الرأي بأن الحالة الراهنة للسكان في العالم تشهد تنوعاً وتغيّراً لم يسبق لهما مثيل، ويتضح ذلك من الأنماط الجديدة للخصوبة والوفيات والهجرة والتوسع الحضري

ونحن نشعر بالفخر بشكل مبرر للمكاسب التي حققناها في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في غيانا، وخاصة بالنظر إلى القيود الكبيرة فيما يخص القدرات والموارد التي نواجهها في كثير من الأحيان. وتعزز ذلك التقدم بالتعاون مع الجهات الفاعلة المتعددة على جميع المستويات. وبما أن مطالب التنفيذ تتجاوز قدرة أي بلد يعمل بمفرده، تقدر غيانا قيمة هذه الشراكات وتتمنّ عالياً دعم شركائنا الإنمائيين ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للسكان.

وعلى الرغم من أننا قطعنا شوطاً طويلاً في تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فإن ذلك لم يكن خالياً من التحديات، وما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. إن زيادة الاستثمار أمر بالغ الأهمية لكي يتسنى بناء قدرات الشباب وتزويدهم بالمهارات اللازمة لتلبية متطلبات العمالة الحالية. إن التعليم المبكر والتعلّم مدى الحياة بالنسبة لأطفالنا ومراهقينا وشبابنا ومدى صلة تعليمهم بالحياة أمور مهمة لبناء الدولة.

وعلى غرار بلدان نامية أخرى كثيرة، فإن الهجرة الخارجية، مع ما لها من آثار وما تنطوي عليه من فرص، تشكل معضلة خطيرة لغيانا. ولقد شهدنا مباشرة واقع العلاقة المتبادلة المعقدة بين الهجرة الدولية والتنمية. ونواصل استكشاف المبادرات الملائمة لتيسير تداول الأدمغة، بما في ذلك من خلال الإسهام النشط من قبل الشتات في التنمية الوطنية.

في سياق العشرين سنة الماضية تلك، زادت الأخطار التي تهدد التنمية الشاملة والمستدامة في نطاقها وشدتها، بما في ذلك ما يهدد بيئتنا ومستقبلنا المشترك. وتبقى هناك ثغرات حرجة في التنفيذ. ونحن نتفق مع المنظور الواضح بأن فهم الآثار المترتبة عن الديناميات السكانية، بوصفها ركيزة وشرطاً أساسياً للتنمية المستدامة، هو أمر ذو أهمية مركزية. وبناء

في المائة في عام ٢٠١٣، بينما ارتفعت معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي من ٨٥,٨٥ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ٩١,١٢ في المائة في عام ٢٠١٣. وأولت حكومة ماليزيا اهتماما خاصا لتعليم المرأة. ويتضح ذلك في معدلات التحاق النساء للحصول على الدرجة الجامعية الأولى في الجامعات العامة التي كانت دائما أكثر من ٦٢ في المائة في الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٢. كما يسرني أن أبلغ بأنه من بين ٤١٥٧٣ من الطلاب الجدد للحصول على الدرجة الجامعية الأولى في السنة الدراسية ٢٠١٣-٢٠١٤ في الجامعات العامة، ٦٨,٠٢ في المائة من الإناث.

ووضعت حكومة ماليزيا خطة لزيادة معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة إلى ٥٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وبفضل الجهود التي بذلناها، فإن معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة قد ازداد من ٤٦,٨ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٤٩,٥ في المائة في عام ٢٠١٢، وإلى ٥٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٣. ومع دخول النساء الحاصلات على تعليم أفضل إلى القوة العاملة، حققت ماليزيا سياسة تولي المرأة لـ ٣٠ في المائة على الأقل من مناصب صنع القرار في القطاع العام. وأدى التنفيذ الاستباقي لتلك السياسة إلى زيادة النسبة المئوية للنساء اللاتي يشغلن مناصب صنع القرار في القطاع العام من ١٨,٨ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ٣٣,٧ في المائة في عام ٢٠١٣. وتم تحديد الهدف ذاته في عام ٢٠١١ بالنسبة للمرأة في مستويات صنع القرار في قطاع الشركات. وفي أعقاب تنفيذ تلك السياسة، ارتفعت نسب تمثيل المرأة في مجالس إدارة الشركات الاستثمارية الحكومية من ١٤ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ١٥,٣٤ في المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

وبفضل نظامها الصحي الممتاز، ما فتئت ماليزيا تتمتع بأدنى معدلات الوفيات فيما بين البلدان النامية، الذي كان ٤,٦ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان في عام

والشيخوخة. وسيؤدي استمرار هذه الاتجاهات السكانية وما يترتب عنها من نتائج إلى إتاحة فرص وطرح تحديات على حد سواء بالنسبة لصياغة وتنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ويسرني أن أفيد بأن ماليزيا حققت معظم أهداف وغايات برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ويجري تنفيذ سياسات وبرامج جديدة للاستجابة إلى تغير الظروف الاجتماعية - الاقتصادية والتحديات الناشئة بالنسبة للماليزيا لتصبح دولة متقدمة مرتفعة الدخل بحلول عام ٢٠٢٠.

إن عوامل التمكين الأساسية - مثل استقرارنا السياسي والخدمة المدنية التي تتسم بالكفاءة وبيئة اجتماعية يسودها الوثام والوحدة والقوة في التنوع، والقوة العاملة المتعلمة والمدرّبة، ووفرة الموارد الطبيعية والشراكات الفعالة مع الجهات صاحبة المصلحة والمنظمات غير الحكومية - أسهمت في نجاحنا في تحقيق برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية الأخرى. وأدى ذلك إلى الحد من الفقر بشكل كبير والمزيد من التوازن في المشاركة الاقتصادية وتوسيع نطاق تغطية الخدمات الأساسية على الصعيد الوطني، مثل الرعاية الصحية والتعليم.

وكانت برامج القضاء على الفقر فعالة للغاية في تخفيض معدلات انتشار الفقر من ٨,٧ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ١,٧ في المائة في عام ٢٠١٢. وخلال الفترة نفسها، انخفضت معدلات انتشار الفقر المدقع من ٢ في المائة إلى ٠,٢ في المائة. وكان الانخفاض في معدل الانتشار بسبب مبادرات القضاء على الفقر الشاملة للجميع التي كانت تهدف إلى تحسين الرعاية الاجتماعية العاجلة فضلا عن توفير فرص كسب الدخل لضمان الاستدامة.

وفيما يتعلق بالتعليم، زادت معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي من ٩٥,٠٥ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ٩٦,٥٩

ونفذ البرنامج الذي خصص لهذه المجموعة من خلال تخصيص مبلغ قدره ١٥,٧ مليون دولار في عام ٢٠١٢، و ٣,٢ مليون دولار في عام ٢٠١٤. واعتمدت حكومة ماليزيا النهج المختلفة لمعالجة المسائل المتعلقة بالصحة الإنجابية والمراهقين. وتطبيق السياسة الوطنية المتعلقة بالصحة الإنجابية والتثقيف الاجتماعي وخطوة عملها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ مهد الطريق أمام المزيد من سبل الوصول إلى التوعية بالصحة الإنجابية وتقديم المعلومات والخدمات للمراهقين والشباب.

وعلى الرغم من تحقيق معظم أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، نعمل بشكل متواصل على تقييم الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة، مثل شيخوخة السكان وانخفاض معدلات الخصوبة. وانخفض معدل الخصوبة الكلي في ماليزيا من ٢,٩ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٢,٢ في المائة في عام ٢٠٠٦، وإلى ٢,١ في المائة في عام ٢٠١٢. وكانت لانخفاض الخصوبة آثار عميقة على حجم وتكوين سكان البلد. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تحول كبير في الهيكل العمري وشيخوخة السكان التي ستحدد العرض من اليد العاملة في المستقبل. وإضافة إلى ذلك، في عام ٢٠١٣ بلغت نسبة المسنين في ماليزيا ٨,٦ في المائة من مجموع سكان البلد. وبحلول عام ٢٠٣٠، ستصبح ماليزيا ضمن فئة البلدان التي تعاني من الشيخوخة وسيشكل كبار السن أكثر من ١٥ في المائة من السكان. ويمكن النظر للشيخوخة من منظور الصحة والمنظور الاجتماعي الاقتصادي على السواء. وبالتالي ينبغي الشروع في سياسات وبرامج وخدمات شاملة من أجل كفالة رفاه كبار السن وتنفيذها.

وختاماً، أود أن أؤكد من جديد على أن ماليزيا ستدعم دعماً كاملاً جميع المداولات في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤.

٢٠١٢، مقابل ٤,٧ حالة وفاة لكل ألف نسمة في عام ٢٠١١. وفي عام ٢٠١٣، بلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة ٧٢,٦ عاماً للذكور و ٧٧,٢ للإناث، مقارنة مع ٧٠ عاماً للذكور و ٧٤,٧ عاماً للإناث في عام ٢٠٠٠.

وانخفضت بشكل مطرد في ماليزيا أعداد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. بيد أنه بالرغم من أن الوباء في بادئ الأمر غلبت عليه الإصابة عن طريق تعاطي المخدرات، كانت هناك زيادة في حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية نتيجة الاتصال الجنسي مع الجنس الآخر، وانتشرت تلك الظاهرة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً. وبغية التصدي للتحديات الجديدة، وضعت ماليزيا خطة استراتيجية وطنية معنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ٢٠١١-٢٠١٥. وتتضمن الخطة استراتيجية متعددة القطاعات تراعي تعرض الشباب لخطر الإصابة. وتوفر خط العلاج الأول بالمجان لجميع المرضى في المستشفيات والعيادات الحكومية، وتقدم الأنشطة التثقيفية والخدمات في مجال الصحة الإنجابية وتشجع على إجراء اختبار فيروس نقص المناعة البشرية من خلال الفحص والاستشارة الطوعيين.

وفيما يتعلق بسرطان الأعضاء التناسلية، فإن ماليزيا من أوائل البلدان في آسيا التي أدخلت برنامج تلقيح فيروس الورم الحليمي البشري للوقاية من سرطان عنق الرحم. وفي عام ٢٠١٠، خصص مبلغ ٣,٢ مليون دولار من أجل تنفيذ برنامج التلقيح لفتيات المدارس في سن ١٣ عاماً. ومنذ الشروع في تنفيذه في عام ٢٠١٠ إلى أيار/مايو ٢٠١٣، استفادت ٩٧٠ ٦٧٢ فتاة من فتيات المدارس من البرنامج. إضافة إلى ذلك، قدم برنامج آخر للتلقيح ضد فيروس الورم الحليمي البشري للنساء اللائي تبلغ أعمارهن ١٨ سنة اللائي فاتهن البرنامج الوطني للتلقيح ضد فيروس الورم الحليمي البشري.

مشاكل وتحديات يجب التغلب عليها، تستطيع الجمهورية الدومينيكية أن تشير إلى إحراز تقدم كبير مع هذا النهج الجديد. وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على التقدم المحرز في تحسين ظروف معيشة الشعب عامة، الأمر الذي ينعكس في مؤشرنا للتنمية البشرية، الذي ارتفع من ٠,٦٠ في عام ١٩٩٤ إلى ٠,٧٠ في عام ٢٠١٣، وهو يمثل تحسنا نسبته ١٠ في المائة خلال الفترة المشمولة ببرنامج عمل القاهرة.

وهذه مجرد البداية، لأننا ملتزمون بالاستثمار في شعبنا. هناك ثمانية وثلاثون دومينيكية تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ٢٩ عاما من أصل كل ١٠٠ دومينيكي، ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا لتمكين البلد من الاستفادة من هذه الأصول الانمائية الكبيرة التي يمثلها عائدنا الديمغرافي.

ومع ذلك، أود أن أشدد على شكوكنا حيال المنهجية التي يقاس بها الفقر، والتي تصنف الجمهورية الدومينيكية كأحد البلدان ذات الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط. ولكن الواقع هو أن قرابة ثلث سكاننا يعيشون في ظل ظروف غير مقبولة. وقياس الفقر على أساس الدخل أمر مشكوك فيه، وكذلك إطلاق صفة الفقر على الأسر التي تعيش على أقل من دولارين في اليوم، والفقر المدقع على الأسر التي تعيش على أقل من ١,٥٠ دولار في اليوم. وفي كلتا الحالتين، واستنادا إلى القوة الشرائية، فإن مسألة بضعة بنسات تشكل الحد الفاصل بين الفقر والفقر المدقع، وبين قابلية البقاء والموت جوعا. والشعور بالتفاوت الذي تولده الأرقام المعنية بالحد من الفقر حول العالم، بناء على تلك المقاييس، يخالف الشعور السائد بين الناس ومفاده أن أرقام النمو الاقتصادي، بغض النظر عن مدى الايجابية التي تبدو عليها، تتناقض مباشرة مع التوقعات وظروف المعيشة الحقيقية.

إن الحكومة والمجتمع الدومينيكيين ملتزمان التزاما راسخا بالقضاء على الفقر، مهما كان، وعلى دورات الاستبعاد وعدم

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أذكر الوفود أنه ما زال لدينا ٥٠ متكلمًا وأحنها على التقيد بالحد الزمني.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أندريس نافارو غارسيا، وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية.

السيد نافارو (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): أود أولاً أن أعرب عن امتناننا لهذه الفرصة كي نشاطر بعض الأفكار والملاحظات مع الجمعية. أود أيضا أن أعرب للأمين العام عن تنويعنا بقيادته للأمم المتحدة.

نحن نرغب في تسجيل ارتياحنا لتقرير الأمين العام (A/69/62) عن إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤، والتقرير المفهرس للنقاش التفاعلي للدورة السابعة والأربعين للجنة المعنية بالسكان والتنمية (A/69/122). وبالمثل، نرحب بنتائج توافق آراء مونتيفيديو، التي ستساهم في وضع أفضل خرائط طريق وطنية وإقليمية لمتابعة الالتزامات الواردة في برنامج عمل القاهرة إلى ما بعد عام ٢٠١٤.

إن اعتماد برنامج عمل القاهرة في عام ١٩٩٤ قد وسّع إطار حقوق الإنسان في الجمهورية الدومينيكية، وأثر على سياساتها العامة، وساعد في زيادة توعية مواطنيها تجاه المسائل المتصلة بالتنمية البشرية. فتأثيره بات ملموسا، لا سيما في دستور الجمهورية الدومينيكية، الذي تم إصلاحه في عام ٢٠١٠، وفي الرؤية التي تضمنتها استراتيجيتنا الإنمائية الوطنية لعام ٢٠٣٠.

والحقيقة أنه لو أخرجت هذه الحكومة في الجمهورية الدومينيكية شيئا، فلكان بالتحديد الفكرة التي تقضي بتمحور جميع السياسات العامة حول الأشخاص، وهو مفهوم تجري مشاطرته في هذا المنتدى على نطاق واسع. وبينما لا تزال هناك

الذين لن يضطروا إلى عبور الحدود بحثا عن هذه الخدمات، وسوف يساعد العاملين في مجال الرعاية الصحية في هاييتي على حد سواء، الذين سيكون بإمكانهم حينئذ متابعة تخصصاتهم في بلدتهم بالذات. بيد أن التعاون الدولي في هذه المجالات يواجه القيود على نحو متزايد بسبب التصنيف غير الملائم الذي أشير إليه آنفا، والذي يخفي الأوضاع الحقيقية التي يعيشها الناس.

ونؤمن إيمانا راسخا بأن التعليم هو أحد أفضل السبل لتحسين ثقة الناس بأنفسهم والقدرة على تحقيق إمكاناتهم، لا سيما الشباب منهم. وقد وقع المجتمع الدومينيكي مؤخرا ميثاقا وطنيا للتعليم الجيد، وهو أيضا ميثاق للشباب وتنميتهم، تمشيا مع أهداف برنامج عمل القاهرة. ويتمثل هدفنا في أن نكفل لجميع الأطفال والشباب في الجمهورية الدومينيكية الحق في الحصول على نوعية تعليم جيدة من خلال تنفيذ سياسات عامة شاملة، من قبيل تمديد اليوم المدرسي، وتوفير الوجبات المدرسية للجميع. كما أطلقت الحكومة مبادرة كوينسكوي إمبريزا كوتنغو - "بلدكم يبدأ بكم" - بغرض توفير التعليم والحماية لأطفال بلدنا في سن مبكرة وبزخم لم يسبق له مثيل. ويتمثل هدفنا في تمكين آلاف الأطفال من امتلاك القدرة على كسر حلقة الفقر التي تسبب لهم في سنواتهم الأولى سوء التغذية وأوجه النقص بجميع أنواعه. وقد شرعنا في تنفيذ خطة واسعة النطاق لبناء دور للحضانة ومراكز مجتمعية، بغية كفالة الحماية والرعاية لأطفالنا الصغار منذ البداية، إلى جانب توفير المساعدة لأسرهم في تنشئتهم.

من القاهرة إلى اليوم، شهد بلدنا تحقيق أوجه تقدم ملموسة في احترام المرأة والاعتراف بحقوقها، وإنجازات في مجال المساواة بين الجنسين وإمكانية الحصول على التعليم على جميع المستويات، وتحسن كبير في المساواة في فرص العمل للمرأة. بيد أنه، لا تزال هناك الكثير من المسائل المعلقة التي نعمل عليها. وتشمل تلك المسائل القضاء على العنف القائم

المساواة. لهذا السبب، نحن نعمل على إيجاد مجتمع يحصل فيه الجميع على الخدمات الصحية والتعليم. والحقيقة هي أنه في العاملين الماضيين، خطونا خطوات كبرى نحو كفالة الحصول الشامل والمجان على الرعاية الصحية ذات النوعية الجيدة، وهو حق للجميع غير قابل للتصرف. وأحد الأهداف الأساسية في هذا الصدد هو الحد من وفيات الأمهات النفاسيات والرضع. وتحقيقا لهذه الغاية، نستثمر بشكل كبير في تحسين وحدات التوليد والطب النسائي في جميع أنحاء البلد. ويمكننا القول إن جميع الولادات التي تسجل اليوم تحدث تقريبا في المستشفيات. وفي السنة الأولى لهذه الحكومة، كانت النتيجة انخفاضاً في معدلات وفيات الرضع والأمهات النفاسيات بنسبة ١٨ و ٤ في المائة على التوالي. وفي سنتنا الثانية، تسارع هذا الاتجاه، فبلغ التراجع نسبة ٢٤ في المائة بخصوص وفيات الرضع، ونسبة ١٢ في المائة بخصوص وفيات الأمهات النفاسيات.

ومع ذلك، ندرك أن لدينا الكثير من العمل للقيام به في مجال الحمل بين المراهقات. وتحقيقا لهذه الغاية، وبالتعاون مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، أطلقنا مؤخرا برنامجا يهدف إلى معالجة صحة المراهقات عموما، مع التركيز على الحد من وفيات الأمهات أثناء الحمل وأثناء النفاس. وهذا مثال على كيفية استطاعة التعاون الدولي أن يساعد على تعزيز متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

وثمة مثال آخر هو المبادرة المشتركة التي اطلقناها مع الاتحاد الأوروبي، ابتداء من هذا الشهر، لتقديم المساعدة إلى جارتنا جمهورية هاييتي. وبفضل التعاون الأوروبي، سيتم بناء ثلاث مستشفيات في مناطق من هاييتي أقرب ما تكون إلى حدودنا، بغية توفير العناية للقطاعات السكانية الضعيفة فيها. وسوف تركز هذه المستشفيات على توفير الخدمات في مجالات التوليد، والطب الداخلي، وخدمات الجراحة، وطب الأطفال. وبناء هذه المراكز الصحية سوف يساعد المرضى في هاييتي،

قادة العالم، بما في ذلك الأمين العام السيد بان كي - مون، للتأكيد من جديد على التزامنا بوضع حد لمأساة وفاة النساء والأطفال بسبب الأمراض التي يمكن الوقاية منها. ولذلك أيضا تعهدت كندا بمبلغ إضافي قدره ٣,٥ بليون دولار حتى عام ٢٠٢٠ لدعم تلك الجهود.

وفي ذلك السياق، قامت كندا ببناء توافق في الآراء بشأن تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية بوصفه الأساس للمساءلة في مجال المعونة. وتلك النظم حاسمة الأهمية في النهوض بصحة الأم والوليد والطفل لأنها توفر التدابير التي يمكن من خلالها تتبع التقدم المحرز، وأساسية بغية وضع سياسات مستنيرة بشأن ما هو مطلوب لإنجاز المراحل النهائية. كما يقدم تسجيل الأحوال المدنية للأطفال الهوية القانونية مما يساعدهم في إمكانية الحصول على الخدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم، وحمايتهم من الاستغلال وسوء المعاملة، وبمكثهم في وقت لاحق من حياتهم من أن يكون جزءا من الاقتصاد الرسمي. ونعتقد أن النظم القوية والفعالة لتسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية ستساعدنا في تحقيق التغيير التحويلي في جميع نواحي خطة التنمية المستدامة.

وأود أن أختتم بالإشارة إلى أن التوجيهات التي حددت في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لا تزال وثيقة الصلة اليوم. وستنعكس مواضيع برنامج عمل القاهرة في جهود كندا الرامية إلى كفالة وضع النساء والأطفال في صميم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

في هذا الربيع، شهدنا بشعور من القلق في لجنة السكان والتنمية بعض الوفود تختطف المؤتمر بتركيز المناقشات على بعض المواضيع الخلافية التي لا أمل في التوصل إلى حل توافقي معقول بشأنها. كان موقف كندا باستمرار داعما لبرنامج عمل القاهرة. وكفلت الحلول التوفيقية الأولية من جانب جميع الأطراف أنه يمكننا العمل معا بشأن ما اتفقنا عليه بدلا من عدم إحراز أي تقدم في خلافنا. تلك هي أولوية كندا

على نوع الجنس، وهو آفة مخزية ليس لها سوى استجابة وحيدة وهي عدم التسامح مطلقا.

هذا ملخص موجز للإنجازات التي حققها بلدنا حتى الآن بشأن جدول أعمال القاهرة، وهو أيضا جدول أعمالنا. إنه جدول أعمال يضع الشعوب واحتياجاتها أولاً ويضع السياسة والاقتصاد في خدمة الشعب، وليس العكس إطلاقا. ولا يمكن أن يكون هناك شك في أننا سنواصل العمل بلا كلل من أجل ضمان حقوق سكاننا وتحسين نوعية حياتهم وتحقيق التنمية القائمة على الاحترام والتسامح والتعايش السلمي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): مرة أخرى، أود أن أذكر الوفود بالتقيد بالوقت المحدد وهو ثلاث دقائق، إذ لدينا الكثير من المتكلمين الباقين.

أعطى الكلمة الآن لمعالي السيدة لين بيليتش، وزيرة الدولة للشؤون الخارجية في كندا.

السيدة بيليتش (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الرئيس على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة الجمعية العامة. ويسرني أن أكون هنا للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبرنامج عمله.

ومثل برنامج عمل القاهرة وقتنا تمكنا فيه من المناقشة - والأهم من ذلك، التوصل إلى حلول وسط، لإيجاد مجالات أو إجراءات تنفق جميعا على المضي قدما بها. كان وقتنا اتفقنا فيه على تناول مسائل السكان والتنمية بطريقة شاملة تضع رفاه الفرد في الصدارة. ذلك ما يشكل أساس عملنا بوصفنا هيئة جماعية: الاعتراف بالأهمية الأساسية لحياة كل إنسان والحقوق الأصيلة المحسدة في تلك الحياة. وبالنسبة لكندا، ذلك هو سبب تصدر صحة الأم والوليد والطفل أولوياتنا في مجال التنمية.

في وقت سابق من هذا الربيع، عقد رئيس وزراء كندا مؤتمر قمة إنقاذ كل امرأة وكل طفل في تورونتو الذي جمع

البلدان نموا - بناتج محلي إجمالي يزيد على ٦ ٠٠٠ دولار للفرد في عام ٢٠١٣. وانخفضت معدلات الوفيات النفاسية التي كانت تبلغ ٥٠٠ لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٩٠ إلى ١٣ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٢، وفي الوقت نفسه انخفض معدل وفيات الرضع من ٣٤ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي إلى ٩ لكل ١٠٠٠ مولود حي خلال الفترة نفسها. وظل معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في المديف دائما أكثر من ٩٨ في المائة خلال السنوات الثلاثين الماضية. وبموجب قانون العمل لعام ٢٠٠٨، كفلنا للأمهات العاملات إجازة أمومة مدتها ثلاثة أشهر بأجر كامل. ودأبت المديف على دفع أجر متساوي عن العمل المتساوي. وقد حققنا بالكامل خمسة من الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية ونسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق الأهداف الثلاثة المتبقية.

بيد أن قصة جزر المديف أبعد ما تكون عن الاكتمال. ولا تزال ثمة تحديات كبرى قائمة. وبينما أصبحت المسائل الناشئة أكثر وضوحا، لا تزال التحديات القديمة قائمة. والمساواة في توزيع الدخل كانت دائما تحديا مستمرا. وفي حين أن نساء المديف من بين أكثر النساء تحررا في جنوب آسيا، ويحظين بإمكانية الوصول دون عراقيل إلى العمل، والتعليم، والرعاية الصحية والحراك الاجتماعي، لكنهن يحظين بفرص محدودة في مجال التمكين الاقتصادي، والعنف القائم على نوع الجنس لا يزال يمثل تحديا.

لقد اعتمدت الحكومة سياسة عدم التسامح مطلقا بشأن العنف ضد المرأة. وتقوم الحكومة أيضا بعملية سن قانون المساواة بين الجنسين، الأمر الذي سيضع الإطار القانوني الذي يعالج جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتمت صياغة استراتيجية شاملة في مجال الصحة الإنجابية لتوفير الحصول في الوقت المناسب على الرعاية الصحية الإنجابية المناسبة وذات

في المفاوضات بشأن صحة الأم والوليد والطفل. لا يوجد موضوع أقل إثارة للخلاف. إنها مجرد مسألة بناء زخم سياسي من أجل الانتهاء من الجهود.

أمام الوفود الموجودة هنا الخيار إما باحتكار وقتنا في بعض المواضيع التي تبث الفرقة بيننا، على الصعيدين الدولي والمحلي، أو التركيز على الحوار البناء والأقل إثارة للجدل. وكندا شريك يرغب في بذل الجهود الرامية إلى تعزيز الأهداف المتعلقة بالأم والوليد والطفل. وبمكنا ونستطيع النهوض الآن بمصالح النساء والأطفال الذين يموتون بسبب الأمراض التي يمكن الوقاية منها. هل ستندمج الجمعية العامة إلينا في هذا الجهد؟

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة دنيا مأمون، وزيرة الخارجية في جمهورية جزر المديف.

السيدة مأمون (مديف) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تهانتي القلبية إلى جميع الدول الممثلة هنا اليوم التي تؤمن ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. واليوم يمكننا أن ننظر إلى عملنا بكل فخر ونعلم أننا أسهمنا في تحسين حياة شعوبنا ومجتمعنا العالمي للأمم.

وأود أن أشيد برئيس الجمعية العامة على عقد هذه الدورة الاستثنائية التاريخية المعنية بالسكان والتنمية. كما أود أن أعنتم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى الأمين العام على جهوده وقيادته، وأن أرحب بتقريره بشأن متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤ (A/69/62).

وجزر المديف هي قصة نجاح في مجال التنمية. في الثمانينات من القرن الماضي، كانت المديف ضمن الدول العشرين الأشد فقرا في العالم. والآن، هي بلد متوسط الدخل - والبلد الثالث الذي يتخرج من قائمة الأمم المتحدة لأقل

الاستعراض الإقليمي في المناقشات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

إنَّ أئمنَ مواردَ الأمةِ هي مواردها البشرية - مواطنوها - ولا سيما بالنسبة لدولة صغيرة مثل جزر المالديف، حيث الأصول الطبيعية محدودة. وبدون التنمية البشرية، فالتنمية المستدامة بعيدة المنال تماما. وإنما إذ نشرع في كتابة عهد جديد في قصة المالديف، نظل ملتزمين التزاما كاملا بمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وما زلنا ملتزمين تجاه شعبنا، وخاصة الشباب والنساء، وبتحقيق إمكاناتهم بشكل كامل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة هيليفي إينغستروم، وزيرة التعاون الإنمائي الدولي في السويد.

السيدة إينغستروم (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد السويد البيان الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

قبل ٢٠ عاما، اتفق ١٧٩ بلدا في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عُقد في القاهرة على خطة غيّرت الطريقة التي ننظر بها إلى الأسر ورأس المال. واتفقنا على أن للأطفال الحق في الطفولة. ولا ينبغي أن تُنَجَب الفتيات الصغيرات أنفسهن أطفالا أو أن يرغمن على الزواج. واتفقنا على أن هذا الأمر مسألة تتعلق بحقوق الإنسان. وأدى ذلك الاتفاق المميز إلى قدر من النتائج المذهلة، ولكن علينا أن نجدد التأكيد على الأهداف. لذلك نرحب بالنتائج التي توصل إليها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، بما في ذلك التقرير المتعلق بالاستعراض العالمي لمؤتمر السكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، والتقرير المفهرس للأمين العام (A/69/122). وينبغي إدراج برنامج عمل القاهرة في التقرير التجميعي الذي يعدّه الأمين العام بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

النوعية الجيدة. وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة إلى تعزيز التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي وتشجيع السلوكيات الصحية والمسؤولة.

تمثل تبيي احتياجات شباب البلد أولوية سياسة رئيسية من أولويات الحكومة. يمثل الأطفال والشباب نسبة ٤٤ في المائة من سكان المالديف. والبطالة، التي تؤدي إلى طائفة واسعة من التحديات مثل تعاطي المخدرات والجروح، الأمر الذي يشكل مصدر قلق بالغ للجمهور والحكومة الرئيس، فخامة السيد عبد الله يمين عبد القيوم.

وقد تم الإعلان عن مشاريع كبرى، مثل بناء مدينة للشباب، التي من المقرر أن تصبح مركزا رئيسيا للعمالة والابتكار، وتجري الخطوات العملية على قدم وساق لتحقيقها.

لدى جزر المالديف سجل حافل في صياغة السياسات القائمة على الأدلة الإحصائية. فقد أطلق قبل يومين التعداد الوطني للسكان، وعلى الرغم من انقضاء ثمان سنوات منذ التعداد الأخير الذي أجري في عام ٢٠٠٦. ومرة أخرى، سيؤدي التعداد الوطني للسكان دورا محوريا في تفهيم الصورة الحقيقية والراهنة للسكان واتجاهاتهم وخصائصهم الأخرى. وستكون هناك سابقة جديدة في التعداد الجديد حيث سيتم جمع البيانات والإحصاءات المتعلقة بالسكان المهاجرين، مما يمكن الحكومة من اتخاذ المزيد من التدابير لحماية وخدمة مصالح العمال المهاجرين، الذين تشير بعض التقديرات إلى أنهم يشكلون أكثر من ثلث السكان المحليين.

وتعتقد جزر ملديف أنه لكي تتحقق التنمية المستدامة من الأساسي أن يكون بالإمكان إعاشة السكان في العالم ضمن الحدود الإيكولوجية للكوكب، الذين يتمتعون بحقوق الإنسان الأساسية والكرامة والرفاه الاجتماعي - الاقتصادي. وفي هذا الصدد، ندعو إلى إدراج تقرير الأمين العام، ونتائج

اختيار الشريك الجنسي وفي اختيار من نتزوج، وحق الفرد في جسده. المسألة مسألة حقوق الإنسان. وأعني بذلك على وجه التحديد الحقوق التالية: الحق في الحصول على المعلومات، بما في ذلك حصول الجميع على التثقيف الجنسي الشامل؛ والحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، بما في ذلك الحق في أن يقرر بجرية أن يكون له أطفال أو لا، وتوقيت إنجابهم وعدددهم. والحصول على وسائل منع الحمل وعلى الإجهاض المأمون والقانوني. وحصول الجميع على الولادة المأمونة؛ والحق في اتخاذ القرارات المتعلقة بحق الفرد في جسده وحياته الجنسية، بما في ذلك الحق في أن يقرر ما إذا كان يريد الزواج ومتى ومن سيتزوج، بغض النظر عن الميل الجنسي؛ وكذلك الحق في أن يقرر إذا كان يريد ممارسة الجنس ومتى ومع من ممارسه.

ونحن بحاجة إلى توافق عالمي جديد للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد عام ٢٠١٤. يجب أن ندرج الصحة الجنسية والإنجابية باعتبارها حقوقاً للجميع ومن أجل مصلحة جميع الناس وكل المجتمعات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة سيسيليا باكا جونز، وزيرة التنمية الاجتماعية في إكوادور.

باكا جونز (إكوادور) (تكلمت بالإسبانية): لقد مضى عشرون عاماً منذ أن اعتمدنا برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة، ومن الواضح إن أشياء كثيرة قد تغيرت. ومع ذلك، لا تزال مسائل عدم المساواة والفقر من المسائل المعلقة على الصعيد العالمي. بالنسبة لجمهورية إكوادور، فقد كان دستور عام ٢٠٠٨ معلماً تاريخياً، حيث إنه يجسد الإرادة السيادية لشعب إكوادور من أجل تحويل الهياكل الاقتصادية والسياسية والقانونية وإعادة بنائها في البلد، ويحدد نظام التنمية القائم على الحقوق والعدالة والعيش

ويساور السويد قلقٌ بالغٌ إزاء انتهاكات حقوق النساء والفتيات، الأمر الذي ما زال يعاني منه كوكبنا. فلا يزال حوالي ٨٠٠ من النساء يلقين حتفهن كل يوم أثناء الحمل وعند الولادة. ويمكن الوقاية من ذلك بالحصول على وسائل منع الحمل، والولادة المأمونة، والإجهاض القانوني المأمون. فلنفكر في ذلك: ٨٠٠ امرأة يموتن يومياً - زوجة أحد ما أو أمه أو ابنته أو أخته أو صديقتها. ويمكن تجنب هذه الوفيات. وتتعرض واحدة من كل ثلاث نساء في العالم لانتهاك جنسي و/أو جسدي. ويعيش ما يقرب من ١٢٥ مليون امرأة مع آثار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ولكم أن تتخيلوا لو كان يتم قطع أعضاء ١٢٥ مليون رجل. كل ذلك يشير إلى حقيقة واحدة: أن النساء تتعرض للتمييز بشكل منهجي في كل مجتمع في العالم. وذلك أمر مرفوض طبعاً. متى سيتبين لنا بأنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة دون مشاركة فعّالة من ٥٠ في المائة من السكان؟

في الربيع الماضي، اعتمد ٢٦٠ برلماناً من ١٣٤ دولة بيان التزم ستوكهولم. وقد تعهد هؤلاء البرلمانيون، في جملة أمور، باحترام وحماية الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لجميع الأفراد - الأشخاص المغايرين جنسياً فضلاً عن المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية. ووعدوا بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، للقضاء على التمييز دون تفریق من أي نوع، ووضع حد أدنى للسن القانونية للزواج هو ١٨ سنة. وبينما نحن نتكلم، يسنّ أولئك البرلمانيون التشريعات في بلدانهم.

ويجب أن تتضمن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المساواة بين الجنسين بوصفها هدفاً قائماً بذاته، ومنظوراً جنسانياً متكاملًا في جميع أجزاء الخطة. يجب علينا أيضاً أن نضع أهدافاً محددة لكفالة الصحة الإنجابية والحقوق الجنسية. ويجب أن نشدد على كلمة "الحقوق" - في نهاية المطاف، الحق في

بين الجنسين والإعاقة والتنقل البشري والعلاقات بين الأجيال، والشعوب والقوميات.

وهذه الإنجازات ناجمة عن إرادة سياسية قوية وتضافر سياسات اجتماعية واقتصادية عامّة سليمة. لكنّها في المقام الأول نتيجة مبدأنا الأيديولوجي المتمثل في ضرورة التركيز على البشر وليس رأس المال، وعلى توليد الفرص والمهارات منذ الطفولة المبكرة. وقد يكون التحدي الأكبر الذي نواجهه بصفتنا بلداً وبشراً هو ضخّ المزيد من الحيوية في المبادئ الأيديولوجية.

إنّ امامنا أيضاً تحديات كبرى. إذ ينبغي لنا القضاء على سوء التغذية لدى الأطفال وبين السكان جميعاً؛ وتحسين فرص العمالة للشباب؛ وتحقيق رعاية صحية وتعليم شاملين ومجانين وبنوعية جيدة؛ وخفض حالات الحمل بين المراهقات وتعزيز خطط حياتية شاملة دائماً؛ والحد من عدم المساواة بين الجنسين في توزيع أعباء العمل بأجر والعمل المتري بلا أجر والمكافأة عليهما؛ والقضاء على التمييز العنصري؛ والقضاء على العنف وعدم حصول الفئات ذات الأولوية على الخدمات؛ وتعزيز حماية حقوق المهاجرين. وهذا هو محور جدول أعمالنا للسنوات المقبلة.

ونحن، الدول الأعضاء، مسؤولون عن القرارات السياسية التي نتخذها بغية وضع حدّ لتلك الحقائق التي لا يمكن السكوت عليها. والنظام العالمي ليس ظالماً فحسب، بل هو غير أخلاقي أيضاً، وعلينا أن نغيّره.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ميشيل بلوكلاند، وزير الصحة في جمهورية سورينام.

السيد بلوكلاند (سورينام) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أشارك في الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة والعشرين، ونحن نفكر ملياً في السنوات العشرين الماضية بعد اعتماد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

الكريم (سوماك كاساي). إنه يعزز إكوادور، بوصفها دولة دستورية، تقوم على الحقوق والعدالة، دولة اشتراكية وديمقراطية ومستقلة وموحدة وعلمانية وذات سيادة ومتفاعلة ثقافياً ومتعددة القوميات.

ومكنا هذا الميثاق الاجتماعي والسياسي من تحقيق تقدم كبير في مجالات التنمية الاجتماعية، مثل تخفيض الفقر المدقع إلى ٨ في المائة في حزيران/يونيه ٢٠١٤، ونحن ملتزمون التزاماً راسخاً بالقضاء على الفقر بحلول عام ٢٠١٧. وقد وسعنا نطاق السكان المشمولين بالضمان الاجتماعي بنسبة تزيد على ٢٠ في المائة، وسوف نبذل قصارى جهدنا لجعله شاملاً للجميع. ويشمل التعليم الأساسي بالفعل الجميع، وتبلغ نسبة الالتحاق الصافية في المدارس الثانوية ٩١,٨ في المائة. وعلاوة على ذلك، أضفنا الديمقراطية على فرص الالتحاق بالتعليم العالي من خلال توفير حرية الوصول إلى المدارس، فضلاً عن المنح الحكومية. في السنوات السبع الماضية، قمنا بمضاعفة النسبة المئوية، المخصصة للصحة، من الناتج المحلي الإجمالي ثلاث مرات تقريباً، وتحقيق حصول الجميع على الخدمات الصحية مع التركيز على التعزيز والوقاية.

علاوة على ذلك، تنفّذ إكوادور استراتيجيةً لبرنامج وطني مشترك بين القطاعات لتنظيم الأسرة ومنع الحمل بين المراهقات، يغطي التعليم والصحة والإدماج من منظور شامل. وهو يوفرّ وسائل للتنظيم مجانية وسريّة ومتاحة للجميع، بموازاة احترام حقوق الصحة الجنسية والإنجابية.

تشكل النساء نسبة ٣٩ في المائة من الممثلين في جمعيتنا الوطنية. ولدينا رئيسة للدولة للمرة الأولى في تاريخنا. وقد قلّصنا الفجوة في الأجر بين الجنسين بواقع ١٢ نقطة مئوية، وصنّفنا قتل النساء ضمن الجرائم. ولضمان المشاركة والحكومة، أنشأنا خمسة برامج وطنية، تعالج قضايا المساواة

تضمن ألا نترك أحدا وراءنا. بل ينبغي أن تكون شاملة للجميع وأن تعالج جميع أنواع التمييز، كتلك التي تقوم على السن أو نوع الجنس أو السلالة أو العرق أو المنشأ أو الوضع من حيث الهجرة أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو أي وضع آخر. وأود الإشارة إلى أن دراستنا الاستقصائية الوطنية لمؤتمر السكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ قد أُجريت بمشاركة ممثلين لشريحة واسعة من مجتمعنا. وفي خطابي أمام الدورة السابعة والأربعين للجنة السكان والتنمية، قبل بضعة أشهر، تشاطرت مع المجتمع الدولي التقدم المحرز في سورينام. وقد أعدنا ونفذنا برامج ناجحة للمراهقين والأمهات والأطفال وسكان المناطق الداخلية والفئات الأكثر عرضة للخطر، مسترشدين بخطيننا الإنمائية الوطنية وسياسات وطنية محددة في مجالات الشباب والصحة الجنسية والإنجابية والأمومة الآمنة وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وصحة المراهقين والأمراض غير المعدية. وعلاوة على ذلك، نسترشد بأحكام دستورنا، فضلاً عن جميع أحكام الصكوك الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان، التي نحن طرف فيها. وقد تحققت إنجازات هامة في ما يتعلق بتحسين إمكانية الحصول على التعليم وخدمات صحة الأم فضلاً عن زيادة المعرفة بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وإمكانية إجراء اختبارات الكشف عن المرض والعلاج المبكر وتوفر مضادات الفيروسات العكوسة. وفي سياق جهودنا لتحسين رفاه سكاننا، يجري أيضا توفير الرعاية الصحية المجانية للأطفال حتى سن السادسة عشرة وللأشخاص فوق سن الستين، فضلاً عن اعتماد تشريع بشأن العنف ضد المرأة. وعلى الرغم من هذه المكاسب الهامة، نعترف باستمرار تحديات عديدة، ولا سيما في ما يتعلق بالحصول المتكافئ على تعليم ورعاية صحية نوعيين وحماية اجتماعية وحماية حقوق الإنسان.

ونحن نرحب بتقرير الأمين العام المعنون "إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤" (A/69/22)، وكذلك التقرير المفهرس المعنون "المواضيع المتكررة والعناصر الرئيسية التي جرى تحديدها خلال دورات لجنة السكان والتنمية" (A/69/122)، ونؤيدهما. وندعم مواصلة إيلاء الأولوية في التقرير للصحة الجنسية والإنجابية، واتباع نهج محوره الإنسان لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

اليوم، أكثر من أي وقت مضى، تبقى المبادئ التي تم الاتفاق عليها في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة عام ١٩٩٤ ذات أهمية خاصة - ولا سيما مبدأ أنه ينبغي لنا اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان ويراعي المنظور الجنساني، فيما نواصل الاستثمار في رأس المال البشري والإنصاف والكرامة مدى الحياة. هذا هو أساس النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة للجميع، بما يشمل المراهقين والنساء والرجال والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقات والشعوب الأصلية والفئات المحرومة والمهمشة الأخرى.

والتقرير المتعلق بالاستعراض العالمي لمؤتمر السكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ يوضح أنه على الرغم من الإنجازات اللافتة في بعض المجالات، تبقى هناك تحديات عديدة، بينها الجديدة والناشئة. وعلاوة على ذلك، إن الأزمة العالمية الجارية تعيق بشدة قدرة الدول على الاحتفاظ بالمكاسب التي أحرزتها بشق الأنفس على مرّ السنين. لذا، تأتي هذه الدورة الاستثنائية في وقت مناسب للمجتمع الدولي، لكوننا في خضمّ عملية إعداد إطار التنمية الذي سيوجّه الخطاب الإنمائي على المستويين العالمي والوطني للسنوات الـ ١٥ القادمة.

ومن المهم للغاية أن نتفق على إطار إنمائي مستقبلي طموح، يكون شاملاً للجميع ويجعل الإنسان محورا للتنمية. وينبغي لخطة التنمية المستقبلية أن تتصدى لعدم المساواة وأن

الجنوب، إذ أن ذلك سيشجع فرصاً إضافية لتنفيذ السياسات والبرامج الإنمائية.

وفي الختام، وإذ نتداول بشأن تجديد التزاماتنا العالمية التي قطعت في ختام المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام ١٩٩٤، يتعين علينا أن ندرك أن الشباب على وجه الخصوص يراقبوننا بشكل وثيق للتأكد من أننا نتوصل إلى الإجراءات والالتزامات المناسبة ليتمكنوا من أن يعيشوا ويستمتعوا بحياة خالية من أي شكل من أشكال التمييز والعنف والفقر. وتود حكومة سورينام أن تجدد تمسكها بالالتزامات العالمية التي قطعت في برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ونتطلع إلى وضع خطة متطورة لما بعد عام ٢٠١٥ تستفيد من الاتفاقات الحكومية الدولية والنتائج والتوصيات اللاحقة الواردة في تقرير الأمين العام المفهرس، التي تستند إلى الدروس المستخلصة والفجوات المحددة والإقرار بأن التنمية ينبغي أن تركز على حقوق الإنسان وبالتالي تكون شاملة للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أوليه موسييه، وزير الصحة في أوكرانيا.

السيد موسييه (أوكرانيا) (تكلم بالروسية): أود أن أعثتم هذه الفرصة لأؤكد على الأفكار التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره المعنون "إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤" (A/69/62).

وقدمت أوكرانيا إسهامها في تحليل تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ويبين ذلك التحليل أننا خلال الأعوام الـ ٢٠ الماضية تمكنا من تحقيق نتائج إيجابية هامة. وبفضل تنفيذ البرامج الوطنية بشأن تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، شهدنا انخفاضاً كبيراً في الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال. كما شهدنا تقليصاً كبيراً في حالات الحمل غير المرغوب فيه والاعتصاب. وحققنا أيضاً انخفاضاً في معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض المنقولة

والمسائل التالية تبعث على القلق بوجه خاص: المعدلات المرتفعة لحمل المراهقات، والتي تُلقى عبئاً إضافياً على الفتيات الشابات في سعيهنّ إلى تطوير أنفسهنّ إلى الحدّ الأقصى لإمكاناتهنّ؛ والانتشار المتزايد للأمراض غير المعدية حيث يشكل ارتفاع ضغط الدم والسمنة عقبات كبرى أمام القدرة الإنتاجية لبلد نام صغير؛ والمعدلات المرتفعة بصورة غير مقبولة للعنف ضد النساء والفتيات وعواقب ذلك العنف، التي تؤدي إلى زيادة تآكل المكاسب المتحققة على صعيد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وعلى الرغم من التحديات على المستوى الوطني، تبقى الحكومة ثابتة في التزامها بضمان أن يستفيد جميع المقيمين على أراضيها من البرامج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وبخاصة الفئات المهمشة الأكثر استبعاداً والأشخاص الذين يعانون حالات ضعف. وهيئة بيئية دولية مواتية أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة إلى بناء شراكة عالمية حقيقية لمتابعة مساعي القضاء على الفقر، الذي وُصف في مناسبات عديدة بأنه أكبر تحدٍّ عالمي يواجهه العالم اليوم وبأنه شرط لا بد منه للتنمية المستدامة.

وينبغي ألا تشمل تلك الشراكة الحكومات وحدها؛ وإنما ينبغي، بدعم من المنظمات الدولية والإقليمية، أن تمتد أيضاً لتشمل جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أنطوان (غرينادا).

ونشدد على أهمية حشد الموارد المحلية في جهودنا لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين رفاه جميع سكاننا. ومع ذلك، نواصل التركيز على ضرورة تحقيق زيادة كبيرة في الموارد، بما في ذلك من خلال الوفاء بجميع الالتزامات المتصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. كما نعرب عن دعمنا للتعاون فيما بين بلدان

عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة. ومن البديهي أننا بحاجة إلى موارد كبيرة لتنفيذ تلك الخطط وبلوغ أهدافنا. ونحن ندرك ذلك وبالتالي نود أن نطلب من البلدان المانحة زيادة دعمها لأنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال شيخوخة السكان على الصعيد العالمي وفي أوكرانيا.

وأود أن أؤكد على أنه لا يمكن العيش حياة كاملة وصحية بدون تهينة ظروف السلام. وللأسف، نشهد في العالم الحديث العديد من النزاعات المسلحة وأعمال العدوان. كما أصبحت أوكرانيا، وهي دولة نامية مسالمة، رهينة لعقدة نقص يعاني منها السياسيون في جارتنا العدوانية. فقد تورطوا في تدخل عسكري مباشر وهم يدعمون الإرهابيين. ومن دواعي الأسف أن ذلك يحدث تأثيراً على شعبنا، وبعضه يعيش في الوقت الحالي على أرض محتلة.

وينبغي أن يدان بشدة ذلك العدوان ومحاولات الاستيلاء على أرض الآخرين من قبل جميع المنظمات الدولية التي تحترم القانون والحياة البشرية والكرامة. وأود أن أشكر جميع من دعموا أوكرانيا، قولا وفعلا، في الوقت العصيب للغاية بالنسبة لنا وقدموا لنا المساعدة الإنسانية.

وتناشد أوكرانيا إدراج استنتاجات وتوصيات تقرير الأمين العام المفهرس (A/69/122) ونتائج الاستعراضات الإقليمية لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعني بالمسائل الاجتماعية - الاقتصادية المرتبطة بشيخوخة السكان في خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥.

إن كوكب الأرض وطننا المشترك. ولم تعد الحروب والنزاعات والكوارث البيئية منذ فترة طويلة مشكلة بلد بمفرده. ونحن نعيش في عصر للعولمة. وإذا حدث أمر في دولة أو أخرى، فإنه يهمنا جميعاً. ولذلك علينا الاضطلاع بجهود مشتركة لتحقيق السلام والأمن لجميع من هم على وجه الأرض.

عن طريق الاتصال الجنسي. وبدأ الشباب يعتنون بصورة أكبر بصحتهم ويعيشون بأسلوب حياة أكثر وعياً. وأصدرنا قانوناً بشأن منع العنف المتزلي ووضعنا برنامجاً حكومياً لكفالة الحقوق والفرص بين الرجال والنساء على قدم المساواة.

ونشعر بغاية الامتنان لشركائنا في صندوق الأمم المتحدة للسكان على دعمهم المستمر والعام لجهود أوكرانيا الرامية إلى تحقيق الأهداف التي حددها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وتود أوكرانيا أن تعرب عن شكر خاص على المساعدة الإنسانية التي تقدم لنا من أجل المشردين داخلياً الذين اضطروا لترك ديارهم بسبب تهديد أمنهم وسبل كسب عيشهم الذي تمثله الحرب المختلطة التي تشنها روسيا والإرهابيون والانفصاليون الذين يدعمونها على أوكرانيا.

ونحن على يقين بأن أهداف ومقاصد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لا تزال صالحة. وترى أوكرانيا أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستقرة للبلدان إلا من خلال الاستثمار في التنمية الفردية لجميع الأشخاص، فضلاً عن الدفاع عن حقوقهم وكرامتهم مدى حياتهم. ونحن على اقتناع بأن السياسات الإنمائية ينبغي أن تسعى لزيادة الرفاه والدخول وضمان صحة السكان، من خلال الوقاية وتقديم الخدمات الصحية الجيدة النوعية. وما لا يقل أهمية للتنمية هو الحصول على التعليم الجيد للتعليم مدى الحياة، فضلاً عن المساواة الحقيقية، وليس المعلنة وحدها، بين الجنسين وتنفيذ استجابة شاملة حيال مشاكل الشيخوخة.

وبالنظر للهيكل العمري لسكان أوكرانيا، فإنها إحدى أكثر الدول شيخوخة في العالم. وتشكل شيخوخة السكان إحدى أهم العمليات الديمغرافية في العصر الحديث. وهي تعكس وجه البشرية في هذا القرن.

وأود أن أشكر صندوق الأمم المتحدة للسكان على مساعدته لنا في وضع خطط شاملة للسكان على أساس خطة

في المائة من مجموع السكان. كما أدجنا الأهداف الإنمائية للألفية في خطة التنمية الوطنية، ونسير على درب بلوغ معظم هذه الأهداف، فيما أمكن تحقيق بعضها فعلا على المستوى الوطني.

ومن بين الإنجازات الجديرة بالذكر تلك المتعلقة بتكافؤ الفرص في التعليم الابتدائي وبوفيات الأطفال والأمهات والإلمام بالقراءة والكتابة وتوفير سبل الوصول إلى مياه الشرب المأمونة والحصول على خدمات الصرف الصحي. ومن الأمور ذات الدلالة أن تلك الإنجازات لا تُظهر وجود أي تفاوت بين الجنسين. وقد زاد متوسط العمر المتوقع للنساء في سري لانكا إلى ٧٧ سنة. وبالنظر إلى المستوى الإيجابي بوجه عام، صنف تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سري لانكا ضمن البلدان التي حققت إنجازات كبيرة في مجال التنمية البشرية.

وفي ظل تغير السمات الديمغرافية وزيادة العمر المتوقع في سري لانكا، فإننا نواجه تحديات جديدة، ألا وهي، تزايد انتشار الأمراض غير المعدية وزيادة السكان المسنين بحلول عام ٢٠٣٠ وضرورة معالجة القضايا التي تواجه الشباب واحتواء انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وقد شرعنا في برنامج شامل للوقاية في جميع أنحاء البلد من خلال السياسة الوطنية للوقاية من الإصابة بالأمراض المزمنة غير المعدية. كما يجري صياغة وتنفيذ استراتيجيات للحد من عوامل الخطر الرئيسية مثل التدخين والإدمان على الكحول والسمنة والنظام الغذائي غير الصحي وأساليب الحياة التي تتسم بقلّة الحركة.

تؤكد سري لانكا تؤكد مجددا أهمية برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بوصفه عملية ترمي إلى ضمان إيجاد عالم أكثر إنصافا واستدامة للجميع. كما ننوه بالمساهمات المقدمة من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان في

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد غ. ل. بيريس، وزير خارجية سري لانكا.

السيد بيريس (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): أشاطر المتكلمين الآخرين تقديم التهنية للرئيس ولأعضاء المكتب على انتخابهم.

لقد لفت برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الانتباه إلى العلاقات المعقدة بين أنشطة البشر والمجتمعات والبلدان، في جملة أمور، وبين أنماط ومستويات استخدام الموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ونشوء الهدر. وقيام المؤتمر بذلك العمل، فإنه أقر بأن ديناميات السكان تقع في صميم التحديات الإنمائية الرئيسة في القرن الحادي والعشرين، لا سيما ضمن المسائل الواردة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. كما أن الإنجازات القائمة على أساس برنامج العمل خلال العقدين الماضيين إنجازات متميزة.

وانتخذت سري لانكا مبادرات لاعتماد مبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية من أجل تحسين نوعية حياة سكانها. وتمثل النتائج المباشرة لذلك في تنفيذ سياسات سكانية وإنجابية في عام ١٩٩٨ واعتماد سياسات وطنية للصحة النفاسية وصحة الأطفال في عام ٢٠١٣.

وقد وضعت الأمانة الوطنية للمسنين في بلدنا خطة عمل مدتها عشر سنوات بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

واستراتيجياتنا الإنمائية تتمحور حول البشر وتتصف بالاستدامة الاجتماعية. ونحن نستفيد من تفاعلات تآزرية شاملة لعدة قطاعات، تضم الرعاية الصحية والتعليم الأساسي وتحسين المياه والصرف الصحي ومكافحة الملاريا والتنمية الريفية المتكاملة، بما في ذلك بناء الطرق الريفية، من أجل هئية بيئة مواتية لسكان المناطق الريفية الذين يشكلون ما يقرب من ٨٠

وفي هذا الصدد، نرحب بتقرير الأمين العام والتقرير المفهرس للدورة السابعة والأربعين للجنة السكان والتنمية، واللذين يلقيان الضوء على الأهمية المحورية لمسائل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على صعيد وضع خطة تنمية تحويلية ومستدامة وشاملة للجميع لما بعد عام ٢٠١٥. وقد أحرزت بوتسوانا تقدماً كبيراً في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ومن أجل تحقيق نتائج إيجابية خلال السنوات العشرين الماضية، أدركت بوتسوانا ضرورة الاستثمار في تعزيز وحماية حقوق الإنسان الأساسية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من التنمية الوطنية المستدامة.

وأسهمت التدخلات التي نفذتها بوتسوانا في مجال الصحة العامة في أعقاب مؤتمر القاهرة لعام ١٩٩٤ في تحقيق الهدف المتمثل في إعداد أول سياسة سكانية وطنية، ألا وهي، الحد من الخصوبة. وانخفضت مستويات الخصوبة من ٤,٧ أطفال لكل امرأة في عام ١٩٩٠ إلى ٣,٤ أطفال في عام ٢٠٠١، ثم تراجعت إلى ٢,٩ في عام ٢٠١١، متجاوزة بذلك الهدف المحدد لعام ٢٠١١، وهو ٣,٣ أطفال لكل امرأة. وتقر السياسة السكانية الوطنية المنقحة لعام ٢٠١٠ في محورها بأهمية رصد وتيرة انخفاض معدلات الخصوبة من أجل الحفاظ على مستوى أعلى من مستوى الإحلال.

تركز بوتسوانا على زيادة فرص الحصول على الخدمات الصحية العامة مع التصدي في الوقت ذاته لأوجه عدم المساواة في الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وبالإضافة إلى ذلك، نواصل تقديم التثقيف الجنسي الشامل في المدارس وتسريع تعميم مسائل الصحة الجنسية والإنجابية والخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على نطاق البلد. وبشأن مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإن حكومة بوتسوانا ثابتة على التزامها بتحقيق الاستفادة للجميع من خدمات الوقاية من الفيروس وتوفير العلاج والرعاية والدعم

سري لانكا، وكذلك الوكالات الشريكة الأخرى، في تيسير الإنجازات التي حققناها في مجال التنمية البشرية، ونعرب عن تقديرنا لهذه المساهمات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فاندو سكيليماني، وزير الخارجية والتعاون الدولي في بوتسوانا.

السيد سكيليماني (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن امتناني وامتنان وفد بلدي إزاء عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤.

ونرحب بهذه الفرصة للتداول بشأن المسائل الرئيسية الواردة في تقرير الأمين العام المعنون "إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤" (A/69/62)، وكذلك الوثيقة الختامية للدورة السابعة والأربعين للجنة السكان والتنمية، المعقودة في نيسان/أبريل الماضي. وتعتقد بوتسوانا أن هذه المسائل بالغة الأهمية لضمان استدامة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

كانت بوتسوانا من بين ١٧٩ دولة عضواً في الأمم المتحدة التزمت ببرنامج العمل الذي اعتمد في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة في عام ١٩٩٤، والذي يرسم الخطوط العريضة لتوافق عالمي في الآراء حول معالجة الشواغل الصعبة المتعلقة بالسكان والتنمية. وقد مر الآن ٢٠ سنة على ذلك الالتزام ولن نجد وقت أنسب من الوقت الحالي لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر، ولا سيما في سياق الأهداف الإنمائية للألفية التي يوشك الموعد النهائي الخاص بها على الانقضاء، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي ستبدأ مفاوضات حكومية دولية بشأنها قريباً.

الاتصالات. وداخل قطاع التعليم، كان تركيز بوتسوانا في السنوات العشرين الماضية منصبا على زيادة فرص الحصول على التعليم، وتعزيز التعليم مدى الحياة من أجل مواصلة التنمية البشرية. وفي هذا الصدد، أنشئ مجلس تنمية الموارد البشرية لمعالجة عدم التوافق بين مهارات الإنتاج ومتطلبات سوق العمل.

وتدرك بوتسوانا التحديات التي لا تزال قائمة فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى حماية البيئة من أجل الأجيال القادمة. ويعد تطوير البنية التحتية والاستخدام المستدام لرأس المال الطبيعي من بين أولوياتنا الإنمائية الوطنية. أما أثر العوامل السكانية على النمو الاقتصادي والتنمية فلا يمكن المغالاة في التأكيد على أهميته، كما يتطلب تحقيق إدماج متسق وشامل للديناميات السكانية في الخطط الإنمائية الوطنية.

ولا يمكن تحمل الحالة الراهنة لانعدام المساواة في الدخل والثروة، لأنها تهدد النمو الاقتصادي وتماسك المجتمعات وأمنها في المستقبل. أما قدرة الناس على التكيف والابتكار في التصدي للظروف البيئية المتغيرة فهي أيضا ذات صلة بالمناقشات التي ستجري غدا في "مؤتمر قمة المناخ لعام ٢٠١٤: تحفيز العمل" والمناقشة العامة التي ستبثه. ونرى أن تحديات التنمية التي نواجهها تتطلب المشاركة المجدية من جانب جميع أصحاب المصلحة في صياغة استجابات للتصدي لتلك التحديات. وفي المقابل، أدى منح بوتسوانا مركز البلد المتوسط الدخل إلى تراجع مستويات الدعم المقدم من المانحين. وإنما إذ نتطلع إلى المستقبل، ينبغي أن نبذل جهدا دؤوبا لحشد شركاء التنمية من أجل تقديم الدعم لضمان تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤.

وأود أن أحتتم كلمتي بإعادة التأكيد على التزام بوتسوانا بالمثل العليا لمؤتمر القاهرة وعلى التنفيذ الفعال لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الجديد لما بعد عام ٢٠١٤. ويجدوني الأمل في أن تلتزم الدورة التاسعة والعشرين للدورة

للمصابين به، والقضاء على انتقال عدوى الفيروس من الأم إلى الطفل. وقد مثلت مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية ووباء الإيدز أحد الشواغل السكانية الرئيسية منذ مؤتمر عام ١٩٩٤، حيث ظلت معدلات انتشار المرض مرتفعة طوال التسعينات من القرن الماضي قبل أن تستقر في القرن الحادي والعشرين نتيجة لاستخدام العلاج المضاد للفيروسات العكوسة.

ومع ذلك، فإن تكلفة العلاج المضاد للفيروسات العكوسة لا يمكن تحملها، لأنه من المتوقع أن تزيد زيادة كبيرة في السنوات القليلة القادمة. ومن ثم، فإننا نواصل العمل مع الشركاء المحليين والإقليميين والدوليين، في المجالين العام والخاص على السواء، بشأن قضايا تعبئة الموارد من أجل تحقيق هدفنا الوطني المتمثل في انعدام الإصابات الجديدة بالفيروس بحلول عام ٢٠١٦ وإنهاء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠.

يتسم الهيكل السكاني لبوتسوانا بارتفاع أعداد الشباب. ووفقا لتعداد السكان والمساكن لعام ٢٠١١، شكل السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ٣٥ سنة نسبة ٤٩,٣ في المائة من مجموع سكان بلدنا، فيما شكل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ١٩ سنة نسبة ٢٠,٧ في المائة. ومن بين التحديات المرتبطة بالزيادة الكبيرة في أعداد الشباب ضمان توفير تعليم جيد وتنمية المهارات لكي تواكب الطلبات في سوق العمل. ورغم التقدم المحرز في توفير تعليم جيد، فإن الاختبار يكمن في إيجاد فرص عمل.

غير أن الحكومة تدرك الفرصة التي تتيحها الزيادة الكبيرة في أعداد الشباب للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة للبلد في المستقبل.

وبالتالي، فإن بوتسوانا تشارك في تحديد الاستراتيجيات التي تمكنها من أن تستفيد استفادة كاملة من ذلك العائد الديمغرافي من خلال زيادة الاستثمار في الاستراتيجيات التي تركز على الشباب، مثل تعزيز إمكانية الحصول على المعلومات وتكنولوجيا

أخرى. وبالتالي، فلا نزال في المجتمع الكوستاريكي ملتزمين بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بجميع أبعادها.

وعلى مدى عقدين من الزمن، بذلنا جهودا متواصلة من أجل ضمان أن تصبح هذه القوانين، والسياسات العامة، والبرامج، والمشاريع أدوات حقيقية للتنفيذ الفعال لما تعهدنا به من التزامات. وفي هذا الصدد، فقد وضع بلدي مبادئ توجيهية محددة للممارسات والإجراءات التي تتخذها الدولة بهدف تحقيق تلك الغاية في جميع أنحاء أراضينا الوطنية. أما حكومتنا، التي تسلمت السلطة قبل أربعة أشهر، فهي ملتزمة بالتزامنا واضحا بتحقيق تلك الأهداف، وتدرك أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به في الجهود الرامية إلى ضمان احترام حقوق الإنسان لجميع الأشخاص دون أي شكل من أشكال التمييز. ومن ثم، فإننا نؤكد من جديد التزامنا بالمبادئ والقيم التي اعتمدت في مؤتمر القاهرة، وتم التصديق عليها من خلال توافق آراء مونتفيدو بشأن السكان والتنمية، حيث إنها تجسد حالة التنوع التي تميز بلدنا.

ونعمل دون كلل من أجل مكافحة الفقر وعدم المساواة والاستبعاد، الأمر الذي يؤثر على خمس عدد السكان، من أجل تحقيق التنمية المستدامة والمنصفة، وحماية ما ننعيم به من تنوع بيولوجي ونظم إيكولوجية، تمثل ثروتنا الرئيسية التي توارثها شعبنا.

وإننا بحاجة إلى أن يبدأ التثقيف الجنسي منذ مرحلة الطفولة. وأود التأكيد على أنه ينبغي لكل حالة حمل أن تكون حالة مرغوب فيها وآمنة، كما ينبغي كفالة تحقيق التنمية الكاملة للأمهات وأطفالهن. ولذلك، فإننا نعارض بشدة العلاقات غير السليمة بين البالغين والفتيان، وبين الفتيات والمراهقين.

وبالإضافة إلى ذلك، نعمل على الدفاع عن الحقوق الإقليمية للشعوب الأصلية وندعو إلى الاعتراف بالمنحدرين من

الاستثنائية للجمعية العامة باستيفاء الغرض منها بالسماح للبلدان بإبداء آرائها بوضوح على أعلى المستويات السياسية بشأن هذه المسائل البالغة الأهمية. كما أننا نتطلع بشديد الأمل إلى إدراج برنامج عمل المؤتمر بالكامل في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بما يحقق مصلحة الأجيال الحالية والمقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر المتكلمين بالوقت المحدد بثلاث دقائق؛ ويرجى أخذ مسألة الوقت في الحسبان.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة أولغا ماريا سانثيث أوبيدو، وزيرة التخطيط والسياسات الاقتصادية في كوستاريكا.

السيدة أوبيدو (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية): لقد مر عشرون عاما منذ انعقاد مؤتمر القاهرة الذي قدم الدليل على الصلة بين التنمية ورفاه السكان. فالناس، بتنوعهم، هم بناء المجتمعات. ويجب أن يكونوا هم المستفيدين من هذه الإنجازات. ومع ذلك، فإن التحديات التي عقدت من أجلها المؤتمر في عام ١٩٩٤ لا تزال قائمة اليوم كما كانت آنذاك. فالسعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، والحصول على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، والالتزام الفعلي بالحقوق وتمكين المرأة والشباب والمسنين هي الشروط اللازمة لتحقيق تنمية داعمة ومستدامة وشاملة للجميع، بما يتوافق مع عصرنا وبما يتفق مع تطلعاتنا فيما يتعلق بمجتمعاتنا.

لقد أحرزت كوستاريكا، منذ عام ١٩٩٤، تقدما كبيرا فيما يخص تنفيذ التزاماتها بموجب برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. لقد وافقنا على القوانين والسياسات والآليات المؤسسية لمعالجة مسائل المساواة بين الجنسين، ومكافحة العنف ضد المرأة، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والدفاع عن حقوق الأطفال والمراهقين والبالغين وكبار السن، واعتمدنا تلك القوانين من بين مسائل

من حيث الصحة والحق في الصحة الجنسية والإنجابية. إن معدل الوفيات النفاسية الذي يعزى إلى حالات الحمل المبكر والأمراض النفاسية، لا يزال مرتفعا، ولا سيما في أوساط الشباب. لقد أحرزنا تقدما كبيرا خلال السنوات العشرين الماضية. وتأمل بلجيكا أن النتائج الإيجابية التي تحققت حتى الآن سوف تشجع على استمرار الجهود.

في نيسان/أبريل ٢٠١٤، اختيرت بلجيكا لرئاسة الدورة الثامنة والأربعين للجنة السكان والتنمية. إن التنمية المستدامة، التي كانت من بين مواضيع الدورة، يتوقف تحقيقها على النجاح في متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤. ويشدد بلدي على أهمية برنامج عمل المؤتمر الدولي في تعزيز حقوق الإنسان، فضلا عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

ومن دواعي سروري الشديد ملاحظة أن الموقف الذي اتخذته الاتحاد الأفريقي بشأن العديد من المسائل، من قبيل الموقف الأفريقي المشترك بشأن خطة ما بعد عام ٢٠١٥، وإعلان مؤتمر قمة أبوجا +١٢ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا في أفريقيا.

وفي الختام، نظرا للروابط القائمة بين ديناميات السكان والبيئة والتنمية المستدامة، من الضروري تحسين إدماج الديناميات السكانية في التخطيط الإنمائي، مع الأخذ في الاعتبار التحدي المتمثل في النمو السكاني. ونحن نتطلع إلى مواصلة العمل مع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني من أجل تعزيز النتائج الواعدة لمتابعة مؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤، بالنسبة لجميع السكان دون تمييز.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة مرسيديس ديل كارمن غيين فيسنتي، نائب وزير

أصل أفريقي، ولا سيما في منطقة المحيط الأطلسي من بلدي، ونسعى إلى ضمان الحفاظ على كرامتهم عند تقدمهم في العمر. تتطلب جميع تلك الأمور أن تتخذ الدولة إجراءات قوية لكفالة أن تصبح تلك المسائل إحدى أولويات الاستثمارات العامة على الصعيد الاجتماعي.

ونرى أن المناقشات التي تجري بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تمثل محفلا مناسبا لتجديد التزامنا الوطني بالمبادئ والحقوق المنصوص عليها في مؤتمر القاهرة، وفي توافق آراء مونتيفيديو، الأمر الذي سيمكننا من الشروع في السير على طريق التصدي بجزم للتحديات الكبيرة التي لا تزال ماثلة أمامنا. **الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جان - باسكال لابيي، وزير المؤسسات العامة والتعاون الإنمائي المسؤول عن السياسة الحضرية في بلجيكا.

السيد لابيي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، تود بلجيكا أن تؤكد من جديد دعمها الثابت للتنفيذ الكامل لبرنامج عمل المؤتمر. ونود أيضا أن نهنئ الأمين العام على الاستعراض التنفيذي الكامل، بما في ذلك النتائج الواردة في التقرير المفهرس (A/69/122) الذي عرض اليوم.

وتؤيد بلجيكا بقوة استمرار برنامج العمل لما بعد عام ٢٠١٤، مع مراعاة التحديات التي لا تزال قائمة. ونحن نشعر بالقلق البالغ إزاء مسائل ثلاث. أولا، نحن بحاجة إلى نهج شامل للجميع من أجل معالجة استمرار أوجه التفاوت في تحقيق النتائج الذي يشمل جميع الأفراد دون تمييز. ثانيا، هناك العديد من الثغرات عندما يتعلق الأمر بالشباب. إن الاستثمارات التي تستهدف الشباب، بما في ذلك الحصول على التعليم والثقافة الجنسية الجيديد النوعية، هي أكثر الاستثمارات فعالية التي يمكن أن نقدمها. وأخيرا، لم يكن كافيا التقدم المحرز

وفيما يتعلق بهدي تمكين المرأة وتحسين صحة الأم تحسيننا جوهريا، أحرز بعض التقدم، لكن التحديات لا تزال قائمة، إذ حققنا ٦٨ في المائة من الهدف المراد بلوغه.

وفيما يتعلق بالبيئة، حققنا أهدافنا المتعلقة بتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية قبل الموعد النهائي، ومعدل إزالة الغابات أخذ في التحسن.

وتؤكد حكومة المكسيك مجددا التزامها المطلق بمواصلة الاضطلاع بدور رئيسي في هذا الجهد الدولي. وسنواصل العمل على أن نكون مشاركين نشطين في تحديد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتعزيز التوصل إلى توافق في الآراء واسع النطاق، وفي تأييد التزامات المكسيك بوصفها جهة فاعلة على المسرح العالمي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد محمد صالح بن عمار، وزير الصحة في تونس.

السيد بن عمار (تونس): السيد الرئيس، يسعدني في مستهل هذه الكلمة أن أتوجه إلى السيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة، ومن خلاله إلى كافة الهياكل الأهمية بأخلص عبارات الشكر والتقدير على الجهود المبذولة في سبيل تحقيق الرفاه والعيش الكريم لكافة سكان العالم. إن عقد هذه الدورة الاستثنائية المكرسة لمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ليقدم الدليل على الأهمية التي يكتسبها هذا الموضوع في صلب منظومة الأمم المتحدة.

لقد مثل مؤتمر السكان والتنمية الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٤، علامة فارقة في وضع رؤية لمقاربة السكان والتنمية. وإذ تقدّر تونس ما تحقّق من نقلة تنموية نوعية لشرائح سكانية واسعة عبر العالم، فإنها تسجل استمرار وجود عديد النقائص التي تعاني منها بعض الفئات السكانية. ودعوني أشدد في هذا الإطار على أهمية مزيد العمل على دعم النهوض بالتربية

السكان والهجرة والشؤون الدينية في الولايات المكسيكية المتحدة.

السيدة غين فيسنتي (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): إنه لمن دواعي الشرف أن أكون هنا أمام الجمعية العامة كجزء من الوفد المكسيكي. منذ بداية فترة إدارة الرئيس إنريكي بينا نييتو، أكدنا مجددا التزامنا بالأهداف الثمانية الرئيسية المحددة في برنامج العمل، وهو ما يعني إحداث تغيير جوهرى في الحصول على الحقوق الاجتماعية، والمواطنة، والإدماج، والتمكين بالنسبة للملايين من المكسيكيين.

ومع اقتراب الموعد النهائي وهو عام ٢٠١٥، عملت المكسيك جاهدةً وشجعت على التغييرات البعيدة المدى التي تهدف إلى ضمان نجاحها. وخلال ما يزيد قليلا عن ١٣ سنة، حقق بلدنا تقدما في ٩٤ في المائة من المؤشرات في القائمة الرسمية للأمم المتحدة. أما بالنسبة للمؤشرات المتبقية، فثمة فرصة كبيرة لتحقيقها في عام ٢٠١٥.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا النجاح، فإن الحد من الفقر، والحفاظ على الاتجاه الإيجابي في سد الفجوات في عدم المساواة يظلان أمرين هامين بالنسبة للمكسيك. وتتألف استجابتنا في هذا الصدد من الإصلاحات الهيكلية التي نفذت خلال الأشهر الـ ٢١ الأولى من فترة الإدارة الحالية، والتي تهدف إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، وتمكيننا من إنشاء مكسيك تضم الجميع، بسياسات اجتماعية جديدة - سياسات اجتماعية تنطوي على تغييرات كبيرة، بما في ذلك مكافحة الجوع على الصعيد الوطني، وعلى برنامج الاندماج الاجتماعي المسمى "بروسيرا" والمنسق على الصعيد الوطني، الذي أعلن عن تأسيسه مؤخرا ليكون على خط مواجهة المكسيك لمكافحة الفقر.

وفي مجال التعليم، حققنا هدفا المتمثل في تعميم التعليم الابتدائي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سامورا كمارا، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي لسيراليون.

السيد كامارا (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): وفقا للقرار ٢٣٤/٦٥، شاركت سيراليون بشكل كامل في عمليات الاستعراض على جميع المستويات، مقرة بالتقدم المحرز حتى الآن، وبخطط المستقبل فيما يتعلق بالركائز الأساسية الخمس، المتمثلة في الكرامة وحقوق الإنسان والصحة والحوكمة والمساءلة.

ومنذ اعتماد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، في القاهرة في عام ١٩٩٤، شاركت سيراليون بانتظام في العديد من المؤتمرات وحلقات العمل الدولية والوطنية بشأن تنفيذ برنامج العمل. وعلى المستوى الوطني، لا تزال سيراليون ملتزمة تماما بتنفيذ التوصيات الواردة في الركائز الخمس، المدججة حاليا في إطار تنميتنا الوطنية. وفقا لذلك، فقد عبرنا عن التزامنا بخارطة الطريق المتعلقة بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي بعد عام ٢٠١٤.

وقد حققت سيراليون تقدما كبيرا فيما يخص تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي، رغم أن التحديات لا تزال كثيرة. وتشير الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية التي أجريت في البلد خلال عام ٢٠١٣، إلى إحراز بعض التقدم في اتجاه توفير الخدمات الصحية الأساسية لشعبنا. وقد انخفض معدل الخصوبة الكلي من ٥،١ إلى ٤،٩ في المائة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٣، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى زيادة استخدام النساء المتزوجات للوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة، الذي تضاعف من ٧ في المائة إلى ١٦ في المائة. وزادت الرعاية السابقة للولادة التي تقوم بها قابلات ماهرات، من ٨٧ في المائة إلى ٩٧ في المائة. وخلال نفس الفترة، زادت الولادات على يد مقدمي رعاية صحية مهرة، من ٤٢ في المائة إلى ٦١ في المائة. وتضاعفت الولادات في مرافق الرعاية الصحية من ٢٥

الجنسية للفتيات والفتيان والصحة الإنجابية للمرأة الذين يمثلان من منظورنا جزءا لا يتجزأ من الحقوق الأساسية، هذا فضلا على مقاومة كل أشكال العنف الموجه ضد الفتيات والمرأة وتكريس مبدأ المساواة بين الجنسين.

لقد انخرطت تونس بفاعلية في المزار الذي أفرزه مؤتمر القاهرة وحرصت على التقييم الدوري لمستوى تنفيذ برامج عمله على الصعيد الوطني وإصدار تقاريرها بانتظام، وآخر تقرير هو التقرير الوطني عن السكان والتنمية القاهرة ٢٠٠٠. ولأن توصلت تونس إلى تحقيق نتائج إيجابية في أغلب المجالات السكانية فإننا لا نزال نسجل عديد الفوارق بين الجهات والفئات التي يبقى تقليصها من حجم تحديات غير هينة خاصة في ظل تغيير الهيكل السكاني الذي تشهده بلادنا.

ولقد شرعت تونس رغم صعوبة الظرف الإنتقالي في اعتماد إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية مكنت من تثبيت مبادئ الجمهورية، وإرساء القيم الأساسية للديمقراطية وحقوق الإنسان التي تم تكريسها في الدستور الجديد لتونس.

وإننا حريصون على مواصلة النهج الإصلاحية، نحو صياغة وتنفيذ خطة إنمائية لفترة خمس سنوات القادمة، يستند إلى نتائج التعداد السكاني الذي أجري خلال هذا العام في تونس. أمام التحديات، والنقائص التي لا تزال تواجه العديد من الفئات السكانية، يعتبر تواصل تفعيل مسار المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، في اعتقادنا من الضرورة بمكان، ولا سيما فيما يخص اعتماد نتائج تقييمات المستويين الإقليمي والدولي في المداورات الخاصة بوضع خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونرحب كذلك، بتقرير الأمم المتحدة حول مؤتمر الأمم المتحدة حول السكان والتنمية، ونجدد دعم تونس للجهود الدولية الرامية إلى تحقيق غد أفضل للبشرية بأسرها، وأتمنى لأعمال هذه الدورة الاستثنائية كل التوفيق.

والمحلية. إن انخراط الإناث بشكل عام في سوق العمل، في الأنشطة الرسمية وغير الرسمية هو أعلى بكثير من الرجال.

كما يجري اتخاذ إجراءات مدروسة على صعيد السياسة العامة لضمان تمتع المرأة بحقوقها، كما يتضح من سن ثلاثة قوانين في مجال التمكين الجنساني. وقد أنشأنا أيضا لجنة برلمانية معنية بحقوق الإنسان، مع التركيز على النساء والأطفال. وقد شرعنا علاوة على ذلك، بشكل كامل في عملية مراجعة الدستور، حيث يجري بالفعل الإصغاء بوضوح لأصوات النساء والفئات المحرومة الأخرى. وسيتم قريبا تقديم تشريع إلى البرلمان الوطني، ينص على حصة ٣٠ في المائة لتمثيل المرأة في جميع المجالات، ليقوم بسنه.

ومن المشجع أيضا إبلاغكم وضع الحكومة خطة عمل وطنية بخصوص قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، والقرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، حول العنف الجنسي. كما تم إحراز تقدم كبير في مجالات الإعاقة والأطفال والشباب والتعليم، وخاصة بالنسبة للفتيات. وعلى غرار العديد من البلدان الأخرى، فإننا ملتزمون بتحسين جمع البيانات وتحليلها لاتخاذ القرارات القائمة على الأدلة، والتخطيط وإدارة التنمية. ونحن ندرك مع ذلك، بأن هناك الكثير الذي يتعين القيام به لزيادة تمثيل المرأة ومشاركتها في جميع مجالات الحياة. وفي ضوء ذلك، إعتمدت سيراليون إعلان أديس أبابا للسكان والتنمية في أفريقيا لما بعد عام ٢٠١٤. وسيستمر استرشاد صياغة سياساتنا وبرامجنا الوطنية الخاصة بالسكان خلال فترة ما بعد ٢٠١٤، بالإعلان والدروس المستخلصة.

وهناك إجماع وطني بالفعل، على التركيز على العديد من التحديات المتبقية، ولا سيما القضاء على الفقر وعدم المساواة والتمييز؛ والتعليم، مما ينبغي أن يمكن الشباب، وخاصة الفتيات؛ إلى جانب خدمات الصحة وتحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية، مع رفع مستوى التدخلات للقضاء على أمراض الملاريا والسل وفيروس نقص المناعة البشرية/

في المائة إلى ٥٦ في المائة. وارتفعت نسبة الأطفال المحصنين تماما من ٤٠ في المائة إلى ٦٨ في المائة. وتضاعف استخدام الناموسيات المعالجة بمبيد حشري لمكافحة الملاريا التي تصيب الأطفال دون سن الخامسة، من ٢٦ في المائة إلى ٤٩ في المائة. ويعوق تفشي الإيبولا الاحتفاء بتلك الإنجازات. وتشهد الحكومة حاليا انخفاضًا حادًا في حصول النساء والأطفال على الرعاية الصحية، مما خفض بشكل كبير من مستويات الرعاية قبل الولادة وبعد الولادة، والولادات داخل المستشفيات. وتمثل النساء في سن الإنجاب نحو ٦٠ في المائة من ضحايا فيروس الإيبولا، ويرجع ذلك أساسًا إلى أدوارهن كمقدمات للرعاية داخل أسرهن ومجتمعاتهن المحلية. وتتمثل بعض التحديات التي تواجهنا في انخفاض معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، والخوف والوصم بالعار، والخرافات والمعتقدات الثقافية، والممارسات، فضلًا عن نظام الرعاية الصحية الضعيف.

إننا نناشد كحكومة، اتباع نهج متعدد الجوانب ومناسب من حيث التوقيت لمعالجة هذا المرض، بحيث حتى لا تضيع المكاسب التي تحققت من خلال مبادرة الرعاية الصحية المجانية وغيرها من التطورات. لكننا نقدر، استخلاصنا بعض الدروس المفيدة جدا، التي سترشدنا بشكل أكبر في مجال تعزيز نظام الرعاية الصحية الوطني، من أجل منع تكرار الحالة الراهنة. وفي هذه المرحلة، إسمحوا لي أن أشيد بدعم شركائنا الدوليين على المستويين المتعدد الأطراف والثنائي على حد سواء، في هذا الوقت الحرج من الحاجة في تاريخ أمتنا.

ومن دواعي سرورنا إبلاغكم بأن نساءنا شاركن في تحقيق بعض تلك الإنجازات. ويكشف استعراض حديث للتقدم المحرز فيما يخص تحقيق المساواة الجنسانية وتمكين المرأة بأن هناك الآن عدد كبير من النساء في التعليم الثانوي، وتشغل النساء، العديد من المناصب الرئيسية في الحكومات المركزية

الاجتماعات الإقليمية التي عقدتها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مابوتو، والاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، والدورة السابعة والأربعون للجنة السكان والتنمية في نيويورك.

إن النظر في استعراض تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يبين التقدم الكبير المحرز في بلدنا، رغم أنه لا تزال هناك العديد من التحديات التي ينبغي التغلب عليها. في الواقع، خرجت جمهورية الكونغو الديمقراطية من نزاع مسلح دام ما يقارب العقدين، مما يعني أن الجهود التي تبذلها الحكومة كانت تركز في المقام الأول على توطيد السلام. وبفضل جهودنا تمكنت البلد من بلوغ أهداف مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في تموز/يوليه ٢٠١٠ التي تهدف إلى استئناف النمو الاقتصادي الذي يبلغ متوسطه ٨,١ في المائة في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣، وتمكنت أيضا من إنشاء برنامج أساسي، واجتماعي - اقتصادي، وواسع النطاق لإعادة تأهيل البنية التحتية.

في ظل هذه الخلفية، تحسنت صحة الأمهات والرضع. وقد تراجع معدل الوفيات النفاسية من ٨٠٠ ١ حالة وفاة في كل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة لمولود حي في عام ١٩٩٨ إلى ٨٤٦ حالة وفاة في كل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة لمولود حي في عام ٢٠١٤. تحسن معدل القبالات الماهرة عند الولادة، أيضا بدرجة كبيرة، حيث ارتفع من ٦٠ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ٨٠ في المائة في عام ٢٠١٤. انخفض معدل وفيات الأطفال من ٢١٣ وفاة إلى ١٠٤ وفيات في كل ١٠٠٠ ولادة لمولود حي في الفترة بين ٢٠٠١ و ٢٠١٤. في مجال التعليم، ارتفع متوسط معدل الانتظام في المدارس الابتدائية من نسبة ٥٠,٧ في المائة في ٢٠٠١ إلى ٩١ في المائة في عام ٢٠١٢. يمكن أن يفسر هذا التحسن في المقام الأول بتوفير التعليم الابتدائي المجاني، وتشجيع تعليم الفتيات، وتنفيذ برنامج واسع النطاق لإعادة بناء المدارس من قبل الحكومة.

الإيدز. ولا تزال ندرك تماما الحاجة إلى الاستثمار في إتاحة الفرص، وهيئة بيئة داعمة للشباب من حيث الابتكار والإبداع وزيادة الأعمال، حتى يتمكنوا من التحول إلى عناصر منتجة، والحصول على فرص عمل وتحقيق كامل إمكاناتهم.

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد على تفاني سيراليون في دعم مبادئ برنامج عمل المؤتمر بشكل كامل، خاصة في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونؤكد على أهمية الشراكات القوية واستمرار التعاون الدولي في مجال تنفيذ برنامج العمل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيلستين فبندي كيمييهيو، وزير التخطيط ورصد تنفيذ ثورة الحدثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد كيمييهيو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن جمهورية الكونغو الديمقراطية، أود أن أهنئ الرئيس بجرارة على ترؤسه الدورة الاستثنائية التاسعة والعشرين للجمعية العامة لمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤.

تود جمهورية الكونغو الديمقراطية شكر الأمين العام على تقريره الرفيع المستوى المتعلق بإطار الإجراءات لمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤ (A/69/62)، وأود أيضا أن أعنتم هذه الفرصة لأعرب عن خالص التهئة للسيد باباتوندي أوسوتيمييهين على إعادة تعيينه في منصب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

يسرني أن أشير إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية شاركت في جميع مراحل عملية تنفيذ ومتابعة وتقييم برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي أدى إلى الاستنتاج الذي خلص إليه التقرير المعروض علينا اليوم. وأذكر على وجه الخصوص مشاركتنا في الاستعراض العالمي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤، وصياغة التقرير الوطني للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٢٠، فضلا عن

سيما في الجزء الشرقي من البلد؛ فضلا عن التحدي المتمثل في أن غالبية سكاننا هم من الشباب بكل ما يترتب على ذلك من آثار من قبيل الالتحاق بالمدارس، والعمالة، والصحة الجنسية والإنجابية؛ وتحدي ارتفاع معدل الخصوبة، والاحتياجات غير الملباة لتنظيم الأسرة؛ والكفاح المستمر ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وأخيرا، حماية البيئة ومكافحة تغير المناخ والدفاع عن حقوق الشعوب الأصلية.

للتصدي لهذه التحديات، قامت الحكومة بتعزيز شراكات ثنائية ومتعددة الأطراف من جهة، والتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، من جهة أخرى. وهذا هو السبب الذي يجعل جمهورية الكونغو الديمقراطية تدعو إلى إطار لما بعد عام ٢٠١٥ يقوم على المشاركة بصورة واسعة النطاق؛ ويعزز التزام الجميع من أجل حقوق الإنسان، وثقافة سيادة القانون والمعايير الدولية، ومكافحة الظلم والتمييز بجميع أشكاله؛ ويكفل حق كل شخص في المشاركة الكاملة في المجتمع وفي صنع القرار.

تتفق جمهورية الكونغو الديمقراطية تماما مع الاستنتاجات التي توصل إليها إطار الإجراءات الرامية إلى متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤. تلتزم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بالاستمرار في جهودها الرامية إلى تنفيذ البرنامج. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد من جديد دعمنا، كما عبرنا عنه أثناء استعراض ما بعد عام ٢٠١٤ على الصعيد الإقليمي، مع الاعتراف الكامل بجميع الحقوق السيادية لكافة البلدان لتنفيذ التوصيات وفقا لقوانينها وأولوياتها الإنمائية، ومع الاحترام الصارم للقيم الدينية والأخلاقية والتراث الثقافي لسكانها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيمبارشي سيمبانيندوكو مومبينغيغوي، وزير خارجية جمهورية زمبابوي.

بُذلت جهود كبيرة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. إلى جانب المصادقة على الأطر القانونية الدولية ذات الصلة، تم تحسين الأطر القانونية والمؤسسية من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وحماية الطفل. يتضمن دستور جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي اعتمد في شباط/فبراير ٢٠٠٦، الحقوق المتساوية للمرأة والرجل، فضلا عن مبدأ المساواة في إدارة القطاع العام. تجري إصلاحات هامة لاستئصال أية أحكام تميز ضد النساء والفتيات ضمن إطارنا القانوني.

على الصعيد المؤسسي، تم استحداث السياسة الجنسانية الوطنية والاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس، ويجري تنفيذهما حاليا. يتم عرض مشروع قانون الأسرة المنقح شأنه شأن مشروع قانون تنفيذ المساواة على البرلمان للنظر فيهما. بالنظر إلى حجم العنف الذي ارتكب ضد النساء والفتيات أثناء الحرب، اتخذت الحكومة إصلاحات تشريعية ترمي إلى تعزيز تجريم جريمة الاغتصاب والأشكال الأخرى من العنف ضد النساء والفتيات، بينما حددت إجراء خاصا لمحاكمة المسؤولين عن ذلك بشكل فعال.

على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه، لا بد من الإشارة أيضا إلى أن الفترة الطويلة من عدم الاستقرار الاجتماعي - السياسي الذي عانته جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال العقد الأول من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية قد أعاققت التنفيذ السليم للبرنامج. واليوم، نشأت العديد من القضايا الجديدة، وهي من الأولويات الوطنية والتحديات الواجب مجاهاتها من أجل التنفيذ المناسب لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتشمل هذه التحديات الحاجة إلى إجراء تعداد وطني ثان من أجل استكمال بياناتنا الديمغرافية وتحسين تخطيط وتنفيذ برامجنا التنموية؛ وتزايد العنف القائم على أساس نوع الجنس؛ وتحدي الجماعات المسلحة المستمر الذي أدى إلى تشريد جماعي للسكان، لا

وعليه، فإنني أحث كل المجتمعين هنا على بذل المزيد من الجهد في معالجة المسائل الهامة الأخرى المحددة في برنامج العمل، مثل احتياجات كبار السن وشبابنا. وفي إطار الوفاء بالتزاماتنا بموجب برنامج العمل، فإن المناقشات بشأن المسائل السكانية يجب أن تحترم دائماً المسؤوليات الأساسية للدول الأعضاء عن تحديد أولويات التدخلات والبرامج.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة مايكيي كاديدياتو، وزيرة السكان والنهوض بالمرأة وحماية الطفل في جمهورية النيجر.

السيدة كاديدياتو (النيجر) (تكلمت بالفرنسية): يشرفني عظيم الشرف أن أتقل هذه الرسالة نيابة عن فخامة السيد محمدمو إيسوفو، رئيس الجمهورية ورئيس دولة النيجر، إلى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة والعشرين المعنية بمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

أود، بداية، أن أهنئ الرئيس على توليه رئاسة الدورة الاستثنائية التاسعة والعشرين، وأؤكد له أن بوسعه أن يعول طوال ولايته على دعم النيجر، التي لا يزال التزامها بالأهداف التي حددها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أكثر صلابة من أي وقت مضى.

إن النهج التشاركي والشامل الذي استخدم في إعداد التقرير المهم للأمين العام (A/69/62)، يضمن وجاهة البرامج والإجراءات المقرر تنفيذها في السنوات القادمة. ووفدي يثني على الأمين العام والشركاء وكل الجهات المعنية التي شاركت في هذه العملية، وشاركت فيها النيجر بدور فعال. والتقرير المعروض علينا يؤكد الشواغل التي تتوافق مع أولوياتنا الوطنية، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان وحمايتها، وخاصة فيما يتعلق بالإجناح، وإمكانية حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والتعليم، بما في ذلك التثقيف الجنسي، والقضاء على العنف ضد النساء والفتيات. وبالتالي،

السيد مومينغوي (زمبابوي) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أؤكد على أن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لا يزال ذا صلة اليوم مثلما كان في عام ١٩٩٤ في القاهرة.

منذ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، أحرزت زمبابوي تقدماً كبيراً في معالجة القضايا السكانية في سياق الإطار الإنمائي. لا نستطيع أن نفصل القضايا السكانية عن التنمية بوجه عام. ونلاحظ الأثر الكبير للتحضر والهجرة الداخلية والدولية على الديناميات السكانية، وكذلك على التنمية. إن السرعة في التحول الحضري والهجرة الداخلية هما بعض أهم تحديات السكان والتنمية التي تواجهها العديد من البلدان النامية، بما في ذلك زمبابوي. أدت زيادة معدلات نمو السكان في المناطق الحضرية إلى زيادة الضغط على الهياكل الأساسية الموجودة، التي ما زال توسعها متخلفاً عن الركب. إن سلطات وسكان هذه المناطق يعانون في الكثير من الأحيان من عدم كفاية المياه ومرافق الصرف الصحي والهياكل الأساسية للطاقة.

وفي إطار جهودنا في مجال السكان والتنمية، تولي زمبابوي اهتماماً كبيراً لأسس حقوق الإنسان كما وردت في برنامج العمل. وأدى ذلك إلى تحسن ملحوظ في مجالات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والحصول على خدمات تنظيم الأسرة وتوسيع فرص الوصول إلى التعليم للجميع. وفي إطار مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، استقيننا دروساً أساسية ساعدتنا على تعزيز نظامنا الصحي.

وكثير من البلدان النامية، ومنها بلدي، ما زالت تشهد ارتفاعاً غير مقبول في معدلات وفيات الأمهات والرضع وحدثي الولادة. ولذلك، نعتقد أن الأمر يتطلب مزيداً من العمل الميداني لضمان ألا يظل الحمل والولادة بمثابة شراك للموت بالنسبة للنساء.

بقرار تنظيم هذه الدورة الاستثنائية، بالنظر إلى أن القضايا التي تناولها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبرنامج عمله، فضلاً عن المسائل الرئيسية في تنفيذه، ما زالت وجيهة تماماً اليوم.

ونحن، كبلد، نشاطر استنتاجات تقرير الأمين العام، المعنون ”إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤“ (A/69/62)، خصوصاً في إشارته إلى أن تغيير النمط السائد وقت انعقاد المؤتمر ما زال يدل على أن التطلعات إلى التنمية الشخصية والجماعية تستفيد من التركيز على كرامة الفرد وحقوق الإنسان. والاستثمار في حقوق الإنسان للفرد وقدراته وكرامته الذي تروج له كل مجالات برنامج عمل القاهرة طوال دورة الحياة هو بلا شك الأساس لتحقيق التنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، فإننا نعتبر من الأهمية بمكان أن النتائج التي توصل إليها تقرير الأمين العام ونتائج المؤتمرات الإقليمية لاستعراض تنفيذ برنامج عمل القاهرة ينبغي إدراجها في المناقشة بشأن خطة التنمية ما بعد عام ٢٠١٥. ونرحب بالحيز المنشأ لتمكين البلدان من المشاركة في عملية الاستعراض من خلال دراسة استقصائية عالمية. وفي السلفادور، شمل الاستطلاع أكثر من ١٨ مؤسسة وطنية ووفر حافزاً كبيراً لبلدنا لإعداد تقرير وطني بشأن تنفيذ برنامج عمل القاهرة، شاركت فيه منظمات المجتمع المدني أيضاً.

واسمحوا لي أن أذكر بعض الإنجازات التي حققها بلدي خلال ٢٠ عاماً لبرنامج عمل القاهرة. فبهدف جعل الوصول الشامل والمتكافئ إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية حقيقة واقعة، نفذ وزارة الصحة سياسة للصحة الجنسية والإنجابية عززت نوعية الرعاية للأمومة والأطفال حديثي الولادة، مع التركيز بشكل خاص على الأمراض المنقولة جنسياً ومرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

يمثل التقرير أساساً قيماً لعمل أكثر فعالية في إعداد خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وبعد عشرين عاماً من اعتماد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتنفيذه، أحرزت النيجر تقدماً ملموساً صوب تحقيق الأهداف في مجالات الحوكمة والرعاية الصحية والتعليم وتعزيز الكرامة وحقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن النمو السكاني القوي بواقع ٣,٩ في المائة سنوياً، الذي أدى إلى تضاعف عدد السكان في أقل من ١٨ عاماً، ما زال يمثل تحدياً هائلاً لبلدنا. وفي هذا الصدد، نحن ملتزمون بتعزيز النمو الاقتصادي القوي والمتسارع من خلال السياسات الاقتصادية والاجتماعية الملائمة والاستثمار في التنمية البشرية، على النحو المكرس في برنامج الحكومة للتجديد. وقد عقدنا العزم على استكشاف جميع الخيارات لمواجهة ذلك التحدي، بما فيها العائد الديموغرافي.

والنيجر تحدها آمال مشرقة في خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونرى أن هناك عدة عناصر ينبغي أن تشكل الأساس لوضع الاستراتيجيات وفقاً للإطار، منها تعزيز تطبيق النصوص المؤسسية بشأن الكرامة وحقوق الإنسان؛ والحد من أوجه التفاوت بين فئات السكان المختلفة؛ وتعزيز السياسات الاقتصادية للنمو المستدام القائمة على أساس التعليم الفني والمهني للشباب وتوظيفهم؛ واتخاذ تدابير قوية تستهدف الشباب الذين يشكلون قسماً كبيراً من السكان، وخاصة فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية. والبرامج التي سيتم تطويرها ينبغي أن تأخذ التنوع الاجتماعي والثقافي لبلدنا العديدة في الاعتبار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة ساندر غيفارا، وزيرة العمل والرفاه الاجتماعي في جمهورية السلفادور.

السيدة غيفارا (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية): أنقل إليكم تحيات رئيس السلفادور وحكومتها. ترحب السلفادور

تتخذ خطوات فورية لتلبية توقعات شعوبنا والقضاء على أوجه اللامساواة السائد، مع التركيز بشكل خاص على المجموعات التي مورس التمييز ضدها تاريخيا والفئات الضعيفة.

لا يمكننا أن ننكر أن المسائل المتعلقة بالسكان والتنمية الوطنية ترتبط ارتباطا وثيقا بالحقائق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ولمعالجة تلك المسائل، من الضروري تعزيز التعاون الدولي والتحالفات على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي، والتوصل إلى اتفاقات بين البلدان من أجل وضع استراتيجيات وإجراءات مشتركة. أود أن أشكر صندوق الأمم المتحدة للسكان على تعاونه ومساهمته في برنامج بلدي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، وأنشد وكالات الأمم المتحدة إدراج المحاور الرئيسية لبرنامج عمل القاهرة في خططها الاستراتيجية ومواصلة تنفيذها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

في الختام، أود أن أكرر تأكيد التزام جمهورية السلفادور بتنفيذ الالتزامات الواردة في برنامج عمل القاهرة، فضلا عن التدابير الرئيسية والاتفاقات الإقليمية التي تم التوصل إليها بشأن ذلك الموضوع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة باثابيل دلاميني، وزيرة التنمية الاجتماعية في جمهورية جنوب أفريقيا.

السيدة دلاميني (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): تكنسي هذه الدورة الاستثنائية لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أهمية كبيرة بالنسبة لجنوب أفريقيا. وذلك أنها تتزامن مع مرور ٢٠ عاما على عيشنا دون المعاناة من التمييز واضطهاد الفصل العنصري. إننا إذ نحتفل بديمقراطيتنا الجديدة والناشئة، نتذكر بأن كفاحنا ضد السياسات والقوانين التي سعت إلى استبعاد وتهميش الأشخاص على أساس العرق أو الطبقة أو الجنس أو نوع الجنس أو الدين أو السن أو الإعاقة أو التوجه الجنسي

لدينا خطة وطنية لتحقيق المساواة الفعلية من أجل ضمان تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات العامة التي تناصر المرأة. لقد وضعنا وطبقنا قانونا شاملا من أجل حياة خالية من العنف، وقانونا آخر يكفل المساواة والإنصاف للمرأة والقضاء على التمييز ضدها. لدينا نظام للإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس، وبرنامج نموذجي، يُعرف باسم مدينة المرأة يوفر مختلف خدمات الرعاية للمرأة.

أنشأنا مصرفا للمرأة يعزز التمكين الاقتصادي لها. وقمنا بسن قانون للأحزاب السياسية يكفل حصة لا تقل عن ٣٠ في المائة لمشاركة المرأة في الانتخابات وصنع القرار. تتبع ميزانية الدولة نهجا جنسانيا وذلك إجراء إيجابي لتلبية الاحتياجات العملية للمرأة. فقد وضعنا برنامجا لشباب السلفادور من أجل تعزيز الصحة الجنسية والإنجابية لشبابنا. كما أصلحنا الدستور الوطني للاعتراف بالحقوق الإنسانية للشعوب الأصلية واحترامها، من بين غيرها من الإنجازات.

ثمة تحديات كبيرة أمام خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولا بد لنا من الاستمرار في المضي قدما لتحقيق المساواة الحقيقية للمرأة، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والقضاء على مختلف أشكال العنف ضد النساء والفتيات. ويتعين علينا أيضا مواصلة مكافحة الفقر والتمييز على أساس الميل الجنسي، وضمان الحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة. علاوة على ذلك، نحتاج إلى تعزيز مشاركة المرأة على قدم المساواة في الحياة السياسية وملكيتهما لجسدها.

نحن، كبلد، ملتزمون التزاما كاملا بتنفيذ برنامج عمل القاهرة بعد ٢٠ سنة من اعتماده، مع الأخذ في الاعتبار التدابير ذات الأولوية والاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الإقليمي الأول للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عقد في أوروغواي كما جاء في توافق آراء مونتفيدو بشأن السكان والتنمية. ومن الأهمية بمكان أن

ونؤيد استنتاجات وتوصيات الاستعراض العملي الواردة في تقرير الأمين العام (A/69/62) المعنون "إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤". تؤكد جنوب أفريقيا من جديد أيضا على دعمها لنتائج الاستعراض الإقليمي، إعلان أديس أبابا بشأن السكان والتنمية في أفريقيا بعد عام ٢٠١٤. إن إعلان أديس أبابا بمثابة توافق آراء الموقف الأفريقي فيما يتعلق باستعراض برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي اعتمده الوزراء الأفارقة المسؤولون عن السكان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، والذي أقره رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

واتساقا مع إعلان أديس أبابا، أطلقت جنوب أفريقيا البرامج التالية. قمنا بتحسين فرص حصول النساء والفتيات على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية والحقوق المرتبطة بها عن طريق زيادة إمكانية الحصول على خدمات الإجهاض المأمون وتوفير الوسائل الحديثة لمنع الحمل.

وفي وقت سابق من هذا العام، أطلقنا برنامجا شاملا لمنع الحمل وتنظيم الأسرة. وسنستمر من خلال تلك البرامج في إدراج خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية وتنظيم الأسرة. كما بدأنا برنامج الصحة المدرسية الذي من شأنه توفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة للشباب والمراهقين. وتقوم إدارة الصحة لدينا بتحسين برامج ترمي إلى القضاء على وفيات الأمهات التي يمكن تجنبها عن طريق توفير رعاية شاملة للأمهات وتحقيق حصول الجميع من خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية.

وقد شهدت جنوب أفريقيا زيادة لم يسبق لها مثيل في العمر المتوقع منذ عام ٢٠٠٥، وذلك بفضل أكبر برنامج على صعيد العالم للعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالعقاقير. وكان ارتفاع متوسط العمر المتوقع من ٥٤ عاما

من بين المسائل التي تشكل جزءا من جدول الأعمال الحالي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

وفقا لدستور جنوب أفريقيا واهتداء ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، تشدد سياسة جنوب أفريقيا السكانية على تحقيق التنمية المستدامة وتضع الناس في محور تلك التنمية. إذا أردنا تحسين حياة الناس، فإن ضمان حصولهم على حقوق الإنسان الأساسية جزء لا يتجزأ من المثل العليا لتحقيق التنمية المنصفة والمستدامة. تُقر جنوب أفريقيا بالإنجازات الكبيرة، والتقدم الذي أحرز طيلة السنوات العشرين الماضية منذ أن اجتمعت حكوماتنا في القاهرة لاعتماد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

ومع ذلك، نلاحظ أنه لا يزال يتعين فعل الكثير على الرغم من الجهود التي نبذلها، لا سيما في القارة الأفريقية. فلم تتمكن بعد من تحقيق الالتزام بتوفير الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية الشاملة وضمن الحقوق للجميع، أو توفير الفرص التي تلتزم بها الدول والملزومة بها. إن الاستعراض الأخير لفترة العشرين سنة لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يتطرق بوضوح إلى الفجوات الكبيرة، فضلا عن التقدم المتفاوت والمجزأ الذي لا يزال قائما من حيث كفاءة الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية الشاملة، وضمن حقوق جميع النساء والفتيات في ذلك المجال.

من المهم للغاية خلال هذه الدورة الاستثنائية، أن نلاحظ سير تنفيذنا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية خلال العشرين عاما الماضية. من الضروري إبراز حقيقة حتمية اتخذ المزيد من الإجراءات من أجل تحقيق الأهداف التي حددناها لأنفسنا، بما في ذلك من خلال المفاوضات الحكومية الدولية المقبلة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. لذلك ترحب جنوب أفريقيا بالاستعراض الشامل والأعمال التحضيرية التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان.

أوجه عدم المساواة بين الجنسين، وعدم تمكين النساء والفتيات، والعنف القائم على نوع الجنس، واستمرار أوجه عدم المساواة داخل البلدان والمناطق وفيما بينها.

وتظل جنوب أفريقيا ملتزمة بمواصلة التعاون مع زملائنا من الدول الأعضاء من أجل الاحتفال بالنجاحات التي حققناها حتى الآن، والأهم من ذلك، من أجل تعزيز المزيد من التدابير اللازمة لتحقيق أهداف وضعناها لأنفسنا في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام ١٩٩٤.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطيت الكلمة الآن لممثل بيلاروس بشأن نقطة نظامية.

السيد ماكاي (بيلاروس) (تكلم بالروسية): أود أن أتوجه إليكم، سيدي الرئيس، وإلى جميع الوفود الموجودة في القاعة ببدء وطلب بشأن نقطة نظامية وهي أن يلتزم جميع المتكلمين بمدة الكلام المحددة بثلاث دقائق. وفي الواقع، لقد ناشد الرئيس جميع الوفود مرارا عدم تجاوز مدة الدقائق الثلاث. وبالنظر إلى تأخر الوقت ومدى انشغال جميع وفودنا، هناك مخاطرة بعدم إتاحة فرصة التكلم للممثلين رفيعي المستوى الذين حضروا إلى هنا ولا سيما من بعيد. وبالتالي، فإننا نطلب من جميع الوفود إبداء الاحترام كل منها للآخر من خلال إتاحة نفس الفرصة لكل فرد للتكلم حيث أن كلا منها لديه الرغبة هو أيضا في اغتنام هذه الفرصة. ونرى أن هذا يتماشى مع روح التعاون التي نسعى جميعا إلى دعمها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل بيلاروس، ونأمل أن تكون رسالته قد وصلت.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد تدروس أدهانوم غرييسوس، وزير خارجية جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية.

في عام ٢٠٠٥ إلى ٦٠ عاما في عام ٢٠١١ أمرا لا يحدث عادة إلا بعد حدوث تحول مجتمعي كبير، مثل القضاء على الرق. وحققتنا أقصى استفادة من عائدنا الديمغرافي من خلال خططنا الوطنية للتنمية، من قبيل تحسين تنفيذ البرنامج الوطني للحد الأدنى للحماية الاجتماعية. وقد ثبت أن منحة إعانة الأطفال تقلل من الفقر وعدم المساواة، وقد أدت إلى الحد من السلوك الجنسي المحفوف بالمخاطر بين المراهقين. كما نعتزم تعميم منحة إعانة الأطفال والمعاشات التقاعدية لكبار السن التي تقدمها الدولة لدعم جميع قطاعات السكان غير الناشطين لدينا.

ومن أجل الحفاظ على الوعد الذي قطعناه في إعلان أديس أبابا بالقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف القائم على نوع الجنس، فإننا بصدد وضع سياسات وبرامج أفضل لحماية النساء والأطفال. وتقوم وزارة العدل لدينا حاليا بإنشاء وحدة معنية بجرائم الكراهية للتعامل تحديدا مع مسألة التمييز والعنف التي تستهدف الناس بسبب ميولهم وهوياتهم الجنسية الفعلية أو المتصورة. وبالنظر إلى أهميتها، فإن جنوب أفريقيا تدعو إلى أن تؤخذ نتائج الاستعراض الإقليمية، مثل إعلان أديس أبابا، في الحسبان عند مواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤، وإلى دمجها في عملية المفاوضات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥.

إننا ننظر إلى هذه الدورة الاستثنائية باعتبارها فرصة هامة للتأكيد مجددا على أهمية برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وعلى أهمية مواصلة العمل على ما حققناه، والأهم من ذلك، العمل على ما يتعين علينا تحقيقه. يشمل ذلك إنقاذ أرواح مئات الآلاف من النساء والفتيات اللواتي يمتن بلا داع أثناء الولادة أو جراء مضاعفات الإجهاض غير المأمون. وتتضمن الثغرات والمجالات البارزة الأخرى التي تحتاج إلى اهتمام خاص التحدي الثلاثي المتمثل في الفقر والبطالة وعدم المساواة على الصعيدين الوطني والدولي، التي تزيد من حدتها

صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإني على ثقة بأن الدول الأعضاء ستأخذ تلك الشواغل بعين الاعتبار.

ونحن في إثيوبيا أبلينا بلاء حسنا في تنفيذ المسائل البالغة الأهمية المنصوص عليها في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وصدرت سياستنا السكانية الوطنية في عام ١٩٩٣ بهدف الموازنة بين معدل نمو السكان وقدرة البلد على التنمية والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، وذلك لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في زيادة رفاه السكان بمرور الوقت.

وقد كان طريقنا طويلا وشاقا نحو كفاءة الحصول بشكل كامل على خدمات الصحة الإنجابية والفرصة الكاملة للاختيار من بينها، بما في ذلك تنظيم الأسرة، وهو جزء أساسي في ضمان صحة ورفاه جميع أبناء شعبنا.

لقد عملنا بجد لمعالجة نقص المعلومات من خلال أنشطة التسويق الاجتماعي والتوعية المجتمعية.

وحسنت إثيوبيا، عن طريق تنفيذ استراتيجيات مبتكرة، الاستفادة من خدمات تنظيم الأسرة من ٣ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى أكثر من ٤٠ في المائة في عام ٢٠١٤. وهذا تقدم ملحوظ حقا وشهادة على التزامنا. وتؤدي خطة النمو والتحول، وهي الخطة الإنمائية الوطنية الخمسية لإثيوبيا التي هي الآن في السنة الأخيرة من التنفيذ، التركيز المناسب لإدماج مسائل السكان في الخطط العامة وعموم الخطط القطاعية.

أما بخصوص المساواة بين الجنسين والمساواة والنهوض بالمرأة، فقد اتخذت أيضا إثيوبيا تدابير، بما في ذلك وضع سياسات وخطط العمل والبرامج الإنمائية، فضلا عن إنشاء الهياكل الأساسية اللازمة من أجل تنفيذها. إن تعميم المسائل الجنسانية في خطط التنمية الوطنية والقطاعية الشاملة، وعملية وضع الميزانية للبلد، وتعزيز البيانات المصنفة جنسانيا لتسترشد بها السياسات والبرامج، هي مجالات هامة تمت معالجتها. وتم

السيد غبرييسوس (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني كثيرا أن أكون هنا اليوم لحضور هذه الدورة الاستثنائية لمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤.

لقد خطت إثيوبيا على مدى العشرين عاما الماضية خطوات هامة في تأسيس خدمات أساسية عادلة تصل إلى الفئات الأكثر ضعفا، الذين تم تمكينهم من الحصول على فرص جديدة. لقد بذلنا قصارى جهدنا من أجل التصدي لجميع أشكال التمييز وحماية الحقوق الأساسية للفئات الأكثر ضعفا. وعملا بالتوصيات الصادرة عن لجنة السكان والتنمية في دورتها السابعة والأربعين، لدينا الآن فرصة لكفالة تجسيد السمات والتحديات الأساسية والحاسمة التي نواجهها فيما يتعلق بالسكان في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وسيتعين علينا أن نأخذ في الحسبان أنه على الرغم مما حققناه من إنجازات، فإن التحديات لا تزال هائلة وإن ما نتطوي عليه من مخاطر كبير بالفعل. ولا يزال استمرار عدم المساواة بين الجنسين يعوق إمكانية حصول المرأة على خدمات الرعاية الصحية الإنجابية، ولا تزال العديد من الممارسات التقليدية الضارة تشكل تحديات خطيرة، مما يجعل من الصعب تحقيق الرفاه للنساء والفتيات. ويجب أن نظل ملتزمين في عزمنا المشترك على الحد بدرجة كبيرة من الممارسات الضارة والقضاء عليها في نهاية المطاف.

ومن الرسائل الأخرى التي خرجت قوية من آخر مداوات أجرتها اللجنة هي أن جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لا يزال غير مكتمل، وأنه على الرغم من الانجازات التي حققناها، فإن التقدم المحرز كان متفاوتا، ولا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وما من شك في أننا قد حصلنا على فرصة عظيمة للاستمرار في الجهود التي نبذلها من أجل التصدي للتحديات المتعلقة بالسكان. وفي إطار عملية

متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤، فضلا عن التقرير المفهرس عن المناقشة التفاعلية في الدورة السابعة والأربعين للجنة السكان والتنمية (A/69/122).

ويسرنا أننا أسهمنا في الاستعراض الشامل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، الذي سلط الضوء على التقدم المحرز والتحديات التي ما زالت تحذل تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ونؤكد مجددا تأييدنا للآراء التي أعرب عنها في سياق الاستعراض الإقليمي الأفريقي لتنفيذ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤، حيث انضمنا إلى اعتماد خطة عمل إقليمية لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ولأهمية الاستفادة من مكاسب أفريقيا الديمغرافية كون أغلبية سكانها من الشباب.

لقد سجلت زامبيا نموا اقتصاديا إيجابيا، بمعدل ٥,٦ في المائة سنويا، خلال السنوات العشر الماضية. ويجري إحراز تقدم في التقليل من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوفيات النفاسية ووفيات الرضع، وزيادة تمكين النساء والشباب والالتحاق بالمدارس الابتدائية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات قائمة في مجال توفير إمكانية حصول الجميع على المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وارتفاع حالات حمل المراهقات، والحد من الفقر والتفاوت الاقتصادي، من جملة أمور أخرى.

وكجزء من التدابير العلاجية للتحديات التي تتم ملاحظتها، وضعت زامبيا سياسات وبرامج مختلفة للنهوض بالحالة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة والشباب، ولا سيما الفتيات، وذلك من خلال صندوق تمكين المواطنين الاقتصادي، وصندوق تنمية للشباب. وقد عززت سياسات الحكومة واستراتيجياتها، التي تشمل السياسة السكانية الوطنية والسياسة الصحية الوطنية والسياسة الجنسانية الوطنية والسياسة الوطنية للشباب والصحة الإنجابية وسياسة إعادة القيد للفتيات اللاتي

تضيق الفجوة الواسعة بين الجنسين التي كانت سائدة في التعليم الابتدائي بتوفير سبل وصول متساوية للفتيان والفتيات، واتخاذ الإجراءات اللازمة والحسنة التوقيت من أجل التصدي للعوامل التي تعرقل التحاق الفتيات بالمدارس. وأصبح لقانون الأسرة المنقح والقانون الجنائي دور أساسي في منع الممارسات التقليدية الضارة، وفي تعزيز المساواة بين الجنسين والحقوق الإنجابية. ولكن لا بد لنا من فعل المزيد، ولدنا التزام بمواصلة السير في مسار تعزيز هذه الأهداف.

ولإحراز النجاح، يجب علينا اتخاذ إجراءات جريئة، ويجب ألا نحجم إطلاقا عن التحديات الصعبة. وسوف نفعل ذلك لأنه أمر يستحق أن نكافح من أجله. وانطلاقا من هذه الروح، سنمضي في إثيوبيا واثقين بأن التعاون الدولي في هذا المجال سيستمر تعزيزه من أجل تنفيذ الأولويات التي حددناها وتسجيل نتائج ناجحة في فترة التنفيذ المقبلة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالإعراب عن تقديرنا إلى جميع الشركاء في التنمية والقطاع الخاص الذين كانوا دائما على استعداد للعمل معنا في شراكة وثيقة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة إيميرين كابانشي، وزيرة التنمية المجتمعية وصحة الأم والطفل في جمهورية زامبيا.

السيدة كابانشي (زامبيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشارك المتكلمين الآخرين في تهنئة الرئيس وأعضاء هيئة مكتبه على انتخابهم.

وتشيد زامبيا بالأمين العام والرئيس على عقد الدورة الاستثنائية التاسعة والعشرين للجمعية العامة المعنية بمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤. وتود زامبيا أن تشير إلى تقرير الأمين العام A/69/62 عن "إطار إجراءات

السيدة فرج (جمهورية ترازيا المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): على الرغم من حقيقة انقضاء عقدين من الزمن، فإن رؤيا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية تبقى ذات صلة وأهمية قصوى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لكل بلد. وقد أصبحت صلتها أكثر وضوحاً ونحن نتفاوض بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي ينبغي أن تُدمج فيها بعض المسائل غير المنجزة. ويسرني إبلاغ الجمعية أن ترازيا أجرت استعراضاً تنفيذياً لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأن النتائج تُظهر تقدماً جيداً عموماً بشأن الصحة الإنجابية والجنسية، نسبته ٨٨ في المائة؛ ومثله في الاعتلال والوفيات، وفي التعليم ٨٢ في المائة. وقد حققت ترازيا إنجازات كبرى متعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية ٢ و ٣ و ٤ قبل عام ٢٠١٥ بوقت طويل. وقد خفّضنا معدلات الوفيات للأطفال دون الخامسة من العمر وللرضع من ١٩١ إلى ٨١ في الـ ١٠٠٠ من الولادات الحية من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٢، بينما انخفضت نسبة وفيات الرضع من ١١٥ إلى ٥١ في الـ ١٠٠٠ من الولادات الحية خلال الفترة نفسها.

وعلى الرغم من تلك الإنجازات، تواجه ترازيا التحدي المتمثل في وفيات الأطفال بأمراض يمكن الوقاية منها، مثل الملاريا، والإسهال والسل. وهي لم تحقق سوى القليل في وفيات الأمومة، أي من ٥٢٩ إلى ٤٣٢ وفاة لكل ١٠٠٠٠٠ ولادة في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى ٢٠١٢. لكن حكومة بلدي ملتزمة التزاماً كاملاً بتكثيف الجهود لتحسين الخدمات الصحية في مرافق صحة الأمومة.

وعلى الرغم من التحسين الكبير في المجالات سألقة الذكر طوال العقدين الماضيين، كانت هناك تحديات في تحسين مجالات أخرى. وتحقيق أول الأهداف الإنمائية للألفية يبقى أحد أحجار العثرة الرئيسية دون تحقيق أهداف وغايات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبرنامج عمله. وما برح نحو ١٢

يحملن، الوضع الاقتصادي الاجتماعي للنساء والفتيات، وإن كان لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. كما تلتزم زامبيا التزاماً قويا بزيادة استيعاب تنظيم الأسرة، وبخاصة للمرأة الريفية، بالإضافة إلى الحصول على حقوق الصحة الإنجابية الجنسية والحقوق الإنجابية من خلال إطلاق الخطة الثمانية لتوسيع التنظيم الأسري واستراتيجية صحة المراهقين. وضعت الحكومة أيضاً الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات من أجل وضع حجر الأساس لعملية صنع القرارات القائمة على الأدلة في تنفيذ الاستراتيجيات المذكورة أعلاه. وتهدف هذه الاستراتيجية أيضاً إلى مواصلة عمليات جمع البيانات ونظم الرصد والتقييم في البلد بشكل كامل.

وتؤكد زامبيا مجدداً التزامها بالقرار الصادر عن الدورة السابعة والأربعين للجنة السكان والتنمية التي تدعو إلى التنفيذ الكامل لبرنامج العمل والإجراءات الأساسية لتنفيذه ما بعد عام ٢٠١٤. وتشمل تلك الإجراءات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية والسكان والتنمية والتعليم والعدل والمساواة بين الجنسين، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

تتطلع زامبيا إلى وجود خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تشمل مبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وتدعو إلى تفعيل الكامل لعناصر العائد السكاني لصالح نساتنا وفتياتنا اليافعات وشبابنا. تُقر زامبيا بالدعم الذي يقدمه شركاؤنا المتعاونون، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للسكان، لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة فاطمة عبد الحبيب فرج، وزيرة الدولة، مكتب نائبة الرئيس الأولى، حكومة زنجبار، بالنيابة عن جمهورية ترازيا المتحدة.

زيادة المكاسب الديمغرافية بالاستثمار في الجهود لتهيئة الفرص والأجواء الداعمة للابتكار والإبداع وتنظيم المشاريع، لكي يستطيع الشباب إيجاد التعليم وفرص العمل النوعيين والحصول عليهما، مجسدين بذلك إمكاناتهما الكاملة.

ولا بُدُّ لنا من تدعيم أنظمتنا الصحية. والمطلوب في جميع البلدان نظام صحي وظيفي وكفِّي على نحو كامل لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤ والأهداف الإنمائية للألفية. وإننا بحاجة إلى بناء أنظمة صحية تستدعي، كما نعلم، وقتاً واستثماراً إذا أُريد لها أن تثمر نتائج. وعلينا تحسين الحصول على الخدمات الأساسية لدى الارتقاء بمستوى التدخلات للقضاء على الملاريا، والسل ونقص المناعة البشرية، ومعالجة الأمراض غير السارية الأخرى. ولا بُدُّ من تسريع التعبئة الكافية وبالغة الأهمية لموارد تمويل التدخلات عالية التأثير، على أساس الاحتياجات اللازمة للبلد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ناتاليا بيدرو دا كوستا أوميلينا نيتو، وزيرة الخارجية والتعاون والمجتمعات المحلية في جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية.

السيدة نيتو (سان تومي وبرينسيبي) (تكلمت بالفرنسية): إننا نغتنم هذه الفرصة للترحيب بالتقرير الاستعراضي العالمي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤، والتقرير المتعلق بالمناقشة التفاعلية للدورة السابعة والأربعين للجنة للسكان والتنمية (A/69/122).

ونحن سعداء بأننا ساهمنا في الدراسة الاستقصائية الشاملة لاستعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤، ونشير إلى أن حكومة سان تومي وبرينسيبي أحرزت تقدماً كبيراً في تنفيذ برنامج عمل ذلك المؤتمر. وأود إبراز عدة أمثلة على ذلك: إرساء خدمات شاملة متعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية؛ وتوفير المعلومات والتعليم المتعلقين بجنسانية

مليون تتراني يعيشون تحت خط الفقر. وقد أدى الفقر المدقع إلى نمط من الزواج والإنجاب المبكرين بين الشباب الترانين. وتشير الإحصاءات إلى أن ٤ نساء من كل ١٠ قد زُوَّجْنَ في عام ٢٠١٠ بعمُر ١٨ سنة، وأن ٢٣ في المائة من النساء بدأت الإنجاب من عمُر ١٩ سنة. ويبقى العدد المرتفع من الوفيات النفاسية تحدياً. وهذه الوفيات ناجمة عن انخفاض استخدام خدمات تنظيم الأسرة، وانخفاض تغطية الرعاية عند الولادة من قِبَل مقدمين مهرة، والرعاية المنخفضة بعد الولادة.

والإخفاق في تحقيق جميع غايات أول الأهداف الإنمائية للألفية هو أحد أحجار العثرة الرئيسية دون تحقيق أهداف وغايات برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ويُقدَّر أن ١٢ مليون تتراني يعيشون تحت خط الفقر. وقد أدى الفقر إلى نمط الزواج المبكر والإنجاب بين شباب ترانيا. وتشير الإحصاءات إلى أن ٤ نساء من كل ١٠ قد زُوَّجْنَ في عام ٢٠١٠ بعمُر ١٨ سنة، وأن ٢٣ في المائة منهنَّ بدأت الإنجاب بعمُر ١٩ سنة.

وبالإجمال، فإنَّ التحديات الكبرى التي تُعيق تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية تشمل القدرات غير الكافية في المهارات والهياكل المؤسسية؛ ونقص رأس المال البشري، والبحوث، واستخدام البيانات والتكنولوجيا الحديثة؛ والقيود المالية. وإننا نعمل جاهدين بالتعاون مع شركاء آخرين في التنمية للتصدي لتلك التحديات، لكي نستطيع تنفيذ برنامج العمل بنجاح.

أخيراً، يود وفد بلدي أن يؤكد النقاط التالية، التي ينبغي مراعاتها في خطة ما بعد عام ٢٠١٤. هناك عمل غير منجز ما انفكَّ يحظى بأولوية وطنية، وسيتعيَّن المضيُّ به قدماً في مجالات القضاء على الفقر؛ التخلص من مظاهر عدم المساواة والتمييز، بما في ذلك على أساس الجنس؛ والتعليم لتمكين الشباب، وبخاصة الفتيات؛ وجهود التصدي للتحديات الجديدة والناشئة، بما يشمل السكان الشباب. ويتعيَّن علينا

وضع الاستجابات - بالإضافة إلى الشراكات والقيادة على الصعيدين الإقليمي والعالمي - التي تقتضيها هذه التحديات. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نؤكد مجدداً على تأييدنا المغرب عنه في سياق الاستعراض الإقليمي لتنفيذ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤، حيث شاركنا في ذلك الحين في اعتماد خطة عمل إقليمية من أجل المضي قدماً بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

ونحن ملتزمون التزاماً تاماً بمواصلة الجهود الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، مع الأخذ في الاعتبار النتائج التي تمخض عنها الاستعراض الإقليمي الذي أجريناه، والاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤. وندعو إلى إدراج النتائج والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، ونتائج الاستعراض الإقليمي بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وبلدي، سان تومي وبرينسيبي، فخورة بأن تقيم شراكات مع المجتمع الدولي؛ وتود أن تؤكد من جديد تأييدها لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والنهج المتكامل للإجراءات المبينة في تقرير الأمين العام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ماريو لوبيث دا روسا، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية غينيا - بيساو.

السيد دا روسا (غينيا - بيساو) (تكلم بالفرنسية): أود، شأني شأن المتكلمين الذين سبقوني، أن أهنئ رئيس الدورة الاستثنائية بانتخابه.

ويسر بلدي، غينيا - بيساو، أن ترحب بتقرير الأمين العام المعنون "إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤" (A/69/62)، والتقرير

المراهقين؛ وزيادة البيانات الديمغرافية والاقتصادية للمساعدة في التخطيط؛ وإعداد إطار قانوني لمساائل الجنسانية؛ وتحسينات الأطر المؤسسية والسياسية لتيسير مشاركة الشباب في عملية التخطيط.

لكننا ندرك التحديات المتبقية التي يتعين التصدي لها لتحسين نوعية حياة سكاننا، وضمان المساواة والإنصاف وحماية البيئة للأجيال المقبلة. وإننا نتشاطر استنتاجات الاستعراض، التي توضح أنه يبقى الكثير مما يجب عمله، بغية تلبية الاحتياجات الأساسية وتوفير الوصول إلى العمالة الكريمة، والحماية الاجتماعية، والخدمات الصحية والتعليم، على الرغم من التقدم الكبير في الحد من الفقر والنمو الاقتصادي منذ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ولا يزال أناس عديدون يواجهون عقبات كبرى أمام تمتعهم بحقوق الإنسان الخاصة بهم.

وتسرننا الإشارة إلى أن حقوق الإنسان والمساواة كانتا أساس النهج التحليلي للقرار. وإننا نتشاطر استنتاج التقرير أن الاستثمار في الحقوق والقدرات والكرامة الفردية في مختلف القطاعات التي يغطيها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية هو الأساس للتنمية المستدامة.

من الواضح أن التركيز على زيادة عدم المساواة في الثروة والدخل، وضعف الاستجابة لعدم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وضرورة التعلم وبناء القدرات البشرية، ولا سيما للشباب، ومعالجة أوجه عدم المساواة في الإجراءات التي تتخذها الخدمات الصحية الجنسية والإنجابية، بما في ذلك تعزيز النظم الصحية، هي أمور لها آثار كبيرة على السياسات الإنمائية. كما أن أثر الديناميات السكانية على المستويين الجزئي والكلبي يتطلب إدماج المسائل السكانية في التخطيط الإنمائي.

ونحن نتفق مع أن التحديات التي نواجهها تتطلب مشاركة منهجية من جميع الجهات صاحبة المصلحة، ولا سيما الشباب، الذين يمثلون ٣٨ في المائة من السكان، في

والتنمية بعد عام ٢٠١٤، عندما شاركنا آنذاك في اعتماد خطة العمل الإقليمية من أجل المضي قدما بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام غينيا - بيساو الراسخ بالانضمام إلى المجتمع الدولي في التأكيد من جديد تأييدها لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والرؤية الواردة في تقرير الأمين العام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ألوها نونيس، وزيرة السلطة الشعبية للسكان الأصليين في جمهورية فتزويلا البوليفارية.

السيدة نونيس (جمهورية فتزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن الحكومة الإنسانية والثورية البوليفارية، حكومة الرئيس نيكولاس مادورو موروس، نرحب بهذه الدورة الاستثنائية بوصفها فرصة لإطلاع الجمعية العامة على آخر التطورات في سياستنا الاجتماعية في المجالات ذات الصلة بالمسألة التي نجتمع من أجلها.

ما برحت فتزويلا تعمل على بناء نموذج ديمقراطي تعددي اجتماعي شامل للجميع، وتمكنت من تنفيذ السياسات العامة التي تعطي الأولوية للبعد الاجتماعي للتنمية، بالاستناد إلى المبادئ الدستورية للتضامن والعدالة الاجتماعية، والتعاون والمساواة والمشاركة. ولذلك، أطلقت الحكومة حملة وطنية للقضاء على الفقر المدقع، من أجل مكافحة هذه الآفة الرهيبة، الأمر الذي يقترن بسلسلة من السياسات الاجتماعي الكلية بشأن الصحة، والتغذية، والتعليم، والضمان الاجتماعي والتعايش السلمي والتضامن، وثقافة الادخار والإنتاج، من جملة أمور، مع وضع الهدف المتمثل في جعلنا إقليميا خاليا من الفقر المدقع بحلول عام ٢٠١٩.

المفهرس عن المناقشة التفاعلية للجنة السكان والتنمية في دورتها السابعة والأربعين (A/69/122).

ومثلت مشاركة بلدنا في الاستعراض الشامل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤، فرصة لنا لتحليل التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وتمكنا آنذاك من تقييم التحديات الماثلة أمامنا من أجل تحسين نوعية الحياة لمواطنينا. وقد وجدنا أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لضمان المساواة والإنصاف وحماية البيئة من أجل الأجيال القادمة، على الصعيدين الوطني والدولي. وعلى الصعيد الوطني، لدينا خطة طموحة يقتضي تنفيذها تحالف الإيرادات والجهود الداخلية والخارجية. أما على الصعيد الدولي، فنود أن نؤكد على أننا نتفق تماما مع الاستنتاجات التي توصل إليها الاستعراض بشأن المكاسب الكبيرة التي تحققت في الحد من الفقر والنمو الاقتصادي منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

ويركز تقرير الأمين العام على تزايد أوجه عدم المساواة في الثروة والدخل، والصعوبات التي تواجه تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ويؤكد بشدة على الحاجة إلى التعلم المستمر وبناء القدرات، لا سيما بالنسبة للشباب. ويدعو التقرير إلى مكافحة أوجه عدم المساواة في الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك دعوة الدول لتعزيز النظم الصحية في المناطق الحضرية والريفية، نظرا لما لها من آثار هامة على السياسات الإنمائية.

ونحن نتفق مع حقيقة أن التحديات الإنمائية تتطلب مشاركة منهجية من جميع أصحاب المصلحة في وضع الاستجابات للتصدي لهذه التحديات، الأمر الذي يقتضي شراكة وقيادة على الصعيد العالمي من خلال الأمم المتحدة. ولتحقيق ذلك، يسرنا أن نؤكد مجددا على تأييدنا المعرب عنه في سياق الاستعراض الإقليمي لتنفيذ المؤتمر الدولي للسكان

ما تم إنجازه في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، التي ليست نقاط نهاية، بل نقاط انطلاق لاقتراح خطة ما بعد عام ٢٠١٥ من أجل تمهيد أفضل طريق أو أفضل الطرق المفضية إلى الدفاع عن حقوق المجتمع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بيير موكوكو مبونجو، وزير خارجية جمهورية الكاميرون.

السيد موكوكو مبونجو (الكامبيرون) (تكلم بالفرنسية): من دواعي الشرف والسرور أن أقرأ الرسالة التالية، بوصفها بيان الكاميرون، التي أرسلها السيد بول بيا، رئيس جمهورية الكاميرون إلى هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

”قبل ٢٠ عاماً بالضبط، اجتمعنا بالقاهرة، في إطار المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، من أجل دراسة المسائل الأساسية المتعلقة بالسكان وصلاتها بمسائل التنمية. بعد ٢٠ عاماً، وبوجود ٢,٥ بليون نسمة إضافية من السكان، ما هو التقييم الذي يمكننا إعطائه لتنفيذ برنامج عمل القاهرة، وكيف نرى أنفسنا في العشرين سنة القادمة؟“

”بالنسبة للكامبيرون، فإن بلدنا يعمل ليضع موضع التنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأرادت الكاميرون، أولاً وقبل كل شيء، أن ترسم سياستها الوطنية المتعلقة بالسكان على أساس المبادئ التوجيهية لبرنامج عمل القاهرة بالتركيز على الارتباط بين السكان والتنمية. وإذ نقوم بذلك، فإن أولى أولوياتنا هي المسائل المتعلقة بالتعليم، لا سيما تعليم الفتيات؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين؛ وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة؛ وتخفيض الوفيات النفاسية؛ والحصول على خدمات الرعاية الصحية الإنجابية.“

فيما يتعلق بالصحة الإنجابية، تم اعتماد خطة تنفيذ الحقوق الجنسية والإنجابية وبرنامج منع الحمل المبكر بهدف تشجيع حملات التوعية وتعزيز تنظيم الأسرة، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان.

وبخصوص المساواة والإنصاف بين الجنسين، اعتمدنا ونفذنا سلسلة من الصكوك القانونية التي تشكل أساس النظام القانوني الحالي الذي يجعل فتزويلا بلدا يتصدّر العاملين على حماية حقوق المرأة ونشرها. كما نجحنا في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في وضع الميزانية الوطنية وللوكالات الاتحادية، وفي إنشاء هيكل أساسي مؤسسي للخدمات من أجل الدفاع عن حقوق المرأة في جميع ولايات البلد الـ ٢٣. ومن أجل إحراز تقدم في مؤشرات المساواة بين الجنسين وتحقيق الهدف المتمثل في إعلان فتزويلا إقليمياً خالياً من العنف ضد المرأة بحلول عام ٢٠١٩، نقترح تعزيز الجانبين القانوني والمؤسسي اللذين يعززان السلطة الشعبية النسائية، ويدعمان ويقويان كل أشكال التقدم المحرز من أجل المرأة.

إن القانون الجديد المتعلق بتعزيز وحماية الحق في المساواة للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي اعتمد في ١٤ آب/أغسطس الماضي، بالإضافة إلى حماية المرضى، يقضي على جميع أشكال التمييز عن طريق الانتماء. وبعبارة أخرى، فإن يشمل أي شخص له علاقة شخصية وثيقة مع شخص مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

يجب أن تعكس خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مختلف نماذج التنمية بدون تفضيل بعضها على الأخرى، بما أننا جميعاً شعوب ذات سيادة. يجب أن تكفل الخطة الدعم المالي دون شرط، ولا سيما من جميع البلدان المتقدمة النمو، مع التزام حقيقي من جانب جميع الدول الأعضاء. هناك العديد من التحديات، لأن علينا أن نبدأ بالاعتراف بالأخطاء المرتكبة من أجل علاجها. ومن الضروري التكيف مع التغيرات وتقييم

الوقاية من الإصابات الجديدة؛ وتحسين نوعية التعليم؛ ومكافحة مرض الملاريا، الذي لا يزال يشكل السبب الرئيسي للوفيات في الكاميرون؛ والحد من بطالة الشباب.

”إن الكاميرون تعتبر الأسرة مهد التنمية والاستقرار. وفي عالم ينحسر فيه مفهوم الأسرة، لا بد من حماية هذه المؤسسة، وينبغي لكل طفل أن ينشئه أب وأم لديهما القدرة على توفير تعليم ذي نوعية جيدة له. ويسلم برنامج عمل القاهرة

”بأن ونؤكد مجدداً أن الأسرة هي وحدة المجتمع الأساسية ومن ثم ينبغي تعزيزها. ومن حقها الحصول على الدعم والحماية. يجب أن يقوم الزواج على الرضا الحر لطرفيه وأن يكون الزوج والزوجة شريكين قدم المساواة (A/CONF.171/13، الفصل الثاني، المبدأ ٩).

”بالطبع، لا يمكن لأحد ألا يلاحظ أن الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية يتزامن مع الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة. وينبغي تفسير هذه المصادفة على أنها إشارة تعزز تحسين حماية الأسرة وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في جميع البرامج المتعلقة بالسكان والتنمية.

”وإذ نضع إطاراً لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإن الصلة بين السكان والتنمية لا تزال في صميم البرنامج الدولي الذي يتمثل هدفه النهائي تحقيق الازدهار والرفاه للشعوب المعنية. وبالنسبة للكاميرون، فإن تحقيق أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقضاء على الفقر، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التضامن الدولي الذي تود الكاميرون دعوة الجميع إلى التزامهم التام به.“

”ولا يمكن إنكار نتائج تلك السياسات اليوم، حيث حققنا نمواً اقتصادياً بلغ نحو ٥ في المائة سنوياً، الأمر الذي عزز اعتماد التدابير التي حسّنت المؤشرات الاجتماعية في مختلف المجالات لدينا. أدت هذه السياسات أيضاً إلى الحد من أوجه عدم المساواة بين الرجل والمرأة، ولا سيما في مجال السياسة. وارتفعت نسبة عدد النساء في الجمعية الوطنية من ١٧ في المائة إلى ٣١ في المائة في غضون دورة تشريعية واحدة. وفي مجلس الشيوخ، هناك أيضاً عدد كبير جدا من المقاعد التي تشغلها النساء. كما كان هناك خفض في معدل الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ فضلاً عن الحد من الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال، وأوجه التحسين في معدلات التحاق الطلاب، وفي مجال التعليم، حيث بلغ مستويات أعلى من تلك في أي بلد أفريقي جنوب الصحراء الكبرى، وزيادة في إمكانية الحصول على عمل لائق.

”وتحققت تلك الإنجازات بفضل النظام الفعال لرصد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل القاهرة ومتابعة السياسات الاستراتيجية الوطنية. وكل خمس سنوات، بدءاً من عام ١٩٩٩، يجري تقييم برنامجنا، الأمر الذي أتاح المجال لرصد ما أنجزه برنامجنا في تحقيق أهداف برنامج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وإجراء التعديلات الملائمة حسب الاقتضاء. وفي حين يبدو أن التقدم جدير بالملاحظة، لا يمكن، بطبيعة الحال، إخفاء التحديات الكبيرة التي لا يزال بلدي يواجهها. تتطلب هذه التحديات المزيد من الجهود في مجالات الصحة الإنجابية، ولا سيما في حالات الحمل المبكر؛ ومكافحة العنف القائم على نوع الجنس؛ ومكافحة الأمراض الناشئة؛ والتقليل من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال

١٠٠٠٠٠٠ مولود حي. وتحسين فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية للشباب والأزواج والجهود المبذولة لمكافحة الممارسات الثقافية الضارة، مثل الزواج المبكر، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، من المسائل التي تشغل حكومة بوركينا فاسو. وتعزيز تعميم التعليم الابتدائي ودعم حصول الفتيات على التعليم الثانوي والتدريب الفني هي أيضا مجالات اهتمام. والحصول على عمل لائق للشباب، وبخاصة الفتيات، وإيجاد فرص العمل الحر وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة سبل يحدونا الأمل في أن تتمكن كذلك، بالحد من الفقر بين النساء، من التخفيف من سرعة تأثرهن بالأخطار، الأمر الذي يعرضهن من بين جملة أمور أخرى إلى حالات الحمل غير المرغوب فيها.

وعلى المستوى الديمغرافي، لا يزال التحكم في النمو السكاني السريع يشكل أولوية من أولويات الحكومة، التي اعتمدت سياسة سكانية وطنية للتصدي على وجه الخصوص لمسائل الهجرة والخصوبة، ولتشجيع إدراج قضايا السكان في خطط التنمية وبرامجها.

وإذ نواجه تلك التحديات، سنكون بحاجة إلى الدعم المستمر والمكثف والمستكمل من المجتمع الدولي من أجل تحقيق الأهداف المتعلقة بالسكان والتنمية المستدامة. لذلك ترحب بوركينا فاسو بالالتزام الذي أبداه البنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، اللذان ردا على الدعوة إلى العمل من منطقة الساحل بإطلاق مشروع بشأن تحقيق العائد الديمغرافي في المنطقة. وتود بوركينا فاسو أن تكون مثالا يحتذى به وحالة نموذجية لتلك المبادرة من خلال التركيز على دعم النساء والأطفال وعلى تمكين المرأة اقتصاديا؛ وعلى إبقاء الفتيات في المدارس؛ وعلى التنفيذ الفعال لقانون التعليم، الذي يجعل الالتحاق بالمدرسة إلزاميا حتى سن السادسة عشرة؛ وعلى تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الزواج المبكر والزواج القسري من خلال الرعاية والخدمات النفسية والقانونية وخدمات الدعم

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة لمعالي السيدة نيستورين سانغاري كومباوري، وزيرة النهوض بالمرأة والشؤون الجنسانية في بوركينا فاسو.

السيدة كامباوري (بوركينا فاسو) (تكلمت بالفرنسية): بعد مرور عشرين عاما على اعتماد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة، أحرزت بوركينا فاسو تقدما كبيرا في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف المؤتمر الدولي التي وضعتها لنفسها. ومن بين أمور أخرى، يمكننا الإشارة إلى النمو الاقتصادي المطرد بمعدل ٦ في المائة سنويا منذ عام ١٩٩٤، أي بانخفاض في معدل الوفيات النفاسية نسبته ٣٩ في المائة، وتحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية والصحة الإنجابية في المناطق الحضرية والريفية، وزيادة معدل الالتحاق بالمدارس من ٣٣,٨ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ٨١,٣ في المائة في عام ٢٠١٢.

وإضافة إلى ذلك، اعتمدت بوركينا فاسو عام ٢٠٠٩ سياسة وبرنامج جنسانيين وطنيين يهدفان إلى التعامل مع أوجه عدم المساواة بين الرجل والمرأة، والبرنامج من البرامج التي تحظى بالأولوية في البلد.

وبالرغم من التقدم المحرز على مدى السنوات العشرين الماضية، لا بد من الاعتراف بأنه ما زال هناك العديد من التحديات التي ينبغي التصدي لها على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية.

فعلى المستوى الاقتصادي، لا يزال النمو الاقتصادي الشامل في إطار التنمية المستدامة من الأهداف ذات الأولوية، من أجل تحقيق الحد السريع من الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل.

وعلى المستوى الاجتماعي، تقوم الحاجة إلى المزيد من التركيز على الحد من الوفيات النفاسية ووفيات الرضع إذ لا تزال الوفيات النفاسية تصل إلى ٣٤٠ حالة وفاة لكل

الذين ترغب في إنجائهم وتوقيت إنجائهم. وقد أدرنا حقا أن استفادة الجميع من خدمات الصحة الإنجابية، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، شرط مسبق لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وإضافة إلى ذلك، تكفل غامبيا، في مختلف السياسات والبرامج الإنمائية، حق المراهقين والشباب في إمكانية الحصول على المعلومات والخدمات المتصلة بالصحة الجنسية والإنجابية الشاملة واتخذت خطوات لإدماج مسائل الصحة الإنجابية للمرأة، والمراهقين والشباب في السياسات الوطنية المتعلقة بالسكان والصحة وبرنامجنا للتعجيل بالنمو والعمالة.

تحت القيادة النشطة لرئيس الجمهورية، ما زالت حكومة غامبيا تبدي إرادة سياسية قوية في تقديم الخدمات الصحية لجميع سكان غامبيا بأسعار معقولة، والأهم من ذلك من خلال توفير خدمات صحة الأم والطفل مجانا في مرافق الصحة العامة. وبالمثل عززت المبادرة التي أطلقتها السيدة الأولى لإنقاذ الطفل الجهود المجددة والاهتمام بمعالجة صحة الأمهات والمواليد. تغطية التحصين مكفول للجميع تقريبا في البلد. وعلاوة على ذلك، الوقاية من الملاريا أثناء الحمل، وهي جزء لا يتجزأ من خدمات الصحة الإنجابية في غامبيا، تمثل مصدر حسد من باقي البلدان في المنطقة دون الإقليمية. وينطبق الأمر نفسه على الوصول إلى مواقع تقديم الخدمات الصحية، نظرا لأن أكثر من ٨٥ في المائة من السكان على بعد ٥ كيلومترات من مواقع الرعاية الصحية الأولية.

ومن أبرز الإنجازات الرئيسية التي تحققت منذ عام ١٩٩٤ التحسينات المثيرة للإعجاب في مجال تعليم البنات وتمكين المرأة؛ ودعم الحكومة لتعدادات السكان والمساكن والدراسات الاستقصائية الوطنية؛ وانخفاض في مستويات الفقر. وتشارك المرأة في غامبيا بنشاط في كل المساعي، من العمل في المنازل وفي المزارع إلى إدارة شؤون آلية الدولة،

للشابات ضحايا الزواج القسري والحمل المبكر وغير المرغوب فيه. كما سيجري التركيز على مكافحة العنف ضد النساء والفتيات، لأنه حينما تعتمد المرأة سلطتها في اتخاذ القرار بشأن حياتها الجنسية وحقوقها الإنجابية، هناك في كثير من الأحيان آثار يمكن أن تنطوي على عنف عائلي. ولذلك تود بوركينا فاسو تعزيز الجهود المبذولة في ذلك المجال.

ويؤكد وفد بلدي من جديد التزامه ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤ والحق السيادي لكل دولة من الدول الأعضاء في تنفيذ التوصيات الواردة في برنامج العمل أو المبادرات الأخرى، وفقا للقوانين والأولويات ذات الصلة. ويود وفد بلدي أن يعثمن الفرصة التي تتيحها هذه الدورة الاستثنائية للإشادة بالأعمال التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي ما فتى يؤيد حكومتنا طيلة سنوات في تنفيذ الجهود المتفق عليها. وفي الختام، أود أن أشكر الرئيس على قيادته المقتردة للجمعية العامة في هذه الدورة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عمر سي، وزير الصحة والرعاية الاجتماعية في جمهورية غامبيا.

السيد سي (غامبيا) (تكلم بالإنكليزية): تود غامبيا أن تؤيد البيانين اللذين أدلى بهما باسم مجموعة ال ٧٧ والصين، والاتحاد الأفريقي.

وتؤكد غامبيا من جديد التزامها بالمبادئ والمواثيق والبروتوكولات التي تعزز خطة التنمية والسكان، لا سيما فيما يتعلق بتوفير خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية وحقوقها وتعزيز سلطات اتخاذ القرار للنساء والشباب على جميع المستويات. وفي ذلك الصدد، لا تزال حكومة غامبيا تؤمن بإمانا راسخا بمبدأ حصول الجميع على الصحة الإنجابية وخدماتها، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما نؤمن بأن المرأة من حقها أن تقرر بحرية عدد الأطفال

لما اكتسبته من زيادة فرص الحصول على الموارد المنتجة، وخدمات الدعم المؤسسي.

وفي محاولة للاضطلاع بدورنا في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، تشاطرت غامبيا التكنولوجيا والمهارات وأفضل الممارسات في مجالات الصحة الإنجابية، والسكان والتنمية مع بلدان أعضاء أخرى في شراكة الشركاء في السكان والتنمية. واستثمرت الحكومة بصورة كبيرة على مر السنين في مجال الصحة الإنجابية، الأمر الذي أفضى إلى نتائج إيجابية، على النحو المبين في المسح الديمغرافي والصحي الذي أجري مؤخرا.

وبينما نحرز النجاحات في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ما زلنا نواجه عددا من التحديات، التي تشمل أوجه قصور في الموارد وتعداد الشباب بين السكان. تظل غامبيا أحد أكثر البلدان كثافة سكانية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تقدر كثافتها السكانية بـ ١٢٥ نسمة لكل كيلومتر مربع. وتجدر الإشارة إلى أن الكثافة السكانية العالية، إذا تركت من دون حل، قد تشكل تحديا للاستدامة البيئية والإنتاج الزراعي. وهناك أيضا حاجة كبيرة لم تجر الاستجابة لها لخدمات الرعاية التوليدية الطارئة.

وتجدر الإشارة إلى أنه ما لم يف المجتمع الدولي والحكومات بالتزامهم المتعلقة بالتمويل لمعالجة مسألتنا السكان والتنمية، ستجد البلدان النامية على وجه الخصوص صعوبة في مواجهة التحديات التي يطرحها سكاننا، وخاصة التحديات المتعلقة بجيل الشباب. إنني أريد أن أشكر شركاءنا المانحين في مجال السكان والتنمية، ولا سيما صندوق الأمم المتحدة للسكان، على دعمهم الثابت. ورغم كل التحديات المذكورة أعلاه، لا تزال حكومة غامبيا ملتزمة بإدارة قضايا السكان، في سياق خطة التنمية

لما اكتسبته من زيادة فرص الحصول على الموارد المنتجة، وخدمات الدعم المؤسسي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي فيليب مولر، وزير الصحة في جمهورية جزر مارشال.

السيد مولر (جزر مارشال) (تكلم بالإنكليزية): أحييكم بجملة بالنيابة عن الرئيس كريستوفر لوك وشعب جزر مارشال.

تواجه جزر مارشال كدولة، عقبات خطيرة تعرقل تنميتها الاجتماعية الأساسية، تتمثل في انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية، وتزايد الكثافة الحضرية، والموارد الوطنية المحدودة، ولديها كدولة تنخفض أراضيها عن سطح البحر، نقاط ضعف شديدة جراء تأثير تغير المناخ والكوارث الطبيعية. ورغم صغر دولتنا، فإن معدلات نمونا السكاني هي من بين أعلى المعدلات في العالم. وبالإضافة إلى ذلك، بلغت الأمراض غير المعدية مستويات وبائية. كما أن معدلات الإصابة بمرض السكري هي من بين أعلى المعدلات في العالم.

وقد اعتمدت جزر مارشال مؤخرا خطة إنمائية استراتيجية وطنية مدتها ثلاث سنوات، تغطي جميع القضايا والقطاعات الرئيسية. ويمكن أن نبني على التقدم الذي أحرزناه مؤخرا في اتجاه تحقيق الأهداف التي نوقشت خلال عملية الاستعراض الخاصة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

لقد عملنا في مجال الصحة العامة بالفعل، في اتجاه نشر الوعي العام في وقت مبكر في المجتمعات المحلية، ونعمل على وضع سياسة جنسانية وطنية، لتعزيز قدرات النظم الصحية، وذلك لمعالجة العنف الجنساني بشكل أفضل. وليس ذلك سوى بمثابة عدد قليل من النقاط في قائمة أطول بكثير من أدوات السياسة المستخدمة الآن، لكن لا تغير السياسات والأوراق وحدها المؤشرات الأساسية. فلدينا الكثير الذي يتعين علينا القيام به.

لما اكتسبته من زيادة فرص الحصول على الموارد المنتجة، وخدمات الدعم المؤسسي.

وفي محاولة للاضطلاع بدورنا في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، تشاطرت غامبيا التكنولوجيا والمهارات وأفضل الممارسات في مجالات الصحة الإنجابية، والسكان والتنمية مع بلدان أعضاء أخرى في شراكة الشركاء في السكان والتنمية. واستثمرت الحكومة بصورة كبيرة على مر السنين في مجال الصحة الإنجابية، الأمر الذي أفضى إلى نتائج إيجابية، على النحو المبين في المسح الديمغرافي والصحي الذي أجري مؤخرا.

وبينما نحرز النجاحات في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ما زلنا نواجه عددا من التحديات، التي تشمل أوجه قصور في الموارد وتعداد الشباب بين السكان. تظل غامبيا أحد أكثر البلدان كثافة سكانية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تقدر كثافتها السكانية بـ ١٢٥ نسمة لكل كيلومتر مربع. وتجدر الإشارة إلى أن الكثافة السكانية العالية، إذا تركت من دون حل، قد تشكل تحديا للاستدامة البيئية والإنتاج الزراعي. وهناك أيضا حاجة كبيرة لم تجر الاستجابة لها لخدمات الرعاية التوليدية الطارئة.

وتجدر الإشارة إلى أنه ما لم يف المجتمع الدولي والحكومات بالتزامهم المتعلقة بالتمويل لمعالجة مسألتنا السكان والتنمية، ستجد البلدان النامية على وجه الخصوص صعوبة في مواجهة التحديات التي يطرحها سكاننا، وخاصة التحديات المتعلقة بجيل الشباب. إنني أريد أن أشكر شركاءنا المانحين في مجال السكان والتنمية، ولا سيما صندوق الأمم المتحدة للسكان، على دعمهم الثابت. ورغم كل التحديات المذكورة أعلاه، لا تزال حكومة غامبيا ملتزمة بإدارة قضايا السكان، في سياق خطة التنمية

السيد جيرو (بنن) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن شعب وحكومة جمهورية بنن، أود أن أهنئ السيد كوتيسا على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.

إن جمهورية بنن ترحب بهذه الدورة الاستثنائية، التي عقدت لاتخاذ قرار بشأن المسار المستقبلي المناسب لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وتدعم بنن منذ البداية تقرير الأمين العام (A/69/62) بشأن إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤، وتقرير لجنة السكان والتنمية في دورتها السابعة والأربعين (A/69/122)، ونظرت بعناية في المسائل التي تناولاها.

وقد ركز التقريران على التقدم الكبير الذي أحرز فيما يخص تحقيق الأهداف المنصوص عليها في برنامج العمل في مختلف المجالات، ولا سيما الاعتراف بالروابط القائمة بين السكان والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتحسين وضع المرأة؛ وتحسين الصحة الإنجابية؛ وإتاحة التعليم الجيد للجميع. وعلى غرار العديد من البلدان الأخرى، لم تبق بنن على هامش ما يقوم به المجتمع الدولي لتنفيذ قرارات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

في الواقع، وبعد فترة وجيزة من عقد المؤتمر في القاهرة في عام ١٩٩٤، اعتمدت بنن إعلانه بشأن السياسة السكانية، ووضعت استراتيجيات للحد من الفقر والنمو، واتبعت سياسات وطنية لتعزيز التعليم والصحة والمساواة بين الجنسين. وتم سن العديد من القوانين واللوائح التنظيمية لتحسين الوضع القانوني للمرأة، وتطبيقها. وقد أسفرت هذه التدابير عن تحقيق نتائج مشجعة، لا سيما في مجالي الصحتين الجنسية والإنجابية، وخفض السلوكيات عالية المخاطر والتخلص منها، وإدارة ومراقبة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وقمع التحرش الجنسي، وحماية الضحايا. وحققت بنن أيضاً تقدماً فيما يخص مكافحة العنف ضد المرأة، وتشجيع تعليم الفتيات، اللائي

إن الاحتفاظ بالمتخصصين المهرة في المجال الصحي، يشكل تحدياً في جهودنا الرامية إلى تحقيق المزيد من التقدم فيما يتعلق بضمان سلامة الحمل والولادات. وفي إطار تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم، يعامل الفتيان والفتيات على قدم المساواة، ولكن يمكن أن يتغير ذلك جراء معدلات الحمل والتسرب من التعليم العالية. إن الصحة الإنجابية هدف رئيسي يجري استهدافه بالفعل، من خلال المنظمات المجتمعية المحلية والشبابية، لكننا بحاجة إلى مزيد من الدعم الموجه لضمان الحصول على المعلومات المتعلقة بالخدمات الصحية، واتخاذ قرارات حرة ومستنيرة فيما يخص تنظيم الأسرة. ورغم أننا حققنا تقدماً فيما يخص المناصب العليا في مجال الخدمة المدنية، يجب علينا أن نسعى جاهدين لضمان تمثيل المرأة تمثيلاً جيداً في المجتمع برمته. ونحن نتطلع إلى مؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي سيعقد غداً، لأن تغير المناخ قد أصبح واقعاً بالنسبة لجزر مارشال، وسوف يستمر تأثيره على التنمية الاجتماعية والتقدم في جميع القطاعات، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذنا المستقبلي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وفي مواجهة هذه الهياكل العالمية، كثيراً ما تهمش الجزر الصغيرة جراء اتباع نهج واحد يناسب الجميع، والتنمية الاجتماعية الأساسية التي لا تحقق أهدافها في المجتمعات المحلية، على الرغم من النوايا الطيبة التي تبعد للأسف، في كثير من الأحيان عن واقعنا. لقد شكل مؤتمرنا العالمي الأخير بشأن الجزر الصغيرة الذي عقد في ساموا علامة بارزة على الفهم الدولي للجزر الصغيرة، ولكن سيكشف الوقت والمتابعة نتائج الشراكات القائمة، لا سيما مع منظومة الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فولبرت أموسوغا جيرو، الوزير المسؤول عن تنسيق تنفيذ السياسات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف التنمية المستدامة في جمهورية بنن.

القاهرة عام ١٩٩٤. لقد مثل هذا المؤتمر علامة فارقة في تاريخ التعاون الدولي، حيث تناول بشكل منفرد نطاقاً عريضاً لمواضيع التنمية، مقارنة بالمؤتمرات السابقة ذات الصلة، وحسّد وعي المجتمع الدولي المتزايد إزاء تشابك المواضيع الخاصة بالسكان، والفقير، والتعليم والبيئة، وإدراكه أنه لا يمكن تناول أيٍّ من هذه المواضيع بمعزل عن الآخر.

لهذا، يُعدُّ مؤتمر القاهرة نقطة تحوُّل في ما يتعلق بتناول مواضيع السكان والتنمية، والربط بينهما، حيث تمَّ وضع تصوُّر عملي لمنهج تعامل المجتمع الدولي مع مواضيع السكان، الذي تمثَّل في التحوُّل عن التركيز الكمي على أعداد السكان، إلى التركيز النوعي على احتياجات الأفراد وتطلعاتهم وحقوقهم. وقد ساهم برنامج العمل بدوره في إرساء الأسس التي تمَّت بموجبها صياغة الأهداف الإنمائية للألفية، كما كانت له جهود بناءة في خفض معدلات الفقر والنهوض بالتعليم والمساواة بين الجنسين على مدار العقدين الماضيين.

وتُعدُّ الوثيقة الختامية الصادرة عن القاهرة عام ١٩٩٤ إنجازاً حقيقياً. فهي وثيقة متوازنة وشاملة، لا تزال إلى يومنا هذا المرجع التوافقي الخاص بتناول مواضيع السكان والتنمية على المستوى الدولي. ومن ثمَّ، كان تمديد برنامج عمل المؤتمر بعد عام ٢٠١٤ خير دليل على الرؤيا التوافقية لمؤتمر القاهرة ومُخرجاته.

وعلى المستوى الوطني، تُعتبر مصر، بعدد سكانها الذي تجاوز الـ ٨٦ مليون نسمة، من أكبر الدول العربية من حيث عدد السكان، ومن أكبر الدول الأفريقية من حيث الكثافة السكانية. لهذا، تولي مصر الأهمية القصوى للقضية السكانية. وقد أكّدت مصر في دستورها الجديد، وبخاصة في المادة ٤١ منه، أنَّ القضية السكانية تُعدُّ حجر الزاوية في الخطط الوطنية للتنمية المستدامة. وترجمة هذا الالتزام جارية ميدانياً من خلال خطة إنمائية طموحة بعنوان "مصر ٢٠٣٠"، تتضمَّن بدورها استراتيجية السكان والتنمية بمحاورها المختلفة وفق الأولويات الوطنية في هذا المجال،

زادت معدلات تسجيلهن بنسبة ١٠.٨ في المائة خلال عام ٢٠١١، وتعزيز تمكين المرأة وقيادتها.

ولكن ينبغي لهذا التقدُّم ألا يتغاضى عن وجود تحديات عديدة متعلقة على نحو أساسي بإدارة المكاسب الديمغرافية، تعزيز عمالة الشباب، وإنشاء نظام رعاية اجتماعية فعَّال، والقضاء على مظاهر التفاوت والعنف ضد النساء والأطفال، وتعزيز البحث والتطوير بشأن أمراض المناطق المدارية، مثل الملاريا ووباء فيروس إيبولا، وإدارة المهجرات الدولية بغية كسب الفائدة القصوى منها.

وفي تصدُّينا لتلك التحديات، التي تكمن أيضاً في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، نلاحظ بارتياح أن إطار الإجراءات المقدَّمة لكي ننظر فيها يتعامل بأسلوب متسق، ويوفِّر موارد كافية لزيادة القدرات الفردية للسكان ومناعتهم. وإذ تأخذ بن كل ذلك في الحسبان، فإنها تود الانضمام إلى مجتمع الأمم وتواصل العمل مع إطار الإجراءات لمتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأطمئن الدول الأعضاء إلى اعتزام بلدي الالتزام الكامل بتنفيذ الأهداف المحددة فيه.

ختاماً، أود أن أحثَّ جميع البلدان الأخرى، وخصوصاً شركاءنا من الشمال، على زيادة دعمها المالي والتقني لتنفيذ الإطار، بغية تمهيد الطريق نحو تحقيق أهداف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد هشام بدر، نائب وزير الخارجية في جمهورية مصر العربية.

السيد بدر (مصر): بداية، اسمحوا لي أن أتوجَّه بخالص الشكر إلى رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين على عقد هذه الجلسة الخاصة لمتابعة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤، الذي استضافته

للعمل على استحداث أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة. ونحن، إذ نثمن هذا الجهد الكبير، نؤكد على حقّ الدول النامية في التنمية، باعتباره حقاً عالمياً أصيلاً من حقوق الإنسان الأساسية، وأن ممارسة هذا الحق لن تتأتى إلا من خلال توفير الأدوات ومصادر التمويل.

في الختام، إذ نحن هنا اليوم للدفع مستقبلاً بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤، فخورين بما تمّ تحقيقه حتى الآن، علينا أن ندرك معاً أنّ ما نحتاجه في هذه المرحلة للمضيّ قدماً هو اعتماد توجّه متعدد الثقافات، قادر على استيعاب اختلافات الأعضاء كافة، تأسيساً على ما تمّ تحقيقه في القاهرة، لكي يتسنى تنسيق جهود الجميع وتطلعاتهم، حتى تتمكن من مواجهة التحديات المشتركة بأمل في غد أفضل. وإني أعوّل على تعاون الجميع لتحقيق ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة هنريكا موشيسكا - دانديس، وكيلة وزارة الشؤون الخارجية البولندية.

السيدة موشيسكا - دانديس (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقدير حكومة بلدي لعقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، التي تهدف إلى تأكيد كلا التقدّم المحرّز منذ عام ١٩٩٤ وأهمية المتابعة الضرورية في التقرير الاستعراضي الشامل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤.

من الواضح أنّ اعتماد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية كان خطوة تاريخية في تزويد المرأة بالحماية اللازمة، وضمان أن تكون المساواة بين الجنسين أولوية عالمية. ونحن نقدر حقيقة أنّ برنامج العمل يركّز على الأنشطة الهادفة إلى مكافحة مختلف أشكال التمييز. ونعتبر مبدأ المعاملة المتساوية بمثابة مبدأ أفتي، وهو بالتالي يؤثر عملياً على جميع المجالات الاجتماعية لحياتنا اليومية.

بما في ذلك تعليم الفتيات للحدّ من الزواج المبكر، وتمكين المرأة وتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، بالتركيز على الشباب الذين يمثلون نحو ثلثي عدد السكان، لكي يصبحوا القاطرة لتحقيق العائد الديمغرافي والمحرك الرئيسي للتنمية في المجالات كافة.

وعلى المستوى الدولي، تؤكد مصر التزامها بعملية الاستعراض الدوري لأعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وباستخلاص أفضل الأساليب لإنجاز ما تبقى من برنامج العمل. وسنواصل الجهد من أجل حشد الدعم اللازم للمؤتمر في مختلف المحافل الدولية، وفي الدفع بالقضية السكانية نحو أولوية خطط التنمية الدولية. وفي هذا الإطار، استضافت مصر في القاهرة في حزيران/يونيه ٢٠١٣ مؤتمر الاستعراض الإقليمي العربي المعني بالسكان والتنمية، بهدف تقييم التقدم المحرّز في تنفيذ برنامج العمل. وتمّ اعتماد إعلان القاهرة بشأن السكان والتنمية لعام ٢٠١٣ بالإجماع، وقد أمكن بناءً على ذلك إرساء الموقف العربي الموحد من المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤. كما كانت لمصر مشاركة فعّالة في مؤتمر الاستعراض الأفريقي المعني بالسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤، الذي عُقد في أديس أبابا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

وبالنسبة لمسألة متابعة التنفيذ، لا يمكن التكلم عنها بمعزل عن مسألة التمويل. لذا، نتطلع إلى شركائنا في التنمية للعمل معاً من أجل توفير مصادر التمويل المطلوبة والإضافية للدول النامية، من خلال آليات التمويل متعددة الأطراف والثنائية، وكذلك من خلال القطاع الخاص، بهدف تعزيز قدرات المؤسسات المعنية بتنفيذ برنامج عمل القاهرة. وفي هذا السياق، أود الإشارة إلى المؤتمر الدولي الثاني لتمويل التنمية، الذي توليه الدول النامية أهمية خاصة. ونعوّل على شركائنا من الدول المتقدّمة في مساندتنا لتحقيق أهدافه.

لقد شهد العالم خلال العقدين المنصرمين تغييرات جمة، أفرزت تحديات إنمائية جديدة، تطلّبت جهد المجتمع الدولي

المزيد من التغييرات السلبية في البنية العمرية للسكان، وأوجه النقص في سوق العمل. لهذه الأسباب، اعتمدت حكومة بلدي في عام ٢٠١٢ استراتيجية بشأن سياسة الهجرة، تهدف إلى تعديل سيناريوهات تلك السياسة إزاء احتياجات سوق العمل وتنافسية الاقتصاد البولندي. وبالتزامن مع ذلك، اتخذنا عدة مبادرات تهدف إلى ضمان ظروف أفضل للتوفيق بين الحياة المهنية والحياة الأسرية.

إن جميع المواطنين البولنديين، بصرف النظر عن حالتهم الاجتماعية أو الاقتصادية، يتمتعون بمقتضى القانون بالحق في الحماية الصحية والحصول على خدمات الرعاية الصحية ذات التمويل العام. وتُمنح حماية خاصة من الدولة للنساء أثناء الحمل والولادة وفترة ما بعد الولادة. وجزء هام من السياسة الصحية للدولة يركّز على الصحة الإنجابية. وهناك برنامج مّسّم بأهمية خاصة في هذا المجال، وهو يتعلق بمعالجة العقم عن طريق التخصيب المخبري، ويغطي الفترة ٢٠١٣-٢٠١٦.

وقد جرى تحسين هام أيضاً في المناهج المدرسية للشباب، بإدراج موادّ دراسية حول تنظيم الأسرة والحياة الجنسية في البرامج التعليمية. ونحن نسهم أيضاً إسهاماً كبيراً في الجهود الدولية الهادفة إلى تحسين وتعزيز الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، كما حُدّدت في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وإننا، إلى جانب شركائنا الدوليين، نكافح ضد تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية ونُدعم بنشاط الجهود لمنع الناسور ومعالجته.

وإننا نتفق كلياً مع الرأي بأنّ الكثير من التقدم قد أُحرز بفضل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبرنامج عمله. إلاّ أنه ليس في العالم بلد وحيد لا يستطيع أن يفعل ما هو أكثر وأفضل في هذا الشأن. ونعقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تُواصل التركيز على دعم أقلّ البلدان نمواً في العالم. ونرى أيضاً أنّ المساعدة الدولية تشكل عاملاً هاماً، لكنه ثانوي، في

وإننا نشاطر الأمين العام مشاطرة كاملة رأيه أنّ الإنجازات طوال السنوات الـ ٢٠ الماضية كانت رائعة حقاً. وهي تتفاوت من المكاسب الهامة في مساواة المرأة والصحة والعمر المتوقّع لسكان العالم إلى أنظمة التحصيل التعليمي وحماية حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، ندرك أننا لما نصل بعد إلى نهاية الطريق على الرغم من الإنجازات غير القابلة للإنكار. والمسار إلى الاستدامة سيقضي إدارة أفضل وهدجاً أكثر ابتكاراً نحو حماية جميع الأشخاص من التمييز والعنف، ممّا يتيح لهم بالتالي المساهمة في التنمية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والاستفادة منها.

إنّ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبرنامج عمله يشكّلان برنامجاً اجتماعياً هاماً، حدّدت حكومة بلدي ونفّذت على أساسه العديد من أولوياتها الاجتماعية - الاقتصادية. والوضع المتساوي للنساء والرجال في بولندا يكفله الدستور. ونعقد أنّ تعزيز المساواة وتمكين المرأة ينبغي أن يكونا في صلب جميع السياسات الوطنية المعنية بمكافحة العنف. وقد اعتبرت بولندا ذلك حتمياً. وفي عام ٢٠١٠، عدّلنا القانون المتعلق بمكافحة العنف الأسري، واعتمدنا في عام ٢٠١٣ خطة العمل الوطنية بشأن المعاملة المتساوية للسنوات ٢٠١٣-٢٠١٦، التي تشكل جهود مكافحة العنف القائم على الجنسية جزءاً أساسياً منها. وفي السنوات القليلة الماضية ثابرتنا أيضاً على العمل بكثافة لتمكين استقلال المرأة ودعمه. وقد غيرنا أحكاماً في قانون العمل وقانون الأسرة والقانون الانتخابي. ومنذ عام ٢٠١٠، أدرجنا الحصص في قوائم المرشحين، ممّا زاد عدد النساء العاملات ومشاركتهنّ النشيطة في الحياة العامة.

ويذكر الأمين العام في تقريره (A/69/62) أنّ المسارات الديمغرافية الوطنية اليوم أكثر تنوعاً منها في عام ١٩٩٤. وبولندا تجد نفسها أمام تحديات عديدة في هذا الصدد. وبناءً على التوقّعات، سيكون حجم السكان البولنديين قد انخفض بمقدار ١,٣ مليون شخص بحلول عام ٢٠٣٠. لذا، يُتوقّع

إلى حقوق الإنسان الخاصة بهم، وأقل إمكانية للاستفادة من مكاسب التنمية الاقتصادية، وحثّ البلدان على مزيد من التركيز على احتياجات النساء والشباب.

وإيطاليا سعيدة بأنها أسهمت في الاستعراض الشامل بعد عام ٢٠١٤ للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي كشف عن تقدم كبير في تنفيذ برنامج العمل. فقد انخفض مثلاً عدد الذين يعيشون في فقر مُدقع في البلدان النامية من ٤٧ في المائة إلى ٢٢ في المائة، ممّا يعني أنّ نحو مليار شخص يتمتعون حالياً بظروف معيشية محسّنة؛ وقد سُجّل انخفاض كبير في معدلات الوفيات في معظم البلدان؛ واعتمدت سنُّ الثامنة عشرة أو ما فوقها بمثابة أدنى عمر قانوني للزواج في ١٥٨ بلداً؛ وعدد أكبر من البلدان تقوم بعمل أفضل في حماية حقوق الإنسان للمهاجرين، بالاستفادة من مزايا الهجرة للتنمية الشاملة.

وعلى الرغم من المكاسب الكبيرة في الحدّ من الفقر والنمو الاقتصادي، فالمطلوب مزيد من الجهود الجماعية والفردية لمواجهة التحديات المتبقية أمام مكافحة الفقر، وضمان المساواة والإنصاف وحماية البيئة للأجيال المقبلة. واستنتاجات الاستعراض تُظهر عالمياً بنمو متفاوت في الدخل والثروة كليهما، حيث ما انفكّ الكثيرون من الناس يواجهون عوائق كبرى أمام التمتع الكامل بحقوق الإنسان الخاصة بهم.

وهذه المسائل تستدعي اهتمامنا الخاص في تحديد السياسات الملائمة وتخصيص الموارد البشرية والمالية الضرورية. وما يتّسم بأهمية خاصة هو الحاجة إلى ضمان أن يتلقّى أوسع نطاق على الإطلاق من جيل المراهقين والشباب تعليماً ملائماً، فضلاً عن العناية باحتياجاتهم الصحية المحددة. وبالمقابل، فإنّ المسنّين يشكلون واقعا ناشئاً له آثار اجتماعية واقتصادية تنطوي على ضرورة ضمان استجابات كافية. ويبقى تمكين النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين غير مستوفيين، ولا يزال العنف القائم على الجنسانية منتشرًا.

مساعدة البلدان المعوزة بفعالية. والمسؤولية الرئيسية عن التنمية المستدامة تقع على عاتق الحكومات.

وتبقى بولندا ملتزمة بتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها والوفاء بها. وإننا ندعم أيضاً من صميم قلوبنا التنفيذ المعقّد والفعال لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وإعلان ومنهاج عمل بيجين التابعين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والوثائق الختامية لمؤتمراتها الاستعراضية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد غيامبولو كانتيني، المدير العام للتعاون الإنمائي في إيطاليا.

السيد كانتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود قبل كل شيء الإعراب عن تهانئ وفد بلدي للرئيس على عقد هذه الدورة الاستثنائية لإحياء الذكرى السنوية العشرين لعقد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وهذا المؤتمر الذي عُقد في القاهرة عام ١٩٩٤ اعتمد بتوافق الآراء برنامج عمل يحدد أهدافاً شاملة طويلة الأمد، تربط بين ديناميات السكان، والصحة الشاملة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة.

والتقدم المحرّز في العقدين الماضيين مبين بشكل جيد جداً في تقرير الأمين العام بعنوان "إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤"، (A/69/62)، فضلاً عن التقرير المفهرّس بشأن المناقشة التفاعلية في الدورة السابعة والأربعين للجنة السكان والتنمية (A/69/122). وترحب إيطاليا بكلتا الوثيقتين، بنهجهما التحليلي الذي يركّز على كرامة الفرد وحقوق الإنسان الخاصة به والمساواة. وقد أبرز برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية العلاقة بين عدم المساواة بين الجنسين والفقر، والاعتلال والتحصيل الدراسي الضعيف والحاجة إلى تنمية اقتصادية مستدامة. وأقرّ البرنامج أنّ النساء والشباب أقلُّ قدرة غالباً على الوصول

٢٠٣٠، حتى يتسنى لجميع الأفراد وجميع البلدان تحقيق كامل إمكاناتهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد فرناندو بولانيوس، نائب وزير الفئات الضعيفة من السكان في بيرو.

السيد بولانيوس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن أنقل أطيب تحيات حكومة بيرو إلى جميع المشاركين في هذه الدورة الاستثنائية التاسعة والعشرين للجمعية العامة بشأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤، الذي يصادف الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في القاهرة في عام ١٩٩٤.

ونؤكد من جديد التزامنا بدعم برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية واستعراضاته كل خمس سنوات. وبالإضافة إلى ذلك، لا نزال ملتزمين بالأهداف السياسية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. تدرك دولة بيرو الأهمية الحيوية التي يكتسبها توافق آراء مونتيديو، وهي أداة سياسية ناتجة عن المؤتمر الأول بشأن السكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المذي عقد في مونتيديو في عام ٢٠١٣، والذي يؤكد التزامنا بتعزيز حماية وممارسة المرأة والرجل حقوق الإنسان. وفي الوقت الحاضر، بيرو بلد يعزز باطراد سياسات الإدماج الاجتماعي.

فخلال الاثني عشرة سنة الماضية، انخفض مجموع معدل الفقر في بيرو ٣٠ في المائة بسبب النمو الاقتصادي المطرد، الأمر الذي مكن من تحسين نوعية الحياة للسكان، وخصوصاً أفقر القطاعات. كان أحد أهم العوامل التي تؤدي إلى الحد من الفقر هو الزيادة في الإنفاق العام على البرامج الاجتماعية من خلال تدخلات محددة الهدف. وفيما يلي بعض السياسات والبرامج التي تستحق الاهتمام في مختلف القطاعات وتبرهن على الالتزام والإرادة السياسية في بيرو.

ويمكن رؤية ديناميات السكان على مختلف المستويات وفي عدة سياقات. لذا، فإن الاستجابة السليمة تقتضي إدماج الديناميات الديمغرافية في التخطيط الإنمائي على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. ومن الممكن للحكومات أن تكون أكثر فعالية في تخطيط استراتيجياتها حين تستطيع الحصول على إحصاءات شاملة وموثوق بها وعلى تحاليل التوجهات. لكن الاستنتاجات في التقارير تُظهر أن القدرة على جمع ديناميات السكان ورصدها وإبرازها لا تزال ضعيفة. ويتعين علينا تدعيم العمل الدولي لضمان جمع وتحليل البيانات السكانية بفعالية وكفاءة أكبر.

وترى إيطاليا أن الاستجابات الاستراتيجية لتحديات السكان والتنمية تتطلب الإسهام النشط والمنهجي والمنسق من جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية، والقطاع الخاص والمنظمات الدولية. في هذا السياق، يمكن للأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان على وجه الخصوص، أن يضطلعوا بدور قيادي في إقامة شراكات أقوى. سوف يجدد جدول أعمال التنمية في المستقبل الاهتمام بالاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وندعو إلى إدراج النتائج والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام ونتائج الاستعراض الإقليمي بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

تؤكد إيطاليا من جديد أهمية المبادئ التي انبثقت من جدول أعمال مؤتمر القاهرة في عام ١٩٩٤، وتقديم الدعم من أجل التعجيل بتنفيذ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبرنامج العمل إلى ما بعد عام ٢٠١٤ ومن أجل الرؤية المعروضة في تقرير الأمين العام. ونحن نعتقد أن هذه المبادئ والوثائق تشكل إطاراً سليماً من أجل الاستجابة الكاملة للاحتياجات والتحديات التي تواجه سكان العالم، الذين من المتوقع أن يصل تعدادهم إلى ما يقرب من ٩ مليارات نسمة بحلول عام

من أجل التصدي للتجار بالبشر والاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين.

التزمت حكومة بيرو من تلقاء نفسها بتعزيز السياسات الخاصة التي تفيد الشعوب الأصلية والسكان الأصليين، بما في ذلك إنشاء قاعدة بيانات رسمية بشأن جميع السكان الأصليين في بيرو، باستخدام التعداد الجديد لمجتمعات الشعوب الأصلية في الأمازون التابعة لبيرو. وبسبب القانون المتعلق بالحق في الموافقة الواعية فيما يتعلق بالشعوب الأصلية أو السكان الأصليين، مع اللوائح التنظيمية الملحقة به، أصبحت بيرو أول بلد في المنطقة يضع الصكوك القانونية من أجل الامتثال لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ لعام ١٩٨٩ - وهي اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية.

بيرو ملتزمة وستظل ملتزمة بالسياسات السكانية التي تعزز حقوق الإنسان والأعمدة الخمسة المنصوص عليها في إطار الإجراءات ما تشمل حقوق الإنسان والصحة والاستدامة والإدارة والمساءلة. وبهذه الطريقة، نسعى إلى الوفاء بالشعار الوطني الذي صيغ عند تأسيس جمهوريتنا: "ثابتون وسعداء من خلال الاتحاد". ونحن نعتقد أن جميع الرجال والنساء في بيرو، وكذلك جميع سكان الكوكب، لهم الحق في التنمية الكاملة والسعادة. ويجب أن نواصل العمل نحو تحقيق ذلك الهدف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن

للسيد مارتن داهيندن، وزير الدولة في الاتحاد السويسري.

السيد داهيندن (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): نشارك بكثير من الحماس في هذه المناسبة الفريدة لإحياء توافق الآراء الذي تحقق قبل ٢٠ سنة في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. كان ذلك المؤتمر بمثابة تغيير حاسم، اتخذ شكل برنامج عمل القاهرة. لقد وضع حقوق المرأة ورفاهها في المركز. تبين التجربة لنا أن تمكين المرأة، وتعليم الفتيات، وإمكانية الوصول إلى المعلومات والخدمات بشأن الرعاية والحقوق الصحية

لقد اعتمدنا خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، التزمت بيرو فيها بالأخذ بتعميم مراعاة منظور حقوق الإنسان، والتركيز على المنظور الجنساني في السياسات العامة. وقد عززت سياسة الصحة الجديدة من الزيادة في الخدمات الصحية الجنسية والإنجابية مجاناً، وهي تولى الاهتمام لإنشاء مرافق الرعاية الصحية، بما في ذلك الملازمة الثقافية والولادة العمودية وبناء البيوت لأمهات المستقبل. بمشاركة المجتمع المحلي. ترمي خطة التنفيذ متعددة القطاعات إلى منع الحمل في سن المراهقة، وهي تغطي الفترة من ٢٠١٣-٢٠٢١، مشددة على أن التربية الجنسية الشاملة ينبغي أن تدمج في المدارس، وتوفير إمكانية الحصول على المعلومات والدعم من أجل المراهقين. بعد التسعينيات من القرن الماضي، تم اعتماد دليل لخدمة الإجهاض العلاجي، وفقاً للدستور والقوانين الحالية وذلك للحد من الوفيات النفاسية.

إن تنفيذ خطة عملنا الوطنية للأطفال والمراهقين للفترة ٢٠١٢-٢٠٢١ يعمل على التنسيق بين الجهود على جميع مستويات الحكومة. كما وضعت أيضاً برامج تهدف إلى استرجاع حقوق الأطفال والمراهقين، في سياق برنامج "ياشاي واسي"، الذي يخدم الأطفال المشردين. يوفر برنامج رعاية الأسرة المأوى المؤقت للأسر في حالات المخاطر والإهمال، ويعمل برنامج "الحياة الكريمة" على خدمة المسنين المتخلى عنهم الذين يعيشون في الشوارع.

لقد أنشأنا برامج رامية إلى منع العنف ضد المرأة ومعاقبة مرتكبيه والقضاء عليه، ووسّعنا مراكز الطوارئ، والخط الساخن المجاني في حالات الطوارئ والملاجئ المخصصة للنساء. ولتعزيز هذه الإجراءات، سنت بيرو ستة قوانين من شأنها أن تحسّن حماية حقوق المرأة، بما في ذلك تمديد إجازة الأمومة في بعض الحالات، ومنع قتل الإناث والمعاقبة عليه واستتصاله. ونحن بصدد وضع بروتوكولات وحملات كبيرة

في تقدم مجتمعاتنا، سواء الآن أو في المستقبل. ولذلك، لا بد من التصدي للتحديات المتبقية في تنفيذ برنامج العمل. وينبغي أن نعطي الأولوية لنوعية التعليم وبناء القدرات، ونعالج طوال هذا الوقت الفوارق القائمة بين الجنسين. وفي نفس الوقت، ينبغي للشباب أن يكونوا قادرين على اتخاذ قرارات واعية بشأن مستقبلهم. يؤدي الحصول على المعلومات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية، فضلاً عن الحقوق ذات الصلة بما في ذلك التثقيف الجنسي، دوراً أساسياً في هذا الصدد. ينبغي للمراهقات والشابات على وجه الخصوص أن يتمكن من إتمام تعليمهن المدرسي والتدريب المهني دون أن يواجهن الزواج القسري أو المبكر أو الحمل في سن مبكرة أو العنف.

واليوم من واجبنا استخلاص الدروس من الماضي وأن نلتزم ببناء مستقبل أفضل. تتوقف التنمية المستدامة على تنفيذ برنامج العمل، وعلى اتخاذ الخطوات الرئيسية اللازمة لتنفيذه ما بعد عام ٢٠١٤. وعلاوة على ذلك، لدينا فرصة فريدة خلال العام المقبل لإرساء المواضيع المرتبطة بالتحديات التي يطرحها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وهذا الأمر فرصة فريدة لملء أنفسنا بالروح التي استرشد بها توافق الآراء في العام ١٩٩٤، ولنمضقداً، متسلحين بهذه الإرادة الرؤية، في صياغة صك يتيح لنا القضاء على الفقر والتمييز وعدم المساواة، وفي جعل التنمية المستدامة في متناول الجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد سومشيت إنتاميث، نائب وزير التخطيط والاستثمار في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

السيد إنتاميث (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالإنكليزية): لي عظيم الشرف في المشاركة في الدورة الاستثنائية

الجنسية والإنجابية أمور أساسية. وإذا أعطينا الأولوية إلى تلك العوامل، سيكون لها تأثير إيجابي جداً على تطور السكان والتنمية المستدامة. تؤكد سويسرا من جديد التزامها بقوة بالرؤية التي تضع حقوق المرأة والرفاه البشري في صميم قضايا السكان والتنمية. وما زلنا مقتنعين بأن هذا النهج هو السبيل إلى إحداث تغيير حقيقي، من أجل تحسين حياة الملايين من النساء والفتيات والفئات المحرومة الأخرى.

لقد وصلنا إلى نهاية عملية الاستعراض المكثف والشامل. وبفضل استعراض تنفيذ برنامج العمل، أصبح لدينا صورة شاملة للتقدم الذي أحرزناه والتحديات المتبقية. ونحن نرحب ترحيباً حاراً بالدروس المستفادة والتوصيات الواردة في الوثائق المتعلقة بالمؤتمرات الإقليمية وتقرير الأمين العام (A/69/62 و A/69/122). إذ أهما يوفران معاً الأساس لإرشاد العمل في المستقبل.

بالرغم من التقدم المحرز على مدى ٢٠ عاماً، أشار الاستعراض إلى تباينات كبيرة واستبعاد إلى حد كبير، ويجب على جهودنا في المستقبل أن تأخذ في الاعتبار أكثر الناس ضعفاً. ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين والحكم الذاتي للنساء والفتيات، وضمان الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق ذات الصلة للجميع، وتخفيض الوفيات النفاسية والتصدي للتحديات الجديدة المرتبطة بالديناميات السكانية. ولهذا الغاية، فإن التعجيل بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأخذ توصيات الاستعراض في الاعتبار لها الأولوية بالنسبة لسويسرا على الصعيد الوطني وبالنسبة للتعاون الدولي.

تتعقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في وقت لدينا فيه أكبر جيل من الشباب شهده العالم على الإطلاق. ومن واجبنا تقديم الدعم لهم لكي يتمكنوا من ممارسة حقوقهم، وكي نتاح الفرصة لهم لتطوير إمكاناتهم والاضطلاع بدور حاسم

والدولية. وفي هذا الصدد، ندرك أهمية برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية من أجل تحقيق أولويات التنمية الوطنية، ونؤكد أن تقدماً كبيراً قد أحرز. إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية واحد من بضعة من أقل البلدان نمواً تحسن فيها متوسط العمر المتوقع بشكل هائل، من ٥٤ سنة إلى ٦٨ سنة - وهو ما يفوق المتوسط العالمي - منذ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية قبل عقدين من الزمن.

ومع ذلك، نلاحظ أن هناك حاجة إلى عمل المزيد من أجل تحقيق الرفاهية لجميع أفراد شعبنا وتحقيق التنمية المستدامة. وهذا يشمل زيادة الاستثمار في الشباب وتعزيز مشاركتهم في عملية صنع القرار والتخطيط؛ وتعزيز البرامج الرامية إلى إبقاء الفتيات في المدرسة والتصدي للعنف ضد النساء والفتيات؛ ومعالجة الاحتياجات غير الملبّاة لتنظيم الأسرة، ولا سيما الشباب؛ وزيادة الجهود الرامية إلى كفالة التنمية العادلة والنمو الاقتصادي.

واسمحوا لي أن أختتم بإعادة التأكيد على دعمنا للمضي قدماً بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والتعاون معه، مع مراعاة نتائج الاستعراض الإقليمي والاستنتاجات والتوصيات الواردة في استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤، وبالعودة إلى مزيد من المعالجة والتفصيل للمسائل السكانية على النحو المبين في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد توم ألويندو، المدير العام للجنة التخطيط القومي في ناميبيا.

السيد ألويندو (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): منذ عشرين عاماً، اجتمع زعماء العالم في القاهرة من أجل التصدي للتحديات السكانية والإنمائية. واتفقوا على التدابير والإجراءات الواجب اتخاذها من جانب الحكومات الوطنية

التاسعة والعشرين للجمعية العامة بشأن متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤.

يرحب وفد بلدي بتقرير الأمين العام (A/69/62) والتقرير المفهرس عن المناقشة التفاعلية للدورة السابعة والأربعين للجنة السكان والتنمية (انظر A/69/122). المسائل التي جرى تناولها في التقارير ذات صلة وثيقة ببلدنا، بينما نمضي قدماً نحو رفع اسم بلدنا من قائمة أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٠ وبلوغ مركز البلدان المتوسطة الدخل. شرعت حكومة لاو في عدة إجراءات استراتيجية بما في ذلك الخطة الخمسية لإصلاح قطاع الصحة، والسياسات المناصرة للفقراء لتوفير خدمات رعاية الأمومة مجاناً، وخطة التأمين الصحي التجريبية التي تغطي صحة الأم، وخطة "التعليم للجميع" الوطنية، وتحليل حالة المراهقين والشباب الذي سيشكل أساساً لخطة عمل متعددة القطاعات، ووضع خطة عمل وطنية بشأن العنف ضد المرأة.

وبالمثل، بوصفها بلداً يواجه تغييرات اجتماعية واقتصادية سريعة مع زيادة الهجرة وتعداد السكان الشباب، فإننا نرى أهمية التخطيط وبناء المدن المستدامة وتعزيز الروابط الحضرية - الريفية والشراكات. وبالإضافة إلى ذلك، بالنظر إلى أهمية جمع البيانات وتحليلها ونشرها، قامت حكومة لاو بتنفيذ استراتيجية لتطوير النظم الإحصائية الوطنية، التي تغطي الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٠-٢٠٢٠. سنجري العام المقبل تعداداً للسكان والمساكن، سيكون ذا أهمية كبيرة بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، نود التماس الدعم من المجتمع الدولي وشركائنا في التنمية.

ونحن نرى أن الاستجابات الاستراتيجية لتحديات التنمية تتطلب المشاركة المنهجية والنشطة من جانب جميع أصحاب المصلحة، فضلاً عن الشراكة والقيادة العالمية من خلال الأمم المتحدة. ونحن متفقدون على أنه يتعين إدماج الديناميات السكانية في التخطيط الإنمائي على الأصعدة الوطنية والإقليمية

انخفاض معدلات الخصوبة من ٤,٢ إلى ٣,٦ طفل لكل امرأة. ويجعل ذلك ناميبيا من البلدان التي يوجد بها أقل معدلات خصوبة في منطقة الجنوب الأفريقي. وإضافة إلى ذلك، شهدت ناميبيا أيضا انخفاضاً في حالات الحمل بين المراهقات، فضلاً عن تحسين فرص الحصول على المعلومات الجنسية والإنجابية. وتشير الإحصاءات المتاحة إلى انخفاض كبير في معدل انتشار العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية. وتلد اليوم أكثر من ٨١ في المائة من النساء أطفالهن في المرافق الصحية.

وتمشيا مع التزامات أبوجا بشأن التمويل، لا تزال ناميبيا تعمل على زيادة حصة الموارد المحلية المخصصة للقطاع الصحي بشكل تدريجي. وتبلغ تلك الموارد في الوقت الحالي أكثر من ١٠ في المائة من ميزانيتنا السنوية. وبالرغم من إحراز تقدم، ندرك أنه يتعين التغلب على الكثير من التحديات الأخرى. ومن بين تلك التحديات، الحاجة إلى إدماج خدمات الصحة الجنسية والإنجابية مع التركيز على مراعاة الاعتبارات الجنسانية وتلبية معايير حقوق الإنسان، بغية التعجيل بخفض معدلات الوفيات والمرض في فترة النفاس ووفيات الرضع، وتمكين المرأة، واتخاذ تدابير فعالة للتصدي للعنف القائم على نوع الجنس، وتشجيع بدء تنفيذ المبادرات الرامية إلى تحقيق هدف انعدام الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية، وزيادة الحد من حالات الحمل بين المراهقات وغير المخطط لها واستمرار واستدامة التنسيق والحوار بين جميع أصحاب المصلحة صوب تحسين واستدامة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وإذ نمضي نحو مرحلة ما بعد عام ٢٠١٤، ستواصل ناميبيا العمل على حشد الموارد الفنية والمالية اللازمة وتعزيز التنسيق ونظم الرصد في تنفيذ برنامج عمل القاهرة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة لمعالي السيد دنغ ياي، وزير البيئة في جمهورية جنوب السودان.

والمجتمع الدولي. وأكدوا على حتمية قيام الحكومات بدمج القضايا السكانية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من التنمية المستدامة، وبذلك وضع الناس في صميم البرامج الإنمائية.

ترحب ناميبيا بالفرصة التي أتاحت للمشاركة في هذا الحدث الفارق، الذي يوفر منبراً لاستعراض السياسة الحالية ودراسة السبل والخيارات والوسائل الكفيلة بتعزيز عزمنا على التصدي للتحديات التي تعترض تنفيذ برنامج عمل مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية.

وبينما أحرز تقدم كبير منذ انعقاد المؤتمر في القاهرة، لا تزال التحديات قائمة. لذلك، ينبغي لنا أن نجدد التزامنا بالتصدي لتلك التحديات. تتيح هذه المناسبة أيضاً فرصة لجميع أصحاب المصلحة للعمل نحو خطة عالمية جديدة ولتحديد التدابير التي من شأنها أن تكفل إدراج قضايا السكان والتنمية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وتؤكد ناميبيا مجدداً التزامها بالصكوك الدولية الرئيسية التي صدقنا عليها، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يضمن الكرامة والمساواة بين جميع البشر. وبغية ضمان التحقيق الناجح للأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة، أطلقت ناميبيا حملة لتعجيل خفض معدل الإصابة بالأمراض بين الأمهات أثناء النفاس والمواليد الجدد ومعدل الوفيات بينهم. كما وضعنا سياسات في المجالات الرئيسية للسكان والصحة الإنجابية والمساواة بين الجنسين. واعتمدنا خريطة طريق لصحة الأم والطفل، فضلاً عن خطة عمل لمواجهة العنف القائم على نوع الجنس، للتصدي على وجه التحديد للمأساة التي تعاني منها النساء الضعيفات ولتعزيز حقوقهن.

وأسفرت جهودنا الوطنية، إلى جانب الدعم من شركاء التعاون الإنمائي، عن آثار إيجابية على العديد من جوانب السكان والتنمية في البلد. وتشمل تلك الجوانب التحسينات والتوسع في نطاق توفير خدمات تنظيم الأسرة، وأدت إلى

الحياة وبناء القدرات البشرية، ولا سيما للشباب، والحاجة إلى معالجة أوجه التفاوت في الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية لها آثار هامة على السياسات الإنمائية. وبالمثل، يتطلب منا تنوع هياكل الأسر المعيشية وترتيبات المعيشة بشكل متزايد التخطيط وبناء المدن المستدامة وتعزيز الروابط الحضرية الريفية. كما يتطلب أثر الديناميات السكانية على المستويين الجزئي والكلّي إدماج الديناميات السكانية في التخطيط للتنمية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

ونتفق على أن التحديات الإنمائية التي نواجهها اليوم تتطلب المشاركة المنتظمة من جانب جميع أصحاب المصلحة في صياغة استجابات للتصدي لتلك التحديات التي تتطلب الشراكة والقيادة العالمية من خلال الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، يسرنا أن نؤكد مجدداً على دعمنا، الذي أعربنا عنه في سياق الاستعراض الإقليمي لأفريقيا، لتنفيذ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد عام ٢٠١٤، حيث شاركنا في اعتماد خطة العمل الإقليمية، إعلان أديس أبابا لعام ٢٠١٤ الخاص بالسكان والتنمية في أفريقيا بعد عام ٢٠١٤.

ونحن ملتزمون التزاماً تاماً بمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية من خلال مراعاة نتائج الاستعراض الإقليمي لأفريقيا والنتائج والتوصيات الواردة في استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد عام ٢٠١٤. ولذلك ندعو إلى إدراج النتائج والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام ونتائج الاستعراض الإقليمي في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي الختام، تشعر جمهورية جنوب السودان بالفخر للانضمام إلى المجتمع الدولي في إعادة تأكيد التزامه ودعمه لبرنامج العمل التاريخي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فضلاً عن الرؤية التحولية المقدمة في تقرير الأمين العام.

السيد دينغ ياي (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية):
تود جمهورية جنوب السودان أن تغتنم هذه الفرصة لترحب بتقرير الأمين العام المعنون "إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤" (A/69/62)، بالإضافة إلى التقرير المفهرس بشأن المناقشة التفاعلية للدورة السابعة والأربعين للجنة السكان والتنمية (A/69/122). ويسرنا أننا أسهمنا في إجراء الدراسة الاستقصائية العالمية لاستعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد عام ٢٠١٤.

نحن ندرك تماماً التحديات التي لا تزال قائمة لتحسين نوعية حياة جميع أبناء شعبنا، ولكفالة المساواة والإنصاف وحماية البيئة للأجيال المقبلة. لذلك، نتشاطر الطابع الملحلتنتائج التي توصل إليها الاستعراض، التي توضح أنه بالرغم من تحقيق مكاسب كبيرة في الحد من الفقر والنمو الاقتصادي منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام ١٩٩٤، فقد تخلف كثيرون عن الركب، مع عدم تلبية الاحتياجات الأساسية، والعمالة المجدية والحصول على الحماية الاجتماعية أو الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم.

وما من شك في أنه لا تزال هناك عقبات كبيرة أمام تمتع العديد من الأشخاص بحقوق الإنسان. تلك المسائل، إضافة إلى الاستنتاج بأن الحالة الراهنة المتمثلة في عدم المساواة في الدخل والثروة لا يمكن تحملها، وتهدد النمو الاقتصادي في المستقبل ولحمة المجتمعات وأمنها. ونشير إلى أن التقرير يعالج بصورة شاملة السبل الكفيلة بتعزيز القدرات الفردية والقدرة على التكيف وضمان التنمية المستدامة. ونتفق مع الاستنتاج الذي خلص إليه التقرير المتمثل في أن الاستثمار في القدرات الفردية والكرامة وحقوق الإنسان هو الأساس الذي تقوم عليه التنمية المستدامة.

وزيادة الثروة وعدم المساواة في توزيع الدخل؛ وعدم تحقق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة؛ والحاجة إلى التعلم مدى

وتشارك أفغانستان بنشاط في تنفيذ البند الأول من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمرات الإقليمية والدولية المعنية بمتابعة برنامج عمله. وقد وضعت أفغانستان استراتيجية للصحة الإنجابية للفترة الممتدة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٦، تماشيا مع برنامج عمل المؤتمر. وفي الوقت نفسه، تم وضع استراتيجية للصحة وحقوق الإنسان، ومبادئ توجيهية متعلقة بأخلاقيات مهنة الطب، وميثاق للمرضى.

وبلغت نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي ٥٤ في المائة في عام ٢٠٠٣، و ٧٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٢. والهدف المحدد لعام ٢٠١٥ هو أن تصل النسبة إلى ٨٢ في المائة. إننا نسير في الطريق الصحيح صوب بلوغ الهدف المتمثل في تحقيق نسبة ١٠٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، وهو أحد الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة لأفغانستان.

إن أفغانستان دولة طرف في معظم المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، ولا تزال ملتزمة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة. وتماشيا مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وُضعت خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة في أفغانستان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٧. وتشغل المرأة ربع الوظائف الحكومية، وقد ازدادت مشاركتها في عمليات صنع القرار. وفي الوقت الراهن، فإن ٢٧ في المائة من المشرعين في البرلمان الأفغاني من النساء. ونشهد اتجاهات مماثلة فيما يتعلق الأمر بإفناذ القانون والسلطة القضائية.

لقد وُضعت سياسات وطنية متعددة القطاعات للشباب مع التركيز بوجه خاص على مشاركة الشباب، وتعليمهم، وتشغيلهم، وصحتهم. وقد أولي اهتمام خاص يركز على مشاركة الشباب في تحقيق السلام والمصالحة وفي وضع السياسات والبرامج. وللأسف، لا يزال الأمن يشكل تحديا، في جملة أمور، يتسبب في الهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى المراكز

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن إلى السيد أحمد جان نعيم، نائب وزير الصحة العامة في جمهورية أفغانستان الإسلامية.

السيد نعيم (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أعرب عن تقديرنا للجنة الأمم المتحدة للسكان والتنمية، إذ قررت في دورتها السابعة والأربعين عقد هذه الدورة الاستثنائية الهامة للغاية للجمعية العامة بشأن متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

كما فنئى صندوق الأمم المتحدة للسكان وجميع هيئات الأمم المتحدة الأخرى التي دعمت دورات متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. كما يعرب وفد بلدي عن تعاونه ودعمه الكاملين لإجراء مناقشة مجدية وتحقيق نتائج ملموسة في هذه الدورة.

لقد حققت أفغانستان، بالتعاون مع المجتمع الدولي، إنجازات هامة في مجالات مختلفة، بما في ذلك مجال تحقيق الديمقراطية خلال السنوات الـ ١٢ الماضية. فقد أجرينا انتخابات رئاسية وبرلمانية ومحلية. وكانت مشاركة الشعب الأفغاني في الانتخابات الرئاسية التي جرت مؤخرا مشاركة استثنائية. وبالأمس، أعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة في أفغانستان فخامة السيد محمد أشرف غني أحمدزي رئيسا منتخبا لجمهورية أفغانستان الإسلامية. ويسر أفغانستان أنها قد أسهمت في الدراسة الاستقصائية العالمية لمؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية في فترة ما بعد استعراض عام ٢٠١٤، وأن تلاحظ أننا قد أحرزنا تقدما كبيرا في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر.

ونرحب بتقرير الأمين العام المعنون "إطار إجراءات المتابعة لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤" (A/69/62)، والتقرير المفهرس (انظر A/69/122) عن المناقشة التفاعلية للجنة السكان والتنمية في دورتها السابعة والأربعين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد فالتين ريباكوف، نائب وزير خارجية جمهورية بيلاروس.

السيد ريباكوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): إن السر في نجاح الاتفاقات التي تم التوصل إليها في القاهرة يكمن في حقيقة استنادها إلى احترام الخصوصيات والتقاليد الوطنية. ولكن للأسف، فبالرغم من الجهود المبذولة والتقدم المحرز، لم يتم المجتمع الدولي حتى الآن بإيجاد حل للعديد من المسائل الواردة في برنامج العمل. فلا تزال تحدث حالات الزواج المبكر، ولا يزال الإجهاد يستخدم كوسيلة من وسائل منع الحمل. وما فتئت عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية العميقة والأبوة غير المسؤولة تمثل عقبات رئيسية أمام تحقيق رفاه المجتمع.

وعلاوة على ذلك، فقد واجه العالم أيضا تحديات جديدة يمكن أن تعرقل التطور الحضاري في المستقبل. فيشيع اليوم تعزيز ما يسمى الحقوق الجنسية باعتبارها حقوق إنسان عالمية؛ وهي تعزيز الهوية الجنسية، وزواج المثليين، وحقوق الأزواج من نفس الجنس في تبني الأطفال. يستند كل هذا في الغالب إلى أيديولوجية خطيرة يمكن أن تدمر الأسرة، التي هي أساس المجتمع. كما يجري استخدام الأسلوب نفسه لإثارة الجدل وفرض نماذج سلوكية معينة بالقوة في حين أنها غير مقبولة في جميع أنحاء العالم.

وللأسف، فإن الأسرة هي الأكثر عرضة للتأثر بالعوامل السلبية في مجالات الديموغرافيا والتنمية. وتؤدي تلك العوامل إلى تآكل مؤسسة الأسرة، وتقويض القيم الأسرية التقليدية واستبدالها. وعلى نحو ما جاء في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فإن الأسرة هي أساس المجتمع، وهي قطب الرحى في الدولة القوية والمزدهرة. فمن خلال الأسرة تحقق الدول أولوياتها الوطنية في المجالات المتعلقة بالجوانب

الحضرية. ولمعالجة هذه الحالة، تلتزم الحكومة الأفغانية بتحسين الهياكل الأسرية وترتيبات المعيشة.

ولا تزال أفغانستان تواجه التحدي الهائل المتمثل في لاجئها، الذين يعيش معظمهم في كل من جمهوريتي باكستان وإيران الإسلاميتين. ونحن ممتنون لهما على حسن ضيافتهما. كما أننا نؤمن بكرامة اللاجئين الأفغان وبعودتهم الطوعية. ولذلك، فإن تحقيق السلام وتهيئة الظروف للتنمية المستدامة في أفغانستان يوفر التوصل إلى حل دائم لمسائل اللاجئين والتنمية الشاملة في أفغانستان.

ولدينا أكثر من ٤٠ قناة تليفزيونية خاصة وأكثر من ١٠٠ محطة إذاعية، بالإضافة إلى وسائل الإعلام المطبوعة. ومن خلال تلك التطورات، يمكن أن نبنى مجتمعا مدنيا قويا وحيويا، بأصوات قوية للمواطنين، التي ليست مهمة فحسب، بل إنها أيضا تمثل جزءا لا يتجزأ من الديمقراطية.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى أن هذه الدورة الاستثنائية قد حققت نجاحا كبيرا وأسهمت في الجهود المبذولة على الساحة الدولية من أجل أعمال حقوق الإنسان الدولية لسكان العالم. أما فكرة احترام الثقافات والتقاليد والمعتقدات الدينية المختلفة فتحظى بأهمية أيضا لكي نحقق مزيدا من النجاح. ولذلك، فإنه من المهم لنا جميعا أن نعمل معا من أجل تحسين حياة البشرية، مع احترام آراء ومعتقدات بعضنا البعض.

وتلتزم أفغانستان بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بالتعاون مع الأسر؛ والمجتمعات المحلية؛ وأصحاب المصلحة على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية. وسنقوم بذلك محترمين الدين والقوانين الوطنية من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإعمال حقوق الإنسان لجميع الأفغان. ويرى وفد بلدي أنه يتوافق آراء جميع الدول الأعضاء، سنحقق نتائج مثمرة في هذه الدورة الاستثنائية.

الإقليمي والدور الذي يجب أن يضطلع به في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة يعمل في أكثر من ١٧٢ بلدا.

وأود أن أتكلم عن الأمل. وأقول الأمل لأنني عندما زرت مركز إعادة التأهيل الذي نقدم فيه المساعدة للنساء المشتغلات بالجنس ومدمنات المخدرات، طرحت سؤالا على السيدات، وهو "لو أصبحت إلهة لساعة واحدة، فماذا كنت لتفعلين؟" قالت إحدهن: "سأمنح الأمل، لأنه عندما يكون لديك أمل، تنعم بالسلام والرخاء ويصبح لديك حلم تركز عليه". والأمل هو الشيء الذي وفره برنامج العمل للكثير من الناس في جميع أنحاء العالم. فهدف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في جوهره هو بث الأمل وكفالة حق الناس الأساسيين في التمتع بالكرامة. وهو يهدف إلى أن يكون بوسع أي أب أن يرى ابنته تكبر في أمان وحرية. ومن أهدافه توفير الدعم للمرأة في تكوين أسرة - إذا ما اختارت ذلك ومتى اختارته - حتى لا تموت أثناء الولادة. وهو يهدف إلى أن يكون بوسع الشباب اختيار من يتزوجون ومتى يتزوجون وأن يكون بوسعهم إكمال دراستهم والحصول على عمل ودعم أسرهم وخدمة المجتمع الذي يتطلعون إلى خدمته.

إن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يتعلق بالمستقبل، مستقبل نبي فيه السلام ونحقق الازدهار ونكفل الكرامة الإنسانية لنا ولأبنائنا ولأحفادنا المنتظرين. وللمرة الأولى، منذ ٢٠ عاما عندما اعتمد برنامج العمل، شهدنا العالم يتكاتف معا لقطع التزام بحماية كرامة الجنس البشري والأفراد والأسر وحماية حريتهم فيما يتعلق بصحتهم وحقوقهم الجنسية والإنجابية بحيث لا يتم إكراههم على تكبد الألم والمعاناة حتى الموت. وأظهر ذلك أن أوجه التشابه بين البشر أكثر من أوجه الاختلاف. فقد نبدو مختلفين ومتنوعين من حيث الثقافة ولون البشرة والنظام السياسي، ولكننا وحدنا قوانا من أجل نشترك

الديموغرافية والإنمائية. وتمثل الأسرة التقليدية شرطا ضروريا لتنشئة الأجيال المقبلة وتنميتها بصورة متينة.

ويحظى تعزيز مؤسسة الأسرة بأولوية رئيسية في سياسة بيلاروس. ويعد توفير الدعم المالي للأسر وتعزيز الصلة بين الأجيال الأسس الراسخة لسياسات الأسرة في بيلاروس. وتدرك الدول، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية أهمية غايات وأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المدرجة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونوافق على أنه يجب أن تتجسد تلك الغايات والأهداف بالكامل في أهداف التنمية المستدامة.

وترى بيلاروس أنه، عند وضع جدول أعمال التنمية في المستقبل، من الضروري اتباع نهج متوازن في معالجة مسائل الحصول على الرعاية الصحية والتعليم بجودة عالية، وضمان توفير فرص العمل، وكفالة توفير الاحتياجات الأساسية بالكامل. ولتنفيذ اتفاقات القاهرة في فترة ما بعد عام ٢٠١٤ بفعالية، يجب أن يركز جميع الشركاء جهودهم على الحفاظ على القيم الأسرية التقليدية ودعمها، ويجب ألا يسمحوا بتلاشي مؤسسة الأسرة. ولا ينبغي النظر للأسر التقليدية على أنها قد عفا عليها الزمن أو على أنها في حاجة إلى التحديث. وترحب بيلاروس بجهود الدول الشريكة والمنظمات غير الحكومية لتعزيز مصالح وأولويات الأسرة التقليدية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة.

السيد ملبسي (الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على إتاحة الفرصة لي للتكلم اليوم. وبالنيابة عن منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، ولا سيما المنظمات غير الحكومية، يشرفني أن أكون هنا للحديث عن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والاستعراض

وقد أبرزت الاستعراضات الإقليمية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما ينبغي أن نهتم به، فيما يلوح إطار ما بعد عام ٢٠١٥ في الأفق. ومن الضروري أن تُدمج عمليات الاستعراض، بما في ذلك التقرير المفهرس (انظر A/69/PV.122)، في إطار التنمية القادم وفي تقرير الأمين العام المفهرس بشأن فترة ما بعد عام ٢٠١٥. وعندما نعزز المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فإننا ندعم هدف التنمية المستدامة وستصبح النساء والفتيات في محور عملية التنمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشجع المتكلمين على التقيد بالحد الزمني، فهناك آخرون يرغبون في الكلام، وقد قارب اليوم على الانتهاء. يرجى الالتزام بمدة الثلاث دقائق وإلا سيتعين علينا أن نطلب منكم إنهاء الكلمة.

أعطي الكلمة الآن للسيد بيتر مانغيي، الأمين الرئيسي لوزارة تفويض السلطات والتخطيط في جمهورية كينيا.

السيد مانغيي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أحرزت كينيا تقدماً كبيراً في تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي انعقد عام ١٩٩٤. ومع ذلك، فباقتراب نهاية السنوات العشرين المنقضية، ندرك أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

وشعب كينيا، شأنها في ذلك شأن معظم البلدان النامية، شعب من الشباب. فوفقاً لآخر تعداد سكاني لدينا، في عام ٢٠٠٩، فإن نسبة ٦٣ في المائة من السكان في كينيا دون سن الخامسة والعشرين. ولا نرى تزايد أعداد الشباب بوصفه عبئاً بل بوصفه فرصة. وبينما تواصل كينيا الاستثمار في التعليم والصحة والبنية التحتية لتحقيق النمو الاقتصادي، سيمكننا السكان الشباب المتمتعون بقدر عالٍ من المهارة والتعليم والصحة من جني العوائد الديمغرافية. والتحضر السريع هو من الخصائص الأخرى لديناميات السكان لدينا. وتشير توقعاتنا إلى أن أكثر من نصف سكان كينيا سيقطنون المناطق الحضرية

فيما يجمعنا من كرامة وحرية فردية وتحرر. والجنس البشري هو محور إطارنا الدولي - وليس التجارة أو الأمور المالية أو الأعمال التجارية - حيث إن الأعمال التجارية تحتاج إلينا وإلى بشر مفعمين بالأمل والكرامة.

لقد قطعت الجمعية العامة التزاماً قبل ٢٠ عاماً أمام المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وعززته. فاليوم يُعترف بالشباب بوصفهم أصحاب مصلحة عاملين في المجتمع، وهو أمر لا يمكن إنكاره لأنهم مترابطون ويتواصلون. والتعاريف القانونية للصحة والحقوق الإنجابية الجنسية تتطور. وينظر إلى التثقيف الجنسي الشامل باعتباره إجراءً يُحدث تغييراً مجدياً في تعزيز الإنصاف والمساواة بين الجنسين. وبعد ٢٠ عاماً، حان الوقت لمواصلة تطويرها وللإعتراف بأن ازدهار الشخصية الفردية والازدهار الجماعي. ويجب ألا نعود للوراء - كما فعلنا في عام ٢٠٠٠ - لنهدر سبع سنوات لكي نحقق الغاية ٥ (ب) بشأن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

هناك مليوناً امرأة في البلدان النامية يردن التحكم في خصوبتهن، ولكنهن لا يستطعن القيام بذلك. وبالنسبة للفتيات اللاتي تتزوجن قبل بلوغهن ١٨ عاماً وعددهن ١٤ مليون فتاة وبالنسبة للشابة الليبرية التي قالت لي: "أريد مكاناً تشعر فيه الفتيات بالسعادة، مكان يمكننا فيه أن نحصل على المساعدة لمنع الحمل في سن المراهقة، حيث نجد توضيحاً للكيفية التي يمكن بها أن نعم بحياة كريمة وسعيدة وأن يكون لدينا مستقبل"، هذا هو جوهر المساواة والحقوق. فالمساواة والحقوق لا تتعلقان بالاجتماعات أو الكلمات الجوفاء، بل بإظهار الالتزام حيال حياة النساء والفتيات، وقدرتهن على البقاء في المدرسة وقدرتهن على إنجاب أطفال أصحاء يقدمون لهم الرعاية والحب، وقدرتهن على اللهو في الحداثق في مجتمعاتهن المحلية وفي المجتمع بوجه عام. وعندما أتحدث إلى النساء في منطقتي - والنساء في كل منطقة - يتضح أن المستقبل الذي يردنه أمر ممكناً، ولكن البشرية تواجه اليوم تحدياً.

التي تشير التقديرات إلى أنها ستضم حوالي ٦٠ في المائة من سكان الحضر.

في هذه المرحلة، أود التركيز على ما قامت به كينيا من أجل تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في إطار دستور عام ٢٠١٠. فما تقوم به من جهد يشمل وضع أحكام قانونية في إطار قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص الصادر عام ٢٠١٠، وقانون الجنسية والهجرة الكيني الصادر عام ٢٠١١، وسياسة هجرة الأيدي العاملة عام ٢٠١١.

أما في مجال الصحة الإنجابية، فيكفل الدستور توفير خدمات الصحة الإنجابية لجميع الكينيين. كما يكفل المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكل ذلك يشكل جزءاً من برنامج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية. ويجري تنفيذ مبادرات ملموسة لتيسير عملية تمكين الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة لتمكينهم من عيش حياة كريمة ومنتجة.

في الختام، أؤكد من جديد تأييد كينيا لتمديد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤. وكالمعتاد بوسع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الركون إلى كينيا بوصفها شريكا في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤. وبالعامل معا سنحقق النجاح.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة جيزيل نغونديو، المدير العام لديوان وزارة الخارجية والتعاون في جمهورية الكونغو.

السيدة نغونديو ((الكونغو) تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أثنى على عقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤. نعتقد بأن توقيت هذا التقييم في أوانه تماما، إذ أنه يجري في وقت نهتمك فيه في رسم مستقبل أفضل

بجول عام ٢٠٣٠. وتلك الوقائع الوشيكة التحقق هي السبب في تأييد كينيا لاعتماد برنامج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤.

ومنذ اجتماع القاهرة في عام ١٩٩٤، اتخذت كينيا خطوات هامة من أجل تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وكان أبرز تلك الخطوات وضع السياسة السكانية الوطنية لعام ٢٠١٢ التي حازت "جائزة العزيمة" التي يمنحها مجلس القادة العالميين للصحة الإنجابية التابع لمعهد إسبن، والتي أشيد بها بوصفها نموذجاً للبلدان النامية الأخرى. وتهدف السياسة الوطنية إلى زيادة شيوع استخدام وسائل منع الحمل على الصعيد الوطني إلى ٧٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، وخفض معدل الخصوبة الإجمالي من ٤,٦ في عام ٢٠٠٩ إلى ٣ أطفال في عام ٢٠٣٠، وزيادة متوسط العمر المتوقع وخفض وفيات الأطفال والأمهات.

تشمل الإنجازات الأخرى في الفترة بين ١٩٧٩ و ٢٠٠٩ الحد من معدل نمو السكان في كينيا فانخفض من ذروته البالغة ٣,٩ في المائة سنويا إلى ٢,٩ في المائة، وتخفيض معدل الخصوبة من ٨,١ حالة ولادة لكل امرأة إلى ٤,٦، والحد من معدل وفيات الأطفال الرضع من ٨٨ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء إلى ٥٢. حققنا إنجازا ملحوظا آخر في تخفيض معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بمقدار النصف على صعيد الوطن، إذ انخفض من نسبة ١٣,٥ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى ٥,٦ في المائة في عام ٢٠١٣. اتخذت الحكومة تدابير إضافية ترمي إلى تحسين تلك المؤشرات في عام ٢٠١٣ من خلال إضافة خدمات أمومة مجانية إلى جميع مرافق الصحة العامة.

للتصدي للتحديات التي ينطوي عليها التوسع الحضري السريع الناتج عن زيادة الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وضعت كينيا، في عام ٢٠١١، سياسة للتنمية الحضرية، وبرنامج من أجل تحسين المستوطنات غير الرسمية

رما يعتبر عدد السكان فيها منخفضا. مع ذلك، فإن معدل النمو السكاني السنوي الذي يقارب ٣ في المائة يعتبر عاليا. في الواقع، يمر البلد بمرحلة نمو سكاني مرتفعة للغاية، إذ يتضح ذلك من تزايد عدد السكان أربع مرات. ذلك النمو يرتب أثرا على السياسات الإنمائية. من بين التحديات الرئيسية التي يواجهها البلد، شأنه شأن معظم البلدان النامية التي تعاني من ارتفاع عدد السكان، كيفية التعامل مع الزيادة السكانية المصحوبة بالفقر، والتدفقات السكانية، وتحقيق التوازن بين الأجيال. إن التحسن المستمر في الحالة الاقتصادية والمالية في الكونغو خلال السنوات القليلة الماضية عاد على البلد بإيرادات هامة، ومكنه من الصمود أمام التحديات الإنمائية الرئيسية التي يواجهها.

وسوف أتطرق بالتحديد إلى جهودنا الرامية إلى تمكين المرأة والشباب وتحقيق المساواة بين الجنسين. تعهدنا بالاستفادة إلى أقصى حد من العوائد الديمغرافية من خلال الاستثمار في تهيئة الفرص وتهيئة بيئة مواتية للابتكار، والقدرة على الإبداع وتنظيم المشاريع، بحيث يمكن للشباب أن يستحدثوا فرص العمل وأن يحققوا كامل إمكاناتهم.

إن واقع العالم الذي نعيش فيه اليوم يتطلب منا جميعا أن نعمل معا من أجل مستقبل يلي تطلعات كل منا. بالإضافة إلى التزامنا الجماعي، يجب ألا يجحد بصرنا عن حقيقة أن إحراز النجاح في تنفيذ خطة التنمية على الصعيد العالمي يعتمد إلى حد كبير على شراكات قوية.

تتيح لنا هذه الدورة الاستثنائية الفرصة للمضي بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤ بصورة أجمع.

كما يقول بعض الديمغرافيين، لا يوجد حل ديمغرافي محض لمشاكل التنمية، لكن لن تكون هناك تنمية من دون الأخذ في الحسبان العوامل الديمغرافية.

للعالم لما بعد عام ٢٠١٥ وللقارة الأفريقية بعد مرور ٥٠ عاما على استقلالنا من أجل أفريقيا على النحو الذي نتمناه لها في عام ٢٠٦٣.

كما نعلم، فإن قيمة جلسة اليوم تكمن في الفرصة التي تتيحها لتقديم استجابة جماعية للمسألة التي جاءت في وقتها المناسب، إذ أن هناك نموا سريعا في عدد سكان العالم. فوفقا لتقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة الذي نشر في ١٢ آب/أغسطس، سيعيش ما نسبته ٤٠ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة في القارة الأفريقية، حيث يُتوقع تضاعف عدد السكان على مدى الـ ٣٥ سنة المقبلة، وسوف يمثلون ٤٠ في المائة من سكان العالم بحلول نهاية القرن. في ضوء ذلك الاستعراض العام، تستحق أفريقيا اهتماما خاصا. إن التحدي الذي نواجهه يحدد الطريقة التي يمكن أن نضمن بها نتائج التحول الديمغرافي بجعل ذلك النمو السريع فرصة نغتنمها بدلا من خطر يدهمنا.

خلال عملية استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤، في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣، في أديس أبابا، قامت البلدان الأفريقية بتقييم الحالة. إن الموقف الأفريقي المشترك الذي اعتمد في تلك المناسبة يمكننا من الاستفادة من العائد الديمغرافي من خلال الحصول على مزيد من الأدوات الفعالة واتباع نهج شامل ومنهجي ومتكامل إزاء قضايا السكان والتنمية. ونأمل أن تسترشد بذلك المناقشات الجارية بشأن وضع برنامج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، وأن يساهم ذلك في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بالنسبة للقارة الأفريقية. إن مناقشة موضوع السكان والتنمية والمناقشات الجارية بشأن مستقبل الخطة الإنمائية العالمية تتيح لنا الفرصة لأن نؤكد من جديد تأييدنا المطلق لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بهدف تحقيق أولويات تنميتنا الوطنية. إن الكونغو، بوجود ما يزيد قليلا عن ٤ ملايين نسمة يقطنون في منطقة تبلغ مساحتها ٣٤٢ ٠٠٠ كيلومتر مربع،

أكانوا من الشعوب الأصلية، أو من ذوي البشرة البيضاء، أو متحدرين من أصل أفريقي، أو من مختلف الميول الجنسية والهويات ومختلف المهن. نأمل أن تكون عملية الاستعراض قد ساعدت بالفعل في الاعتراف بأنه من دون كرامة، ومن دون حقوق، ومن دون تعليم أو إفساح المجال أمام جميع النساء، لن تتحقق أية تنمية.

لقد كنا هناك، وها نحن هنا مرة أخرى لتذكر أنه على الرغم من أوجه التقدم في السياسات المتعلقة بالحقوق، تعيش الملايين من النساء في ظل قوانين تجرم قراراتهن بشأن الخيارات الإنجابية، وما برح الآلاف منهن بتمن لأسباب تتعلق بالأمومة يمكن تفاديها. كنا هناك، وها نحن هنا مرة أخرى لشجب ذلك.

ما الذي يمنعنا من التقدم بشكل أكبر وبخطوات أسرع؟ ما هو العامل المشترك بين اختطاف ٢٠٠ فتاة في نيجيريا، أو قتل الإناث في المكسيك أو جامايكا، أو تجريم الإجهاض كلياً في نيكاراغوا، أو زواج الأطفال في جنوب آسيا، أو ختان الملايين من النساء أو الأعداد الكبيرة من النساء اللواتي يقتلن شركاؤهن في إسبانيا أو الولايات المتحدة أو كولومبيا؟ ذلك هو ما يدعى بالنظام الأبوي الذي يُبقي على نظام يدعم الاستبعاد، والعنصرية، واضطهاد المرأة، ورهاب المثليين، وشتى أشكال الأصولية.

ومن هنا، وبوصفنا نساء من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نؤمن بالحركة النسائية في جميع أنحاء قارتنا، سنناضل لكي يصبح توافق آراء مونتفيدو بشأن السكان والتنمية حقيقة واقعة بالنسبة لجميع النساء، وللمجتمعات العلمانية حيث لا تتخذ السياسات العامة والقرارات الحاسمة بشأن الإنجاب فقط ضمن الإطار الأخلاقي السائد أو الوحيد. سوف نواصل الكفاح من أجل التنفيذ الكامل لبرنامج عمل القاهرة.

لقد كنا هناك، وها نحن هنا اليوم، ولن نجعل ذلك في طي النسيان. إن جسدي ملك لي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للفقرة ٤ (ب) من القرار ٢٥٠/٦٧ المؤرخ ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٣، أعطي الكلمة الآن لممثلة الشبكة الصحية لنساء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيدة فيليس (ممثلة الشبكة الصحية لنساء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) (تكلمت بالإسبانية): أتكلم بالنيابة عن منظمات المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في النظر في الاستعراض العالمي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

بعد مرور عقدين على انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عززه حضور حركات وجهات فاعلة أكثر تنوعاً، نجتمع معاً في الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وفي المقام الأول، لدعم عملية ما انفكت تجري هنا خلال الثلاث سنوات الماضية.

لقد كنا هناك. وها نحن هنا. بوصفنا نساء من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لقد حضرنا كل مرحلة من مراحل العملية، ابتداءً من التقييمات والاجتماعات المواضيعية أو اجتماعات الخبراء إلى اجتماعات الموائد الرئيسية، والممرات والمطاعم حيث يجري الكثير من المناقشات ويتم التوصل إلى اتفاقات. كنا حاضرات على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية وكنا على بأن الحقوق الجنسية والإنجابية، والكرامة، والمساواة، وعدم التمييز ضد النساء بكل تنوعهن برنامج لا يمكن لأي مجتمع يسعى إلى العيش في سلام وبناء تنمية ديمقراطية مستدامة أن يقبل بتأجيله.

لقد كنا هناك. وها نحن هنا. يحدونا الأمل في أن تساعد عملية الاستعراض هذه قادة العالم هنا اليوم على الالتزام مجدداً بأهم قطاع في أي نقاش يدور حول التنمية، أي عامة الناس التي تشمل ملايين النساء والرجال من جميع الأعمار، سواء

التوصيات الصادرة عن استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤، وكفالة تنفيذها الكامل، مع التركيز على المجالات الرئيسية الثلاثة الآتية. المجال الأول: الاستثمار في مراهقينا وشبابنا من أجل تحقيق العائد الديمغرافي. تعد أفريقيا الآن القارة الفتية بسبب وجود أكثر من ٧٠ في المائة من السكان دون سن الـ ٣٥ فيها. لذلك، ينبغي أن نستثمر في تعليمهم وصحتهم ورفاههم. المجال الثاني: ضمان إمكانية الحصول على معلومات الصحة الجنسية والإنجابية، والخدمات للجميع من دون تمييز. المجال الثالث: تنفيذ الالتزامات الواردة في الموقف الأفريقي المشترك، وضمن تجسيد تلك الالتزامات والاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤ في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. تمر بمرحلة حاسمة، ولدينا الفرصة لنحدد كينونة أفريقيا والعالم اللذين نصبو إليهما، لنغير مسار التاريخ ونعيد لفظومة حقها في الكرامة والمساواة والإنصاف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا للفقرة ٤ (ب) من القرار ٢٥٠/٦٧ المؤرخ ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٣، أعطي الكلمة الآن لممثلة مركز الموارد للمرأة في آسيا والمحيط الهادئ.

السيدة ثاناثيران (مركز الموارد للمرأة في آسيا والمحيط الهادئ) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم في هذا الحدث البارز الذي يستذكر ويؤكد من جديد الالتزام ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإطار العمل بعد عام ٢٠١٤. ما أود تقديمه هو نسخة مختصرة من البيان الذي أدليت به. ويجدوني الأمل في أن يطلع الجميع هنا على النص الكامل للبيان على شبكة الإنترنت.

يجب علينا أن ندرك أن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لا يمكن فصلها عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق السياسية، ويجب الاعتراف بها بوصفها مكونات

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا للفقرة ٤ (ب) من القرار ٢٥٠/٦٧ المؤرخ ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٣، أعطي الكلمة الآن لممثلة منظمة العمل الصحي.

السيدة نيامبورا (منظمة العمل الصحي) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة اليوم بالنيابة عن المنظمات التي تشكل تحالف المجتمع المدني الأفريقي من أجل السكان والتنمية.

بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - تلك النقلة النوعية التي وضعت حقوق الإنسان وكرامة الفرد في قلب عملية التنمية - لدى أفريقيا الكثير مما تحتفل به وذلك بسبب التقدم الذي أحرزناه. على الرغم من ذلك التقدم المحرز، ما زال فعل الكثير واجبا من أجل توفير مستقبل أفضل لشعبنا.

أنا من كينيا، وسأحدثكم عن فطومة، وهي فتاة تبلغ ١٦ عاما من ناكورو. عانت فطومة من ألم لا يمكن تصوره بالنسبة لسنها، إذ تعرضت للعديد من الانتهاكات، حيث أجبرت على الخضوع لعملية تشويه لأعضائها التناسلية وتعرضت للاغتصاب بوحشية فأصيبت بفيروس نقص المناعة البشرية. بينما تجتمع هنا اليوم، تكافح فطومة كي تنسى ماضيها وتجذب عزاءها في مستقبلها الجديد، لكن المصاعب لم تقف في طريقها فحسب بل في طريق غيرها أيضا. تقف المصاعب أمام ملايين الفتيات المراهقات في القارة الأفريقية للحيلولة دون عيشهن حياة سعيدة وكريمة. إذ تتعرض كل عام ٣,٣ مليون فتاة تقريبا في أفريقيا لخطر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. إن الواقع الذي تواجهه الطفلة الأفريقية يتمثل في زواج الأطفال المحتمل، وارتفاع خطر الإصابة بناسور الولادة، والوفاة الناشئة عن الحمل.

في هذه المناسبة التاريخية، نناشد نحن، تحالف المجتمع المدني الأفريقي للسكان والتنمية، الدول الأعضاء اعتماد

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وإعلان أديس أبابا بشأن السكان والتنمية في أفريقيا بعد عام ٢٠١٤ من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ونأمل أن تؤيد الحكومات وكل أصحاب المصلحة بشكل لا لبس فيه الوثائق الختامية الإقليمية وتقرير الأمين العام بشأن إطار الإجراءات الذي يرمي للتعجيل بالتنفيذ الكامل لرؤية برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإدماجها في حقبة ما بعد عام ٢٠١٥.

ونطالب بتعميم الوصول إلى المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك الوصول إلى مجموعة كاملة من وسائل منع الحمل وخدمات الإجهاض الآمن، وتقديم المشورة والعلاج الجيد، ويشمل ذلك مقدمي الخدمات الصحية المتعاطفين والمدربين، والتثقيف الجنسي الشامل في مختلف البيئات. كما نطالب بسلسلة متصلة من الرعاية الجيدة للصحة الجنسية والإنجابية القائمة على الحقوق.

علاوة على ذلك، ندعو الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى ضمان عالمية الحقوق الجنسية والإنجابية، ووصول الجميع إلى المعلومات والخدمات الصحية والحقوق الجنسية والإنجابية، مع التركيز بشكل خاص على الفئات المهمشة، بما في ذلك النساء والمراهقين والشباب، والأشخاص ذوي التوجهات الجنسية والهويات الجنسانية المتباينة، والمعوقين، والشعوب الأصلية، والنساء الريفيات والمهاجرين والأقليات العرقية والدينية، والأشخاص الذين يعيشون في سياقات الكوارث والحروب والتراعات والمشردين وعديمي الجنسية، وغيرهم، وذلك وفقاً للالتزامات والاتفاقيات الدولية القائمة.

يجب أن يكون الإنسان والتحقق الكامل لحقوقه - التي اعترفت بها وشهدت ووقعت عليها جميع الدول الأعضاء الحاضرة هنا - هو هدف أي إطار إنمائي يرمي إلى إيجاد عالم أكثر مساواة وعدلاً وإنصافاً، عالم عادل ومستدام. ولا أقل من ذلك.

ضرورة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة. لماذا تعتبر الحقوق الجنسية والإنجابية شرطاً مسبقاً لتحقيق المساواة، لا سيما المساواة بين الجنسين؟ ثلاثة عناصر أساسية تجسد مفهوم الحقوق الجنسية والإنجابية وتعتبر ضرورية للاستقلال الذاتي وهي: حرية القرار بشأن المسائل المتعلقة بالحياة الجنسية والإنجابية، والحق في إعطاء الموافقة، والسلامة البدنية.

لا بد من أن يكون لكل فرد الحق في اتخاذ القرار لاختيار من يجب، ومن تربطنا بهم علاقات بالتراضي ومتى، ومن نتزوج ومتى.

يجب أن يكون من حقنا أن نقرر بشأن عدد أطفالنا ومتى سننجبهم، إن أردنا الإنجاب أصلاً، وكم مرة. يجب أن يكون لنا الحق في حياة خالية من التمييز والعنف.

ونسترعي الانتباه أيضاً إلى أن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لا توجد بمعزل عن الحقوق الأخرى، وأن التحقق الكامل للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للجميع يتأثر بشدة جراء ارتباطه باستمرار مظاهر عدم المساواة والقضايا الجديدة والناشئة، كالأمن الغذائي والسيادة الغذائية، وتغير المناخ، والأصولية الدينية المتصاعدة، وكلها تعمل على تقويض التقدم المحرز حتى الآن.

هذه مرحلة من التاريخ تمكن الحكومات والمواطنين من إعادة التفاوض على العقد الاجتماعي في مجتمعاتنا وتصور عالم من الإمكانيات والوعود، والأهم، من الأمل. ويثلج صدورنا أن تلك التحديات قد اعترفت بها بالكامل تقرير الأمين العام، "إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤ (A/69/62)، ونرحب بالتزام الحكومات بالإقرار بتلك الفجوات والتحديات في مؤتمرات السكان الإقليمية، التي أسفرت عن توافق آراء مونتيفيديو بشأن السكان والتنمية من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وإعلان آسيا والمحيط الهادئ السادس للسكان والتنمية من

في المدرسة على الأقل. لماذا، إذن، يصير ذلك من المحرمات عندما يتعلق الأمر بجسمي؟ لقد بينت الشواهد مراراً وتكراراً الفائدة الكبيرة للتثقيف الجنسي الشامل. نحن نتكلم هنا عن المعلومات المنقذة للحياة، فلنستخدمها إذن.

هل تجعلنا مشاهد العنف والقتل التي نراها يومياً على شاشات التلفزيون ووسائل التواصل الاجتماعي غير مبالين لما يجري حولنا؟ إن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في العراق وسوريا ومصر وفلسطين ومناطق أخرى من العالم تحدث أثرها في السكان من الشباب، والشباب يتأثر بذلك على نحو خاص. إنهم يتحملون عاقبة ذلك مرتين: مرة بسبب الصدمة التي تصيبهم، ومرة أخرى بسبب تقاعس العالم حيال تلك الفظائع. لقد سمعت الكثير من البلدان تعدد إنجازاتها اليوم، وأنا أهنتها على ذلك. ولكن، منذ أن بدأت كلمتي هنا قبل ثلاث دقائق، فإن أكثر من ١٠٠ فتاة تحت سن ١٨ عاماً قد تزوجن في شتى أنحاء العالم. وخلال الساعة الأخيرة، أصيبت ٥٠ شابة أخرى بفيروس نقص المناعة البشرية، وسوف يضطرون إلى مواجهة وصمة عار الإصابة بذلك المرض والتمييز. وفي غضون ما يزيد قليلاً على ٨ ساعات، وبينما يجلس الممثلون هنا في القاعة هذه اليوم، أجريت عمليات إجهاض غير مأمونة لـ ٢٠٠٠٠ امرأة على مستوى العالم، ستموت منهن ٢٢٠٠ امرأة قبل نهاية اليوم. كيف يمكن أن نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إذا كان ذلك ما زال يحدث حتى الآن؟

إن التغيير آتٍ. هناك حركة قوية بين الشباب الذين يناضلون من أجل حقوقهم. فلنغتتم فرصة وضع خطة جديدة للتنمية لكي تشمل تلك الحقوق الأساسية. إذا كنا جادين بشأن اعتماد نهج جديد للتنمية المستدامة، فإن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للشباب والنتائج التي توصل إليها المؤتمر لما بعد عام ٢٠١٤، يجب تضمينها في الخطة الإنمائية لما بعد ٢٠١٥. مجرد الاستماع

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للفقرة ٤ (ب) من القرار ٢٥٠/٦٧ المؤرخ ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٣، أعطي الكلمة الآن لممثلة الشبكة العالمية لعمل الشباب.

السيدة أبو الليل (الشبكة العالمية لعمل الشباب) (تكلمت بالإنكليزية): إنه لشرف لي أن أكون هنا اليوم في هذه القاعة. وأنا أتكلم اليوم كعضو في الفريق العامل لقيادات الشباب المعني بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ٢٠١٤ وكناشطة عربية شابة في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للشباب والمراهقين.

إننا نعيش في عصر يبلغ فيه عدد من تقل أعمارهم عن ٣٠ عاماً ٣,٥ مليار نسمة من إجمالي سكان العالم. نعيش في عصر تتضاءل فيه الموارد، ويرتفع مستوى الأمن، ويتباطأ التقدم في برامج التنمية، وينظر إلى الشباب باعتبارهم فرصة لتحقيق النمو الاقتصادي عوضاً عن اعتبارهم أصحاب حقوق.

وفي حين تشير الدراسات التي أجريت مؤخراً إلى أن الاستثمار في الشباب أمر لا بد منه وليس ترفاً، فإن الاستثمار في الشباب وحماية حقوقهم ينبغي ألا يكون مجرد جملة ترد في خطاب، وإنما جهد فعال له أثر فعلي من أجل الحاضر قبل المستقبل. مع ذلك، فإن حقوق الشباب لا تؤخذ على محمل الجد، مما يعيق قدرتهم على تحقيق إمكاناتهم بالكامل. وما زالت الرمزية واقعا يومياً. ولا بد من الاعتراف بحقوقنا وصوتنا بغية تحقيق مشاركة ذات قيمة للشباب. يجب أن ينظر إلينا نظرة جادة في كل مرحلة من عمليات صنع القرار.

إلى متى سنستمر في محاولة تبرير العنف القائم على نوع الجنس بأعذار تقوم على أساس الثقافة والدين؟ يجب معالجة العنف القائم على نوع الجنس بشكل جاد، بما في ذلك جميع أعمال العنف الجنسي والعنف المتزلي والاتجار بالبشر والعنف ضد الأقليات الجنسية. أين تقع المشكلة في الحصول على المعلومات؟ إن المعرفة هي القوة، أليس كذلك؟ هذا ما تعلمته

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل المضي قدماً، أود أن أبلغ الأعضاء بأن وثائق تفويض رسمية بالشكل المطلوب بموجب المادة ٢٧ من النظام الداخلي للجمعية العامة قد قدمت من قبل الدول الأعضاء التالية بعد اجتماع لجنة وثائق التفويض في ١٩ أيلول/سبتمبر: إيطاليا، بربادوس، بولندا، ترينيداد وتوباغو، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، ساموا، فرنسا، كوستاريكا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليبيا، ليتوانيا، المكسيك، ميانمار، نيبال، هنغاريا.

بالإضافة إلى ذلك، وردت وثائق تفويض مؤقتة من الدول الأعضاء التالية بعد اجتماع لجنة وثائق التفويض في ١٩ أيلول/سبتمبر: إسبانيا، أفغانستان، إندونيسيا، أيسلندا، بليز، بوركينافاسو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، سري لانكا، سورينام، سويسرا، طاجيكستان، غامبيا، الكاميرون، لبنان، ليسوتو، المغرب، ملديف، نيكاراغوا، هايتي، اليابان، اليمن.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار الذي أوصت باعتماده لجنة وثائق التفويض في الفقرة ١٤ من تقريرها (A/S-29/6). وقد اعتمدت لجنة وثائق التفويض مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمد مشروع القرار (القرار S-29/1).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في البند ٣ من جدول الأعمال.

بيان من الرئيس بالنيابة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): في ختام هذه الدورة الاستثنائية، أود أن أهنئ جميع المشاركين على نوعية النقاش وتبادل الخبرات الوطنية خلال فترتي العصر والمساء.

وهذه الدورة استفادت من الإسهامات القيمة للدول الأعضاء، التي كان كثير منها ممثلاً برؤساء الدول أو

إلى أصواتنا لا يكفي أباً. ينبغي أن نتحلى بالشجاعة وأن نتخذ من التدابير ما يحسن حياة نصف سكان العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة البرازيل بشأن نقطة نظام.

السيدة أليدا واتانابي باتريوتا (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود فحسب أن أطلب توضيحاً، لأن الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية تجلس هنا، من دون أي إخطار أو تفسير بشأن ما يجري. بعض الدول الأعضاء جرى تخطيها، واختيرت أحرىات. لذلك، نرجوكم، سيدي، أن توضحوا لنا أين وصلنا الآن. فلدينا ممثلين رفيعي المستوى هنا، بما في ذلك من الدول الأعضاء، جاءوا من أماكن بعيدة للإدلاء ببياناتهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): نحن الآن بصدد احتتام نظرنا في البند ٧ من جدول الأعمال.

والآن، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر أن تحيط علماً بتقارير الأمين العام المعممة في الوثيقتين A/S-29/3 و A/S-29/4 وتقرير لجنة السكان والتنمية بشأن دورتها السابعة والأربعين، الذي عمم في الوثيقة A/S-29/5، وتود أن تحيط علماً بمداولات الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن النتائج والتوصيات التي توصلت إليها والواردة في تلك الوثيقة؟ تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك نكون قد اختتمنا نظرنا في البند ٧ من جدول الأعمال.

البند ٣ من جدول الأعمال (تابع)

وثائق تفويض الممثلين لدى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض (A/S-29/6)

تخطيط وبناء المدن المستدامة وتعزيز الصلة بين المناطق الحضرية والريفية. كما أن أثر الديناميات السكانية على مستوى الاقتصاد الجزئي والكلّي يتطلب أيضاً دمج تلك العناصر في التخطيط الإنمائي على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وشدد المتكلمون على ضرورة احترام حقوق الإنسان والنهوض بها كونها ذات أهمية بالغة في بناء القدرات الفردية والقدرة على التكيف، وكلاهما ضروري لتحقيق التنمية المستدامة. وأكد العديد من المتكلمين أن مواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية سيكون خطوة أولى حاسمة الأهمية، مع ضرورة أخذ الاستعراضات الإقليمية التمثيلية ونتائج وتوصيات استعراض برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤ بعين الاعتبار.

ودعا كثير من المتكلمين أيضاً إلى إدراج النتائج والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام ونتائج الاستعراضات الإقليمية في الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. ويتضح من المناقشات أن تحديات التنمية التي نواجهها تتطلب التعاون من جميع أصحاب المصلحة، مع التركيز بقوة على الشراكات والقيادة العالمية من الأمم المتحدة. وعلينا أن نعمل بسرعة وحسم لوضع خططنا في العمل بشأن كل التحديات الرئيسية للتنمية موضع التنفيذ على جميع المستويات في بلداننا. لقد عملنا جميعاً جاهدين من أجل بلوغ هذه النقطة، إلا أن العمل الحقيقي يبدأ الآن. ويجب أن نشرع في هذا المسعى بعزم والتزام متجددين وبرؤية جديدة.

البند ٢ من جدول الأعمال (تابع)

دقيقة صمت للصلاة أو التأمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وصلنا الآن إلى نهاية الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة. أدعو الممثلين إلى الوقوف والتزام دقيقة صمت للصلاة أو التأمل.

الحكومات. أما منظمات المجتمع المدني، خاصة تلك التي تمثل آمال الشباب وتطلعاتهم، فقد كان لها دور أساسي في أعمالنا أيضاً. وكانت الطاقة والحماس والالتزام الذي أبدته تلك المنظمات قوة دافعة لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

ونذكر أن لجنة السكان والتنمية، في دورتها السابعة والأربعين، وبعد أن أخذت نتائج الاستعراض التنفيذي للمؤتمر الدولي للسكان بعد عام ٢٠١٤ ونتائج الاستعراض الإقليمي بعين الاعتبار، اتخذت قرارها ١/٢٠١٤، الذي يعيد التأكيد على الالتزام بمواصلة تنفيذ جدول أعمال المؤتمر، الأمر الذي ينعكس بوضوح في تقرير الأمين العام المعروف علينا.

وخلال مناقشاتنا طوال هذه الدورة، سمعنا القادة يؤكدون دعم برنامج العمل في حين أكدوا أيضاً تأييد الكثير من التوصيات الواردة في إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد ٢٠١٤ (A/69/62). وكانت هذه فرصة ممتازة لكي نلتزم بصوت موحد بالتعاون في معالجة التحديات التي تواجه السكان والتنمية في القرن الحادي والعشرين.

ومن واقع ما سمعناه، من الواضح أن العالم قد وصل إلى نقطة تحول. فالتقدم العالمي يزداد تفاوتاً ويتسم باستغلال موارد الأرض، إلى جانب الاستهلاك البشري المتزايد. وهذا النموذج يشكل تهديداً للتنمية الشاملة وللبيئة ومستقبلنا المشترك.

وسلط المشاركون في الدورة الضوء على طائفة واسعة من التحديات الجسيمة التي تواجه عالمنا، بما في ذلك عدم تحقق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والحاجة إلى إتاحة فرص التعلم مدى الحياة، والتفاوت في الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، على سبيل المثال لا الحصر. وعلينا أن نضمن المعالجة الفعالة لتلك القضايا، نظراً لآثارها الكبيرة على سياسة التنمية. وبالمثل، سمعنا أن التحضر المتزايد يتطلب

الإدلاء ببياناتهم الليلة، هل سنستطيع تقديمها رسمياً لتدرج في محضر هذه الجلسة؟ أعتقد أنه إذا كنا غير قادرين على إعادة عقد الدورة، فذلك يمثل الحد الأدنى تماماً بالنسبة لما يناهز ما بين ٣٠ و ٣٥ دولة عضواً لم تتمكن من أخذ الكلمة بشأن هذا الموضوع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية) إننا نشجع الدول الأعضاء على وضع بياناتها على الموقع الإلكتروني. ويمكنها أيضاً أن تطلب إصدار بياناتها كوثائق للأمم المتحدة.

أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي بشأن نقطة نظام.

السيد ماكسيميتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد كان ذلك نفس السؤال الذي طرحته بالأساس. أريد فقط تفسيراً واضحاً من الرئيس بالنيابة عن السبب في عدم إعطائه الكلمة لما يقرب من ٣٠ وفداً. يبدو أنه يقترح أن تقدم الدول الأعضاء التي لم يتح لها الوقت لأخذ الكلمة اليوم، بياناتها كتابةً، وستعتبر بأنها قد أُلقيت، كما لو كان قد تم بالفعل الإدلاء بالبيانات هنا. ومن المهم بالنسبة لنا أن نفهم ما يحدث هنا، وما هو وضع الجلسة التي نحضرها الآن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال بشأن نقطة نظام.

السيد سيلا (السنغال) (تكلم بالفرنسية): عقب التعليقات التي أدلى بها ممثلاً الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، فإننا مندهشون حقاً إزاء طريقة إدارة عملنا. حيث أعطيت الكلمة إلى هيئات، ليست على نفس مستوى الدول لكي نتحدث قبل نهاية المناسبة. ولا نعتقد أن هذه إدارة مناسبة لأعمالنا.

ولا يكفي وضع بيانات لم يدل بها على موقع على شبكة الإنترنت، حتى لو أدرجت في المحاضر الحرفية. فيجب أن

التزم أعضاء الجمعية العامة دقيقة صمت للصلاة أو التأمل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي بشأن نقطة نظام.

السيد ماكسيميتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): حسبما أفهم، عندما تثار نقطة نظام، يتعين أن تعطى الكلمة فوراً للمتكلم. ولكن بما أن الكلمة أعطيت لي الآن، سأدلي ببياني، تماماً كما فعل ممثل البرازيل.

من غير الواضح لنا ما يحدث الآن. لدينا انطباع، سيدي، أنكم على وشك اختتام الدورة الاستثنائية، على الرغم من حقيقة عدم إتاحة الفرصة للعديد من الوفود لأخذ الكلمة. هلا تفضلتم بتفسير ذلك؟ وهل سيعطى أولئك الذين سجلوا أسماءهم في قائمة المتكلمين الفرصة لأخذ الكلمة؟ هل من الممكن اختتام دورة من الدورات، قبل أن تحصل جميع الدول الأعضاء التي ترغب في أخذ الكلمة على فرصة لإلقاء بيان؟

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنظر إلى ما عبر عنه ممثل الاتحاد الروسي، فإن الدول الأعضاء قد وافقت على تمديد الجلسة حتى الساعة ٢١/٠٠، ومددنا الفترة الزمنية للجلسة، لأننا شعرنا أنه من الضروري الإصغاء إلى الجميع. ولكن ليس من الممكن الاستمرار بعد هذا. كما يجب أن نستعد لعقد جلسة في الصباح. وهذه هي الحالة التي نحن بصدددها. وكان من المفترض انتهاء هذه الجلسة الساعة ٢١/٠٠. ونحيط علماً ببيان الاتحاد الروسي.

أعطي الكلمة لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن نقطة نظام.

السيدة بولاك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): على غرار زميلي من الاتحاد الروسي، لدي فضول لأعرف فيما يخص أولئك منا الذين لم يتمكنوا من

لها. وقد تجاوزنا الآن الوقت المحدد التي كان علينا أن نختتم الجلسة فيه، وقد بذلنا قصارى جهودنا لدمج أكبر عدد ممكن، وحاولنا إعطاء الكلمة لكل دولة عضو. ولكن المتحدثين لم يلتزموا بالوقت المحدد لكل منهم. وتجاوز الجميع الوقت المحدد. إننا نطلب أخذ ذلك بعين الاعتبار. لقد بلغنا هذه المرحلة. إذا قدمت البلدان المعنية بياناتها، سيتم نشرها على الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت.

اختتام الدورة الاستثنائية التاسعة والعشرين

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعلن اختتام الدورة الاستثنائية التاسعة والعشرين للجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ٠٠/٢٥ من صباح يوم الثلاثاء ٢٣ أيلول/سبتمبر.

تعطى الكلمة للدول الأعضاء حتى تتمكن من التكلم. إذا لم نفعّل ذلك، فلا يمكننا أن نطلب من الدول إرسال بيانات خطية. فلن يقرأها أحد، ولن تهتم بها حتى الدول الأعضاء الأخرى. إننا مندهشون حقاً.

إننا لا نحتج على واقع تمكن ممثلي المجتمع المدني من أخذ الكلمة. فهذا أمر مناسب تماماً. ولكن لا يبدو لنا نهجاً صحيحاً، الطريقة التي تم بها عدم استكمال إعطاء الكلمة لمجمل المتحدثين الواردة أسماؤهم في القائمة، ومنع ممثلين مؤهلين تماماً من تمثيل بلدانهم. أردنا أن ندلي ببيان حول هذه النقطة ليسجل في المحاضر الحرفية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): إن البيان الذي أدلى به ممثل السنغال مفهوم. ومع ذلك، فإنه لم يكن واقعياً. ويعني طول القائمة أن الجلسة ستتجاوز الوقت الذي خصصناه